

1163  
51A





# كتاب في الفقه الجلد الثاني

من المؤلفين في الفروع الحنفية

الفهامة  
العلماء العظام

وكان رئيسهم مولانا الشيخ كرام باصا السلطان

محمد اورنگ زيب عالمكير

باهتمام خام العلماء

العاظم عبد الله عفا عنه الله

طبع نايبا با مررؤساء اشياك موسيتي مدارس الهند في جميع الطبعة

في بندر هوكلي سنة ١٢٥٨

من السنين الفجرية

صحح المولى منصور احمد والمولى غلام محمد والمولى طيور الحسن

حماهم الله من حوائط الزمان



## كتاب العتاق

١٠٩ الباب الأول في تسييرة شرعها وركنه.

و حكمه وانواعه وشرطه وشبهه والعاطه

وفى العتق بالملك وغيره

٩ فصل في العتق بالملك وغيره

١١ الباب الثاني في العبد الذى يعتق بعضه

٢٢ الباب الثالث في عتق احد العبدین

٣ الباب الرابع في الحلف بالعتق

٢١ الباب الخامس في العتق على جعل

٥ الباب السادس في التدبير

٦١ الباب السابع في الاستيلاء

## كتاب الايمان

٧ الباب الأول في تفسيرها شرعها وركنها

و شرطها وحكمها وفي تحليف الظلمة وفيما

ينغوى الخالف غير ما ينغوى المستحلف

٧ الباب الثاني فيما يكون يميناً

وما لا يكون يميناً

١ فصل في تحليف الظلمة وفيما ينغوى

الخالف غير ما ينغوى المستحلف

٨ فصل في الكفارة

٩ وما ينصل بذلك مسائل التدبر

١١ الباب الثالث في اليمين على المحصول

والسكنى وغيرهما

١٠٩ الباب الرابع في اليمين على الخروج

والاتبان والركوب وغير ذلك

١١٣ الباب الخامس في اليمين على الاكل

والشرب وغيرهما

١٣١ الباب السادس في اليمين على الكلام

١٥٦ الباب السابع في اليمين في انطلاق والعتاق

١٥٨ الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء

والنزوج وغير ذلك

١٦٥ فصل

١٦٩ الباب التاسع في اليمين في الحج

والصلاة والصوم

١٧٥ الباب العاشر في اليمين في لبس الثياب

والحلى وغير ذلك

١٨٠ الباب الحادى عشر في اليمين

في الضرب والقتل وغيره

١٨٩ الباب الثاني عشر في اليمين

في تقاضى الدراهم

١٩٥ مسائل متفرقة

## كتاب الحدود

٢٠١ الباب الأول في تفسيرها شرعها وركنه

و شرطه وحكمه

٢٠٢ الباب الثاني في الرضا

٢٠٨ الباب الثالث في الرضا على





|     |   |     |   |
|-----|---|-----|---|
| ٢٠٨ | العصل الثالث في العمل                         | ٢١٢ | الحد الذي لا يوجبه                        |
| ٢٢٠ | الباب الخامس في سبيل الكفر                    | ٢١٣ | الباب الرابع في الشهادة على الزنا         |
| ٢٢١ | الباب السادس في المستامن                      |     | والرجوع صها                               |
| ٢٢١ | الفصل الاول في دخول المسلم                    | ٢٢٥ | الباب الخامس في حد الشرب                  |
|     | في دار الحرب بامان                            | ٢٢٧ | الباب السادس في حد القذف والتعزير         |
| ٢٢٢ | الفصل الثاني في دخول الحرى                    | ٢٢٦ | فصل في التمرير                            |
|     | في دار الاسلام                                | ٢٢١ | كتاب السرقة                               |
| ٢٢٧ | الفصل الثالث في هدية ملك اهل                  | ٢٢١ | الباب الاول في بيان السرقة وما تظهره      |
|     | الحرب بيعتها الى امير جيش المسلمين            | ٢٢٨ | الباب الثاني فيما ينقطع فيه ولا ينقطع فيه |
| ٢٢٧ | الباب السابع في العشر والخراج                 | ٢٢٨ | الفصل الاول في القطع                      |
| ٢٢٦ | الباب الثامن في الجزية                        | ٢٥٣ | الفصل الثاني في الحرز والاخذ منه          |
| ٢٥٥ | فصل ان اراد اهل الذمة احداث البيع             | ٢٥٨ | الفصل الثالث في كيفية السطع والباله       |
|     | والكنائس او المعجوس احداث بيت النار           | ٢٦٢ | الباب الثالث فيما يحدث الحارق في السورقة  |
| ٢٥٧ | الباب التاسع في احكام المرتدين                | ٢٦٣ | الباب الرابع في قطاع الطريق               |
| ٢٦٢ | موجبات الكفر انواع                            | ٢٦٦ | كتاب التفسير                              |
| ٢٦٢ | منها ما يتعلق بالايمان والاسلام               | ٢٦٦ | الباب الاول في تفسيره وشروطه وحكمه        |
| ٢٦٣ | ومنها ما يتعلق بذات الله تعالى                | ٢٧٣ | الباب الثاني في كيفية القتال              |
|     | وصفاته وخصاله                                 | ٢٧٨ | الباب الثالث في المواجهة والامان          |
| ٢٦٧ | ومنها ما يتعلق بالانبياء عليهم الصلوة والسلام |     | مسمون بحور امانه                          |
| ٢٧١ | ومنها ما يتعلق بالقرآن                        | ٢٨٠ | فصل في الامان                             |
| ٢٧٢ | ومنها ما يتعلق بالصلوة والصوم والزكاة         | ٢٨١ | الباب الرابع في السلام وقسمها             |
| ٢٧٢ | ومنها ما يتعلق بالعلم والعلماء                | ٢٨١ | الفصل الاول في العلم                      |
| ٢٧٦ | ومنها ما يتعلق بالطلاق والحرام وكلام          | ٢٨١ | فصل في هذا العلم مسائل                    |
|     | الفقه والفجار وغير ذلك                        | ٢٨١ | الفصل الثاني في كيفية المسئلة             |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتَهْمُ بِالْخَيْرِ \*

## كتاب العتاق

وفيه سبعة ابواب \* الباب الاول في نفسرة شرعا وركنه وحكمه وانواعه وشرطه وسببه وانماظه  
وفي العتق بالملك وغيره \* اما نفسرة شرعا فهو ما بها قوة حكمية يحدث في المخل من المالكية  
واهلته الولايات والشهادات هكذا في محيط السرحسي \* حتى يصير له قدرة على التصرف  
في الاغيار وعلى دفع تصرف الاغيار في نفسه هكذا في النبيين \* واما ركنه فاللفظ الذي جعل دلالة  
على العتق في الجملة او ما يعوم معامه كذا في البدائع \* واما حكمه فهو زوال الملك والرق  
عن الرقيق في الدنيا وبل المثوبة في الآخرة اذا اعتق لوجه الله تعالى كذا في محيط السرخسي \*  
واما انواعه فاربعة واحب وصدوق ومباح ومظور اما الواجب فالاعتاق في كفارة القتل  
والظهار واليمين والافطار الا انه في باب السل والظهار والافطار واجب مع التعيين عند القدرة عليه  
وفي باب اليمين واجب مع التخيير واما المندوب فالاعتاق لوجه الله تعالى من غير ايجاب  
واما المباح فهو الاعتاق من غير نية واما المحظور فهو الاعتاق لوجه الشيطان كذا في البحر الرائق \*  
فمن اعتق عبده للشيطان او الصنم عتق الا انه بكفر هكذا في السراج الوهاج \* واما شرطه فهو  
ان يكون المعتق حرا بالغيا قلاما لكاماك اليمين هكذا في النهاية \* الصبي والمجنون ليسا  
من الاهل ولهذا لو اضافه الى تارك الحالة بان قلا امتقته واناصبي او مجنون وجنونه معهود  
لم يعتق وكذا اذا قال في حال صباه او جنونه اذا بلغت او افاقت فهو حر لم ينعقد كذا في التبيين \*  
الاصل انه اذا اضاف الاعتاق الى حال معلوم الكون وهو ليس من اهل الاعتاق فيها يصدق  
ولو قال امتقته وانا مجنون ولم يعلم جنونه لا يصدق كذا في البدائع \* والذمي يحن ويغني  
فهو في حال افاقته ما قل وفي حال جنونه مجنون كذا في البحر الرائق \* وعتق الكره والسكون  
واتع كذا في الهداية \* ومن شرط العتق ان لا يكون معتقا ولا معتوقا ولا موصيا ولا موصى عليه  
ولا نالما حتى لا يصح الاعتاق من هؤلاء \* ولو قال رجل اعتقت عدي والجميع كان العتق شرا



قسمه العدة وفيه ان قبل العصى دور

العصى ومئات البعص والبعص كحي

٢٢٢ الباب السادس من في الدعوى والشهادة

٢٢٣ الفصل الاول في الدعوى

٢٢٧ الفصل الثاني في الشهادة

٢٢٢ الباب السابع في المسائل التي تتعلق بالصك

٢٢٢ الباب الثامن في الاقرار

٢٢٨ الباب التاسع في غصب الوقف

٢٢٢ الباب العاشر في وقف المريض

٢٣٥ الباب الحادي عشر في المسجد وما يتعلق به

٢٣٥ الفصل الاول فيما يصير به مسجد او في

احكامه واحكام ما فيه

٥٥٠ الفصل الثاني في الوقف على المسجد ونصرف

المقيم وغيره في مال الوقف عليه

٥٥٢ الباب الثاني عشر في الرباطات والمقابر

الحانات والحياض والطرق والسعيات

٥٥٧ والمسائل التي تعود الى الاشجار التي في المقبرة

واراضي الوقف وغير ذلك

٥٦٠ الباب الثالث عشر في الاوقاف التي يستعنى

عنها ويتصل به من صرف خالة الاوقاف الى

وجوه اخرى في وقف الكهنة

٥٦١ الباب الرابع عشر في المنعقات

٢٢٢ الباب السادس من في الدعوى والشهادة

لا يجوز في وقف المشاع

٢٢٢ ومما يصل ذلك ما يد حل

من تبرير كروما لا يد حل الا به

٢٢٦ الفصل في وقف المشاع

٢٣١ الباب الثالث في المصارف

٢٦٨ الفصل الاول فيه ان يكون عصب الوقف

٢٧١ الفصل الثاني في الوقف على نفسه

واولاده واسله

٢٧٨ الفصل الثالث في الوقف على القرابة

وبما ان معرفة القرابة

٢٨٣ الفصل الرابع في الوقف على نساء قرابة

٢٨٨ الفصل الخامس في الوقف على جيرانه

٢٨٩ الفصل السادس في الوقف على اهل

البيت والال والجنس والعقب

٢٩٠ الفصل السابع في الوقف على الموالى

والمدبرين وامهات الاولاد

٢٩٣ الفصل الثامن فيما اذا وقف على الفقراء

فاحتاج هو او بعض اولاده او قرابته

٢٩٢ ومما يتصل بهذا الفصل

٢٩٥ الباب التاسع فيما يتعلق بالشرط في الوقف

٣٠٢ الباب الخامس في ولاية الوقف

وتصرفه في الارباب في نفسه



كتاب العناق ( ٢ ) في تفسيره شرعاً وركنه وحكمه وغيرها

وكذا لو دأبه من ذنبه ولو عاد الحربي الى دار الحرب وحلف ام ولده او مدبر ادبته في دار الاسلام حكم بغتة هما كذا في فتاوى قاضي خان \* واما العاطة فثلثة ابواع صريح وملحق به وكناية والبصر ثم كلفظ الحرية والعتيق والولاء وما اشتق منها وانه لا يعقروا الى الميتة ووصفه به او احرا او بادى كقوله لعده او امته انت حرا ومعتق او محررا وعتيق او قد خربك او اعتقك او يا حرا او يعتقك او يا مولى او هذا مولاي ولو بوى به في الالفاظ غير العمق لا يصدق قضاء كذا في الحاوي للعدسي \* ولو بوى انه كان حرا ان كان مسيياً يصدق ديانة لا قضاء وان كان مولداً لا يصدق اصلاً ولو قال انت حرم من هذا العمل او قال انت حر اليوم من هذا العمل ضيق في القضاء كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لعده انت حرا المنة فيما تالعبد فقل ان يقول البتة فانه بموت عبدا كذا في فتاوى قاضي خان \* ورجل اشهد ان اسم عدة حر ثم دعاه يا حرا لا يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* وان اراد به الا نساء يعتق هكذا في الاخبار . شرح المختار \* ولو دعاه بالعارسية باآراد يعتق ولو سماه آزاد ثم دعاه يا آزاد لم يعتق ولو دعاه بالعربية با حر يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* ورجل بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك احد فقل انا حرا فاستقبله رجل فقال العبد انا حرا ان كان المولى قال له حسن بعثه سميتك حرا اذا استقبلك احد فقل انا حرا لا يعتق وان لم يكن المولى قال له سميتك حرا واما قال له اذا استقبلك احد فقل انا حرا فاعال العبد لم يستقبله انا حرا يعتق قضاء ومالم يقل العبد انا حرا لا يعتق كما لو قال لعده قل انا حرا لا يعتق مالم يقل انا حرا ولو قال لعيره قل لعامى انك حر او قال انه حر متق للمحال ولو قال للمأمور قل لعامى انت حر لا يعتق مالم يقل المأمور له ذلك هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو دعاه عدة سالما فقال يا سالما فاجابه مرزوق فقال انت حر ولا نية له متق الذي اجابه ولو قال عنيت سالما عتقا في القضاء واما بينه وبين الله تعالى فانما يعتق الذي عناه خاصة واما قال يا سالما انت حر فاذا هو مبدأ خراة او لغيره متق سالما لم كذا في البدائع \* رجل قال لغيره اليس هذا حرا و اشار الى عبد نفسه عتق في القضاء كذا في الظهيرية \* في فتاوى ابي الليث اذا قال لعده انت حرة او لامته انت حر متق كذا في المحيط والفتاوى الكبرى \* ولو قال لعده العناق عليك يعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال متق على واجب لا يعتق كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لعده متق واجب لا يعتق

ولو زال اعتقته قبل ان ادلق او قبل ان يخلق لا يعتق واما كونه طائعا فليس بشرط عندنا وكونه  
 - اذ ليس بشرط بالاجماع حتى يصح اعتناق الهازل وكذا كونه عامدا حتى يصح اعتناق الخطاطي  
 وكذا الحل من شرط الخيار ليس بشرط في الاعتناق بعوض وبغير عوض اذا كان الخيار للمولى  
 حتى يقع العتق ويبطل الشرط وان كان الخيار للعبد فحلوه عن حيازة شرط لصحته حتى  
 لورد العبد للعبد في هذه الحالة ينفسح العبد وكذا اسلام المعتق ليس بشرط فصيح الاعتناق  
 من الكافر الا ان اعتناق المرند لا ينعقد في الحال في قول ابى حنيفة رح بل هو موقوف  
 فاعتناق الموردة باذ بخلاف وكذا صحة المعتق فيصيح اعتناق المريض مرض الموت الا  
 ان الاعتناق من المريض يعتبر من الثلث وكذا الكلام باللسان ليس بشرط فصيح الاعتناق  
 بالكتابة المثبته والاشارة المعهمة هكذا في البدائع \* ولو قال العبد مولاه وهو مريض احرارا  
 فحرك رأسه اى نعم لا يعتق كذا في السراج الوهاج \* رجل له عبد في يده قيل له اعتقت  
 هذا العبد فامأ برأسه بنعم لا يعتق لانه قادر على العدة كذا في فتاوى قاضى خان \* ولا يشترط  
 ان يكون المأباه مملوكه حتى لو قال العاصب للمالك اعتق هذا العبد فاعتقه وهو لا يعلم  
 انه عبده عتق ولا يرجع على العاصب بشيء وكذا لو قال البائع للمشتري اعتق هذا وأشار  
 الى المبيع فاعتقه المشتري ولم يعلم انه عبده صح اعتاقه ويجعل قبضا ولزمه الثمن كما في الكشف  
 الكبير كذا في البحر الرائق \* قال ابو بكر لو قال لرجل قل كل عبيدي احرار فقال وهو لا يحسن العربية  
 عتق عبيده قال العقيقه وعندي انهم لا يعتقون ولو قال له قل انت حر وهو لا يعلم بان هذا عتق عتق  
 في القضاء ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الينا بيع \* ومن شرطه النية في احد  
 نوعى الاعتناق وهو لكنية دون الصريح كذا في البدائع \* وما سببه المثبت له فقد يكون  
 دعوى النسب وقد يكون نفس الملك في القريب وقد يكون الاقرار بحريته عند انسان حتى  
 لو ملكه عتق وقد يكون بالدخول في دار الحرب بان كان الحربى اشترى عبدا مسلما  
 قد دخل به الى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند ابى حنيفة رح وكذا زوال يده عنه بان هرب  
 من مولاه الحربى الى دار الاسلام كذا في فتح القدير \* وان اسلم عبدا الحربى ولم يخرج الينا  
 لا يعتق فان اسلم مولاه ثم ظهر المسلمون على ذواتهم فعبده يكون عبدا له ولو اسلم عبد الحربى  
 فما عده مولاه من مسلم في دار الحرب عتق العبد قبل ان يقبضه المشتري في قول ابى حنيفة رح



چند سالہ

( r )

فی تفسیرہ شرعاً ورکنہ و حکمہ وغیرہا

[illegible]

او مثل





كتاب العتاق ( ٩ ) في تفسيره شرعا وكذا وحكمه في العتق والملك

نافلا عن الحقبة \* ويصحب بالحقبة ان يكتب المولى كذا او يشهد له من يهود اترقا وصيانة عن المولى احد  
والنزع منه كذا في مخط السرخسي والله اعلم بالصواب \* فصل في العتق والملك وغيره  
من ملك دارحم محررم منه عتق عتق عتق صعبا كان المالك او كسرا صحيح العقل او مكنوبا كذا  
في غايه البيان \* وصية دى الرحم المحرم ان يكون ترسا جرم نكاحه ادا فالرحم عداة  
عن القرابة والمحرم صارة عن حرمة الذاكم فالمحرم الا رحم بحر ان بملك زوجته انة او ابية  
او بنت عمه وهي اخته رضا الا يعنى وكذا الرحم لئلا محرم كنى الاعماد والاخوان لا يعنى  
كذا في الكافي \* ولو ملك محرره ماله برصاع او صاهرة لم يعنى عليه ولو اکت اسدا او زوجين  
صاحبه لم يعنى عليه كذا في المسوط \* ولا يرق بين ما اذا كان المالك مسلما او كافرا في دار الاسلام  
وكذا لا فرق ان كان المملوك مسلما او كافرا كذا في غايه البيان \* ان املك الحر دى دارحم  
محررم منه في دار الحرب لم يعنى كذا في الجوهرة المبررة \* ولو ملك الحر دى قرينه حل الينا  
بامان عتق عليه كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو اشترى المملوك ولده لا يعنى كذا في الجوهرة المبررة \*  
اشترى العبد المادون دارحم محررم من سيدة وليس عليه من محيط عتق وان كان دى محيط  
لم يعنى عند السنيعة رح ولو اشترى المكاتب ابن مولاه لم يعنى في قولهم جميعا كذا في الارباخا بية  
ناقلا عن الحقبة \* ولو اشترى المكاتب من لا بملك معهم كالوالدين والمولودين وغيرهم  
فاعتقهم مولاه عتقوا كذا في المضمرات \* الوكيل بشراء العبد لو اشترى قريبه لا يعنى كذا في  
السرا حية \* رجل اقر في مرسدة لابنه بالف درهم وليس له وارث سواه ولم يدع مالا الا مملوكا  
هو اخو الابن لامة وقيمة المملوك مثل الدين قال محمد رح يعنى المملوك لان الاقرار في المرض  
وصية فان املك اخاه عتق عليه ولو كان الاقرار في الصحة لا يعنى لانه لم يملك المملوك لاحاطة  
الدين بالتركة وبهذا تبين ان دى الوارث في التركة يمنع ملك الوارث في التركة كذا في الظهيرية \*  
ولو اشترى امة وهي حبلى من ابيه والامة لغير الاب جاز الشراء وعتق ما في بطنها ولا تعنى الامة  
ولا يجوز بيعها قبل ان تضع ولده ان يبيعها اذا وضعت كذا في البدائع \* ان اعتق حاملا عتق حملها  
ولو اعتق الحمل خاصة عتق دى وتناولوا عتق الحمل على مال صحيح ولا يجب المال وانما يعرف  
قيام الحمل وقت العتق اذا جاءت به لا قبل من ستة اشهر متعكدا في البدائع \* فان جاءت به ستة  
اشهر فصاعدا من وقت العتق لا يعنى الا ان يكون حملها ثوبا من ثيابها من ستة اشهر



في الدهر الغائق \* حكى عن ابي العاصم الصفار انه سئل عن رجل جاء به جارية سراج  
موقعت بين يديه فقال لها المولى ما اصنع بالسراج ووجهكم اذن من السراج يا من ادعيتك.  
قال هذا كله لطف لا تمتق هذا اذا لم ينو العتق فان نوى من محمد رح فيه روايتان كذا  
في فتاوى قاضيخان \* اذا قال لعبد ياسب او قال ياسبدي او قال لامنه ياسبدة او قال لها ياسبدي  
فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف وان لم ينو العتق اختلف المشائخ رح  
فيه واحنا الفقهاء ابو الميث انه لا يعتق كذا في الذخيرة \* اذا قال يا آراد مرد او قال لها يا آراد زن  
او قال لها يا كبري نوى من اويا كبري فان نوى العتق في هذه المسائل ثبت العتق بلا خلاف  
وان لم ينو العتق اختلف المشائخ فيه واختار الفقهاء ابو الميث رح انه لا يعتق ولو قال لعلامه يا آراد مرد  
بدون الالف لا يعتق وان نوى العتق هكذا حكى عن الفقيه ابي بكر كذا في المحيط \* قال لجارته  
يا مولاي آد لا نعتق كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لعبده يا نعم آراد قالوا هذا بمنزلة  
ما لو قال لعبد نصفك حر \* رجل قال لعبده يا تو بنده يودي بعذاب نوادر بودم اكون كنيستي  
بعذاب نوادر م قالوا هذا اقرا رمنه بعثقه فبعثق في العضاء \* رجل قال لعبده تو آراد تراز مني  
ان نوى العتق حلق والافلا \* عبد قال لمولاه آرا دي من يدا كن فقال المولى آرا دي تو سيد اكرم  
ولم ينو العتق لا يعتق كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال له بامالكي لا يعتق بلانية كذا في الكافي \*  
رجل له عبد واحد فقال اعتقت صدق يعتق كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لآحرانا  
مولي ابك اعتق ابوك ابي وامى لم يكن القائل عبد للمقرله وكذا لو قال انامولى ابك ولم يقل  
اعتقنى ابوك فانه يكون حرا ولو قال انامولى ابك اعتقنى فهو مملوك اذا جحد الوارث اعتاق  
الاب الابن يأنى المقرب بينة \* رجل اعتق عبده وله مال فماله لمولاه الاثوبايواري العبد اى ثوب  
شاء المولى كذا في فتاوى قاضيخان \* قال ثلثة اعبد له انهم احرار الافلانا وفلانا وفلانا اعتقوا  
جميعا كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل له خمسة اعبد فقال عشرة من ممالكي الا واحدا  
احرار اعتقوا جميعا ولو قال ممالكي عشرة احرار الا واحد اعتق اربعة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ويستحب ان يعتق الرجل العبد وامراة الامه ليتحقق مقابلة الاعضاء بالاعضاء كذا في الطهريه \*  
ويستحب للرجل اذا استخدم عبده سبع سنين ان يعتقه او يبيعه من غيره لعله يعتقه كذا في التناخانية



مشائنا هذا هو الصحيح كذا في شرح المجمع . الله اعلم بالصواب . الباب الثاني في العبد الذي يعتق بعينه من أعرق بعض عبده سواء كان ذلك البعض مفعلا كرهت حرارا كعتقك او جزء منك او شقيص غير انه يؤمر بالبيان ان لم يعق كله عند الاله ام رقا لا يعق كله ويسعى فيما بقي من قيمته لولا عده كذا في المهر العائق \* والصحيح قول ابي حنيفة ر . كذا في المصمرات \* واما سهمك حر والسدس عنده وكذا الشيء كذا في العارية \* ومعتق البعض كالمكاتب في توقف عنق كله على اداء الدل وكونه احق بمكاسبه ولا يد ولا استئصاله وكون الرق كاملا كذا في النهر الدائق \* ولا يرث ولا يورث ولا يحور شهادته ولا يزوج الا استبين كذا في الساتار حانية \* ولا يجوز له الخروج الا باذن المولى ولا يهب ولا يتصدق الا الشيء اليسير ولا يتكفل ولا يقرض الا انما اذا عجز لا يرد الى الرق كذا في عابة الراس \* ونجى ازاله المالك عن الباقي بالاستسعاء والاعتاق واذا زال كل ملكه يموت حينئذ كله كذا في الكافي . وان كان العبد بمن شريكه فاعتق احدهما نصيبه متق فان كان موسرا وشريكه بالاسرار ان شاء اعتق وان شاء صم من شريكه وان شاء استسعى العبد كذا في الهداية \* . واذا اعتق احد الشريكين نصيبه من احداهما يكن للآخر ان يبيع نصيبه ولا يهبه ولا بهره لانه صار بمنزلة المكاتب كذا في الموطأ الامام السرخسي \* وفي النخبة للشريك فيه خمس خبارات ان كان المعتق موسرا ان شاء اعتق بصبره وان شاء دبره وان شاء كاتبه وان شاء استسعا وان شاء ضمن شريكه المعتق ضمرا ان دبره يصير نصيبه مدبرا ونجى عليه السعاية للبحال فيعتق ولا يجوز ان يؤخر عتقه الى ما بعد الموت كذا في عابة السروجي \* وان كان موسرا فكذلك الا انه لا يضمن كذا في حرارة المتن \* وليس للشريك الساكت خيارا للترك على حاله كذا في البدائع \* واحتماره ان يقول اخترت ان اصمك او يقول اعطني حقي اما اذا احتاره بالقلب فذاك ليس بشيء كذا في النهاية \* والولاء بينهما في الاعتاق والكتابة والتدبير والسعاية من شريكه وفي التضمين والولاء كله للمعتق كذا في محيط السرخسي \* ولا يرجع المستسعى على المعتق بما ادعى بالاجماع كذا في الجوهرية النيرة \* وانما ضمن الذي اعتق فالمعتق بالخيار ان شاء اعتق ما بقي وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى كذا في البدائع \* وان ابرأ الشريك من الضمان فله ان يرجع على العبد والولاء للمعتق وبطل استسعاء الساكت على العبد كذا في العنانية \* ولو باع الساكت نصيبه من المعتق او وهب على مرضه والقياس انه يجوز كالتضمن

كتاب العتق ( ١٠ ) في تفسيره شرحاً وركنه وحكمه\* في العتق بالملك

ثم جاءت بالناسي لسنة اشهر او اكثر وان يكون هذه الامة معتدة عن طلاق او وفات فولدت لاقل من سنين من وقت العراق وان كان لاكثر من سنة اشهر من وقت الاعتق ح فعتق كذا في فتح القدير\* ولد الامة من مولاها جرو ولدها من زوجها مملوك لسيدته بخلاف ولد المعرور ولد الحر ح على كل حال لان جانبها راجح فيتمتعها في وصف الحرية كما يتمتعها في المملوكية والمرفوعة والمديبر واموميه الولد والكمالة كذا في الهداية\* اذا قال لامته الحامل انت حرة وقد خرج منها بعض الولد ان كان الخارج اقل بعتق وان كان الخارج اكثر لا يعتق وفيكر هشام بن ابي يوسف رح في من قال لامته الحامل وقد خرج منها نصف بدن الولد انت حرة قال ان كان الخارج النصف سوى الرأس فهو مملوك وان كان الخارج النصف من جانب الرأس ومبناه ان يكون الخارج من البدن مع الرأس نصفاً والولد حر كذا في المحيط\* في المنتقى لو قال لامته اكبر ولدي بطنك وهو حر فولدت ولدين في بطن فاولهما خروجا اكبرهما وهو حر ولو قال لامته العلقه والمصعة النبي في بطنك حر بعتق ما في بطنها كذا في محيط السرخسي\* رجل اعتق جارية انسان فاحاز المولى اعنائه بعد ما ولدت لا يعتق الوالد ولو قال لامته كل مملوك لي غيرك حر لا يعتق حملها\* رجل قال لامته الحامل في صحتها انت حرة او ما في بطنك فولدت من العدم لا مامينا اسباب خلقه عتقت الجارية في قياس قول ابي حنيفة رح ولولم تلد حتى ضرب انسان بطنها فالقت من العدم جنينا مبتا استبان خلقه فهو بالخيار ان اصق الام يعتق الجنين بعتقها وان لم يكن حاملا عتقت الحارية كذا في فتاوي قاضي صبحان\* ولو قال لامته الحامل انت حرة او ما في بطنك فمات المولى قبل البان فصرب انسان بطنها فالقت جنينا مبتا قد استبان خلقه قال في الجنين غرة حرة ويعتق نصف الامة ونسعى في نصف قبمتها ولا سعاية على الجنين كذا في محيط السرخسي\* ولو اعتق الحربي عبده الحربي في دار الحرب لا ينعذ اعتاقه في قول ابي حنيفة رح خلافا لصاحبه ولو اعتق عبده المسلم في دار الحرب صح اعتاقه في قولهم جميعا ويكون الولاء للحربي\* ادامات الحربي او قتل او اسر لا يعتق مكاتبه ويكون بدل الكتابة لورثته ادامات المولى\* رجل دخل دار الهند ثم خرج الى دار الاسلام وضعه هندي يقول انا عبده ثم اسلم الهندي قالوا ان خرج الهندي من دار الحرب مع المسلم فهو مكبر يكون حرا او قول الهندي انا عبدك يكون باطلا وان اخرجته مكرها كان عبدا لله كذا في فتاوي قاضي صبحان\* الحربي لو عرض عبده المسلم على البيع يعتق وان لم يبعه قال بعض

سواء كان العبد قائما او هالكا وان احب لنا في الرقة والقيمة فقال المعشق اعتقنه يوم كذا وقيمته مائة وقال  
 الساكن اعتقته للحال وقيمته مائتان يحكم بالعتق المحال وكذلك على هذا التفصيل لو اختلف  
 الساكن والعبد في قيمته كذا في محبط السر حسبى \* والحراب فيما اذا وقع الاختلاف بين ورثة  
 الساكن والمعتق في قيمة العبد اطيع الحراب فيما اذا وقع الاختلاف بين الساكن والمعتق في قيمة  
 العبد كذا في المحبط \* ولو اختلفا في اليسار والاعسار فان كان اختلافهم في حال الاعتاق والقول قيل  
 المعتق والقيمة بينة الا حركنا في البدائع \* وان اختلفا في يسار المعتق وعساره والعنق متقدم  
 على الخصومة ان كانت مدة اختلف فيها اليسار والاعسار والقول قول المعتق وان كملت لا يختلف  
 يعتبر الحال وان علم يسار المعتق للحال فلا معنى للاختلاف وان لم يعلم بالقول للمعتق  
 كذا في محبط السر حسبى \* يعق البعض اذا كواكب بان كان كاتبه على الدراهم او الدنانير فان كاتب  
 المكاتبه على قدر قيمته حارت وان كاتبه على اقل من قيمته يجوز ايضا وان كان كاتبه  
 على اكثر من قيمته بان كاتب الرقابة مما يتعاضد الناس في ماها جازت ايضا وان كانت  
 مما لا يتعاضد الناس في مثلها طرح عند الفصل وان كاتب المكاتبه على العروض جازت  
 بالقابل واكثر وان كاتب على اكثر ان حازت كذا في البدائع \* وان كاتبه على عروض وعجر  
 من الكفاية سقط عنه ما النزم من العروض ويحذر على السوابه في تصحيح القيمة كما كان قبل  
 الكفاية ولا يكون له ان يضمن الشريك شيئا كذا في الميسوط \* ولو كان شريك المعتق في العبد  
 صبه او مكنوا له اب او جدا ووصى فولد او وصيه بالحار ان شاء ضمن المعتق وان شاء استسعى  
 العبد وان شاء كاتبه وامس له ان يعتق او يدبر وكذا لو كان الشريك مكاتب او مأذونا عليه دين  
 انه يتخير بين الشئان والسعاية والمكاتبه الا انهما لا يملكان الاعتاق وان لم يكن على العبد دين  
 فالخير للمولى فان اختار الشريك السعاية ففي الصبي والمجنون الولاء لهما وفي المكاتب  
 والمأذون الولاء للمولى كذا في البدائع \* وان لم يكن للصبي اب ولا وصى الاب وله وصى  
 الام وكان العبد مما ورثه الصغير من الام لم يذكر محمد رح هذا الفصل في الكتاب وقد حكى  
 من الحاكم ابي محمد رح انه قال سألت استاذي الفقيه ابا بكر الملقب رح عن ذلك  
 فقال اذا كان له وصى ام وليس له وصى غيره فله ان يضمن المعتق وله استسعاء العبد ايضا  
 وان كان الاستسعاء في معنى الكتابة \* وليس لوصى الام ان يكتب كذا في المحبط وان لم يكن

وفي الاستحسان لا كذا في النهاية \* و اذا اختار الساكت ضمان المعتق اذ كان المعتق موسرا ثم اراد ان يرجع عن ذلك ويسند معنى العبد فله ذاك ما لم يقتل المعتق الصمان او يحكم به الحاكم وهذه رواية ابن سماعه عن محمد بن روح \* ذكر في الاصل اذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية من غير تفصيل \* ولوا اختار استسعاء العبد لم يكن له اختيار التضمين بعد ذلك رضى العبد بالسعاية او لم يرض بها بقي الروايات كذا في المحيط \* الا اذا مات العبد كذا في العتابة \* وما يختار في هذا عند السلطان وغيره سواء كذا في المدسوط لشمس الائمة السرخسي \* ولو ان المعتق رجع على العبد بما لزمه من الصمان ثم احال الساكت عليه و وكله بمبض السعاية منه اقتضاء من جهة كان جائزا والاولاء كله للمعتق وان لم يحتر شيئا حتى جرحه كان الارش عليه للعبد ولا بكون حيازته اختيارا منه للسعاية وكذا لو اغتصب منه مالا فمعه فاء بنصف قيمته او اقرضه العبد او باعه كان ذلك عليه للعبد كذا في المدسوط لشمس الائمة السرخسي \* المعتبر في اليسار كونه مالا بمقدار قيمة نصيب شريكه عند السباني وهو الصحيح كذا في جواهر الاحاطي \* وذكر في العيون والمختار ان الموسر في زمان العتق من يملك ما يساوي نصف المعتق سوى المنزل والخدم ومتاع البيت ونياب الحسد كذا في الكافي \* وان كان بين اثنين عتق احداهما الى وضمة الآخر العان اعتقهما احدهما نصيبه وعند المعتق الى درهم فهو معسر واه ابن رستم عن محمد بن روح \* ولو كان عنده اقل من الى صمن اقلها قيمة وان كان بين اثنين علام قيمة الف و بينه وبين الآخر غلام قيمته خمسمائة اعتقها وله خمس مائة فهو معسر ولو كان له اقل من خمسمائة فهو موسر لصاحب خمس المائة كذا في الظهيرية \* وبعتبر قيمة العبد في الضمان والسعاية يوم الاعتاق حتى لو علمت قيمته يوم اغتقه ثم ازدادت او انقصت او كانت بامته فولدت لم يلتفت الى ذلك كذا في البدائع \* ولو كان في يوم الاعتاق صحيحا ثم صمى بحجب نصف قيمته صحيحا ولو كان اعمى يوم العتق فانجلى بياض عينه بحجب نصف قيمته اعمى كذا في فتح القدير \* وكذا ان يعتبر يسار المعتق وعيونه يوم الاعتاق حتى لو اعتق وهو موسر ثم اعسر لا يبطل حق التضمين ولو اعتق وهو معسر ثم اعسر لا يثبت لشريكه حق التضمين ولو اختلفا في قيمة العبد يوم العتق فان كان العبد قائما يقوم العبد للحال وان كان العبد مالا بالقول قول المعتق وان اختلفا على ان الاعتاق سابق على الاختلاف فالقول قول المعتق

ان يصدر من شركته نصف نصيبه ويستسعى العبد في النصيب الآخر هل له ذاك قال الفقيه ابو النيث  
 لا رواية في هذه المسئلة فلما نزل ان يقول له ذاك ولما نزل ان يقول ليس له ذاك كذا ذكره في  
 الرياد في كتاب العصب كذا في الطهيري \* في المعتق من ابى يوسف رح عديدين رحلين  
 اعتقه احدهما وهو معسر حتى وحت السعانة على العبد ما يشاء ان يسعى فهو بمنزلة حر عليه  
 دين الى ان يفضيه والحق في حق هذا انه ان كان ممن يعقل ويعمل لبيدته اوله عمل معروف  
 انه يؤجر من رجل ويؤخذ اجره وبقضى منه دينه وفيه ايضا عبد صغير من رحلين فاعتقه احدهما  
 وهو معسر فاراد الآخر ان يؤجره وان كان العبد يعمل ورعى بذلك جاره له وكان الاجر للذي  
 لم يعتق فصا صامن حقه هكذا في الذخيرة \* ولو اعتق احدهما نصيبه بادن صاحبه ولا ضم ان عليه  
 واما الاستسعاء في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق \* المضارب بالنصف اذا اسرى برأس  
 المال وهي الف عديدين قيمة كل الف فاعتقه مضارب المال عنقا وضمن نصيب المضارب موسرا  
 كان او معسرا كذا في الكافي \* قال ابو يوسف رح في عديدين من رحلين قال احدهما احدهما  
 حر وهو فقير ثم استعنى ثم اختار اباع المتي على احدهما ضمن نصف قيمته بعد العتق وكذلك  
 ثومات قيل ان يختار وقد استعنى قبل الموت ضمن ربع قيمة كل واحد منهما وقال محمد رح  
 يعتبر القيمة يوم يكلم بالعتق كذا في الاصحاح \* واذا كان العبد من جهة اعتق احدهم نصيبه  
 واختار بعض الساكنين السعاية في نصيبه وبعضهم الاعتاق وبعضهم الضمان فلكل واحد ما اختار  
 في نصيبه عند ابى حنيفة رح كذا في المحیط \* وقال ابو حنيفة رح في عديدين من ثلاثة اعتق احدهم  
 نصيبه ثم اعتق الآخر بعده فللساكن ان يضمن المعتق الاول ان كان موسرا وان شاء اعتق او دبر  
 او كاتب او استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني وان كان موسرا فان اختار تضمين الاول  
 فللأول ان يعتق وان شاء دبر وان شاء كاتب وان شاء استسعى وليس له ان يضمن المعتق الثاني  
 كذا في البدائع \* وان اعتق احدهم وكاتب الآخر ودبر الثالث معاليس لو احد الرجوع واذا  
 دبر احدهم اولائم اعتق الثاني ثم كاتب الآخر ثبت للمدبر الرجوع على المعتق بقيمة نصيبه  
 ولا يرجع المكاتب على احد فان دبر ثم كاتب ثم اعتق فحكم المدبر والمعتق ما ذكرنا ولا على  
 المكاتب ان يجر العبد يرجع على المعتق بقيمة نصيبه وان كاتب اولائم دبر ثم اعتق فان لم يجر العبد  
 اعتق عليه ولا ضمان عليه وان يجر يرجع على المدبر بثلاث قيمته لا على المعتق كذا في محط السرخسي \*

المصعبر والمجنون ولي ولا وصي فان كان هناك حاكم يصب أحكامهم من بختنا ولهما  
 اصلح الامور من النصيب والاستسعاء والمكانة وان لم يكن هناك حاكم وقف الامر حتى يبلغ  
 الصبي ونفيق المجنون فيستوفيان حقوقهما من الخبارات الخمس كذا في البدائع \* وان مات  
 العبد قبل ان يختار بالسكك شيئاً والمعتق موسر فإراد نضمين المعتق وله ذلك في المشهور  
 من ابي حنيفة رح وذكر شيخ الاسلام في شرحه اذا مات العبد وترك كسباً اكتسبه بعد العتق  
 والساكت نضمين المعتق بلا خلاف وهل له ان يأخذ السعاية من كسب العبد اختلف المشايخ فيه  
 عامة المشايخ على انه ليس له ذلك واليه اشار محمد رح في الاصل \* هذا اذا مات العبد  
 قبل ان يختار الساكت شيئاً والمعتق موسر اما اذا كان المعتق معسراً وفا في المسئلة بحالها  
 فالساكت ان يأخذ السعاية من كسب العبد ان ترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بلا خلاف  
 وان لم يترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية دى على العبد الى ان يظهر له مال  
 او يتبرع منه متبرع باداء ما عليه او سرته الساكت كذا في المحيط \* وان مات المعتق يرجع المعتق  
 بما ضمنه في تركه العبد ان كان له تركه وان لم يكن فهو دين عليه كذا في البدائع \* وان كان العبد  
 ترك مالا قد اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق بين المولى وبين  
 نصيبين وما اكتسب بعد العتق هو بركة العبد فيرجع فيه الساكت او المعتق اذا ضمن وما بقي هو  
 ميراث للمعتق وان اختلفا فيه فقال احدهما اذا ما اكتسبه قبل العتق وهو ديننا وقال الآخر اكتسبه  
 بعده فهو بمنزلة مالوا اكتسبه بعده ومن ادعى فيه نارا بخاسبا لا يصدق الا بحجة كذا في المبسوط \*  
 اذا مات الساكت فلورثته ان يختاروا الاعتاق او الضمان او السعاية كذا في محيط السرخسي \*  
 فان ضمنوا المعتق فالولاء كله للمعتق وان اختاروا الاعتاق او الاستسعاء فالولاء في هذا النصيب  
 للذكور من اولاد الميت دون الاناث وان اختار بعضهم السعاية وبعضهم الضمان فلكل واحد منهم  
 ما اختار من ذلك \* وروى الحسن من ابي حنيفة رح انه ليس لهم ذلك الا ان يجتمعوا على  
 النضمين او الاستسعاء وهذا هو الاصح كذا في المبسوط \* وان مات المعتق فان كان الاعتاق  
 في حال صحته يؤخذ نصف قيمة العبد من تركته بلا خلاف وان كان في حال مرضه لم يضمن  
 شأ حتى يؤخذ من تركته وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* وسعى العبد للمولى عند  
 ابي حنيفة كذا في المحيط \* واذا كان العبد بين اثنين اعتق احدهما نصيبه فإراد الساكت



كان بعد العتق والتدبير أو قال المانع كان قبل العتق والعبد في يده وقال المسترعى كان بعدة بالبيع باطل وإن أصادق أنه كان قبل العتق والتدبير فالمسترعى بالخيار إن شاء بقص البيع وإن شاء أمصاه واعتق نصيبه أو استسعاه ويكون ولاؤه له وإن شاء ص من المعتق والمدير قيمته نصيبه إن كان موسر من ويرجع إن نه على العبد وام المرأة وإن أصادقها أن الزوج كان بعد العتق والتدبير فالكاه صحيح وأما خمس قيمته على الزوج وإن أصادقها على أن الزوج كان قبل العتق والتدبير فلها الخيار إن شاءت تركت المسمى وضمنت الزوج خمس قيمته وإن شاءت أجزأت واعتقت واستسعت العبد في خمس قيمته ولا خمس له وإن شاءت ص من المعتق والمدير خمس قيمته نصيبه إن لم لا تصدق هي بالريادة إن كانت بخلاف المسترعى وإن أصدق المكاتب فهو على ما ذكرنا إن أدى البذل إليه عتق من قبله وإن عجز كان له أن يضمن المعتق والمدير قيمة نصيبه نصيبين إذا كانا موسرين ولو كان في العبد شريك سدس وهو نصيبه لا ين له صغير لا يعلم قبل العتق كان أو بعدة فالقول فيه قول الأب فإن قال القيمة بعد العتق فهو باطل وإن قال القيمة قبل العتق فالهبة جائزة ثم الموم الأب في نصيب الابن معام الابن لو كان بالعلم في الصمن أو الاستسعاء وأيس له حق الاعتاق وإن كان المعتق والمدير موسرين ضمنهم سدس قيمته للأس بينهما نصيبين وإن شاء استسعى العبد في سدس قيمته للأس كذا في المسرطاش خمس الأئمة السرخسي \* هشام عن محمد راج إذا كان المملوك بين ثلاثة لأحدهم نصيبه والآخرا لثنته والآخرا سدسه فاعتق صاحب النصيب والثالث ضمن نصيب صاحب السدس نصيبين ولصاحب النصف نصف الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن ولصاحب الثاثل ثلث الولاء بنصيبه ونصف سدس الولاء بما ضمن كذا في محيط السرخسي \* ولو ملك رجل ابنة مع رجل آخر بالشراء أو الهبة أو الصدقة أو الوصية أو المهر أو الإرث عتق نصيب الأب ولا فرق في ذلك بين أن يعلم الآخرا أنه ابن شريكه أو لم يعلم ولم يضمن الأب نصيب شريكه كذا في العيني شرح الكنز \* موسر إن كان الأب أو معسر كذا في التاتارخانية فإلا من بينا بيع \* ولشريكه أن يعتق نصيبه إن شاء أو يستسعى العبد في قيمة نصيبه وليس له غير ذلك هذا من دأب حنيفة راج وقال يضمن الأب في غير الإرث إن كان موسر أو إن كان معسر أيسر في الابن في نصيبه كذا في العيني شرح الكنز \* وأجمعوا على أنه لا يورث الأب يضمن وكذا في كل قريب معتق كذا في فتح القدر \* وإن بدأ الأجنبي فاشترى نصيبه ثم اشترى الأب نصيبه الآخر موسر بالأجنبي

وان كان العبد بين ثلثة نفر فدية احدى هم ثم اعتقه الثاني وهما موسرا ان عبد ابي حنيفة رح  
 تدبر المدبر بمصر على نصيبه والاعتاق من الهادي صحبه ثم فلسا كنت ان يصمى المدبر ثلث قيمته  
 ولبس انه ان ضمن المعتق وان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته وان شاء اعتقه واذا ضمن المدبر  
 فللمدبر ان يرجع يد ابي على العبد فمضى له فيه كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* اذا  
 كان المدبر معسرا فلبس ان لا يستسعى دون التضمن ثم الساكت اذا اختار يصمى المدبر كان  
 ثلثة الولا للمدبر والواث للمعتق وان اختار سعاية العبد كان الولا بينهما ادلا كذا في غانة البيان \*  
 والمدبر ايضا ان يضمن الهادي اذ ثلثا قيمته مدبر او ليس له ان يضمن المعتق ما ادى الى  
 الشك من قيمته بصدقه ويكون الولا من المدبر والمعتق اذ لا ثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق كذا  
 في المبسوط لشمس الائمة السرخسي \* وان شاء المدبر اعتق نصيبه الذي فدية وان شاء استسعى  
 العبد فان اختار الصمان كان للمعتق ان يستسعى العبد كذا في البدائع \* اما اذا كان المعتق معسرا  
 فللمدبر استسعاء العبد دون التضمن كذا في غانة البيان \* ولو ضمن الساكت المدبر نصيبه ثم اعفاه  
 كان المدبر ان يضمن المعتق ثلثي قيمته ثلثه مدبر او ثلثه فما كذا في النهاية ناقل من الممر باشي \*  
 وقيمة المدبر ثلثة قيمته لو كان زنا و قيل نصفها لو كان قنا واليه مال الصدر الشهيد وعنده الغسوى كذا  
 في الكافي \* اذا كان العبد بين ثلثة رهط فاعتق احدى هم نصيبه ودبر الآخر وكاتب الآخر ولا يعلم  
 اسم اول فنقول على قول ابي حنيفة رح عتق المعتق في نصيبه فاعف ولا ضمان على احدى تدبر  
 المدبر في نصيبه ايضا نافذ وهو محرر ان شاء استسعى العبد في ثلث قيمته مدبر او يرجع على  
 المعتق بسدس قيمته ويستسعى العبد في سدس قيمته استحسانا فاما المكاتب فان مضى العبد على  
 كتابته يؤدى اليه مال الكتابة والولا بينهم اذ لا وان عجز كان للمكاتب ان يضمن المعتق والمدبر  
 قيمة نصيبه نصفين اذا كانا موسرين ويرجعان على العبد بما صمنا ويكون ولاؤه بينهما نصفين  
 كذا في المبسوط \* وان شاء اعتقه وان شاء استسعاء كذا في الينا بيع \* وان كان العبد بسدس رهط  
 فاعتق احدى هم ودبر الآخر وكاتب الثالث نصيبه وباع الرابع نصيبه وقبض الثمن وتزوج الخامس على  
 نصيبه ولم يعلم اهلهم اول فنقول على قول ابي حنيفة رح حكم العتق والتدبير على ما بينا في الفصل  
 الاول الا ان التضمن والاستسعاء هناك في الثالث وفيما في الخامس فاما في البيع فان تصادفاته



فدعى اليهم ولا يدري ان حل ام لا عمق نصفه وربعه في النصف به فيما عند ابي حنيفة ربح  
 . موسرين كاد او معسر بن كذا في حصة السرحى \* واوران عبد بين رجاس حان احدثهما  
 بعينه ايد قد دخل الدار وحاف الاخر انهم ايدخل فتدعتق نصيب العبد يسمى العبد و نصف قيمته  
 بينهما موسرين كاد او معسر بن كذا في قول ابي حنيفة ربح كذا في الابحاح \* عبد بن رجاس قال احدثهما  
 لصاحده ان كنت اشتريت منك نصيب كذا من فهو حر وقال الآخر ان لم يكن اشترى منك نصيب  
 فهو حر ان العبد يعتق لان كل واحد يدعي ان حصة له فادعى المدعى السبع اقم البيعة فان  
 اقام نصيبه المبيع وان وصق العبد على المشتري وهو ربه لم يكن له بيعة وان اراد ان يحل  
 الشري المداك فان لكل المداك وكذلك وان حان لا يترك رقيقا ثم عند ابي حنيفة ربح  
 يسمى العبد بن نصف قيمته كرساء كاد او موسرين او معسر بن اركان المدعى ثلث موسرا  
 او موسرا او عند هذا ان كاد او موسرين او كان المدعى المبيع فموسرا كذا وان كان موسرين  
 او كان المدعى ثلث موسرين او موسرا او كان المدعى المبيع فموسرين كذا روي ابي حنيفة ان المدعى  
 لا يسمى له شراء كاد او موسرين او معسر بن او احدثهما موسرا او اخره موسرا عندهم وهو  
 المبيع ثم ان حان مكر اشترى اركان له ان يتاى النافع اذا كان موسرا ان لم ارع وان  
 حان كان المداك في المداك على المداك او ايسر للمداك ان يملكه الا طالب مكر الشري وانا  
 قال الدائع ان كنت قد نصبت من هذا العبد فهو حر وقال الشري ان لم يكن ثلثي نصفك  
 فهو حر وهو مدعى الشراء باقامة البيعة وان اقام والعبد رقيق وان لم يكن له بيعة حكى عن الغيبة  
 ابي اسحق انه لا يجر على الحان لكن اوحلف لا يبعه واذا حان المدعى علمه لم يثبت المبيع  
 فيسمى العبد في كل القيمة بينهما عند ابي حنيفة ربح موسرين كاد او معسر بن وعند هذا  
 ان كانا معسر بن يسمى ايهما وان كانا موسرين او مدعى الشري موسرا يسمى في نصف قيمته مدعى  
 الشراء وان قال احدثهما اشتريت نصيبك ان لم يكن اشترى بيعة فهو حر والاخر ما بيعت نصيبك  
 منك وانما اشتريت منك نصيبك ان كنت بعتته فهو حر با مرهما القاضي بالبيعة فان اقاما البيعة  
 ظهر ان كل واحد منهما با في بيئته وبقي العبد رقيقا بينهما وان اقام احدثهما البيعة فالعبد كله رقيق له  
 وان لم يقيم البيعة لا يخلفهما القاضي لكن لو حلف جازان فلا يقي العبد رقيقا بينهما كما قالوا  
 البيعة وانما لكل لزمه بصرى صاحبه فيقتضي بالعبد الذي حان وان حان جازان يخرج العبد

والأخيار إن شاء من الأب وإن شاء استسعى الابن في نصف قيمته وهذا عبد أبي حنيفة ربح  
 كذا في الهداية \* وإن شاء أعتقه كذا في غاية البيان \* ولو باع رجل نصف عبده أو وهبه من  
 قريبه لم يضمن من عتق عبده لشريكه علم شريكه بذلك لم يعلم وسعى العبد في نصيبه عند  
 أبي حنيفة ربح كذا في محيط السر حسي \* أجمع أصحنا على أن أحد الشريكين لو باع نصيبه  
 من قريب العبد كان لشريكه أن يضمن المشتري إذا كان موسرا وليس له بصمين البائع كذا  
 في غاية السروجسي \* وهي العدا أن كان معسرا بالاجتماع كذا في الينابيع \* أحوان ورونا  
 عبدا من أبيهما يقال أحدهما هو أخى لأبي وجده الآخر لم يضمن المقرو يسعى العبد في نصيبه  
 وإن قال هو أخى لأبي وليس أحوه معروفا لامة ضمن نصيبه كذا في محيط السر حسي \*  
 وإذا أعتق أمته أو بين أحريم وأنت فللشريك أن يضمن المعتق قيمة نصيبه يوم أعتق ولا يضمنه  
 شئ من قيمة الولد كذا في المبسوط \* ولو أعتق أحد شريكي الأمه ما في بطنها فولدت بأمها مينا  
 لأصمان عايه وأودت بأمها حيا يضمن كذا في البحر الرائق \* وإذا أعتق أحد الشريكين الحاربة  
 وهي حامل ثم أعتق الآخر ما في بطنها ثم أراد أن يضمن شريكه نصف قيمة الأم لم يكن له  
 ذلك وهو حرة. رتبة السعابة ولو أعتق أحدهما لم يضمن بطنها ثم أعتق أحدهما الأم وهو موهوك كان لصاحبه  
 أن يضمنه نصف قيمته إن شاء والحمل بهما إن في أمه آدم ما إنما يضمنه نصف قيمته أحدهما  
 كذا في المبسوط \* ولو علق أحدا لشريك من عتق العبد المشترك بينهما يفعل فلان عدان قال  
 أن دخل زيد الدار غدا فانت حرة وعكس الآخر بان قال أن لم يدخل زيد الدار فانت حرة  
 وهما في الغد ولم يدر أحدهما الدار لم لا عتق نصف العبد وسعى العبد في نصف قيمته للشريكين وهذا  
 عند أبي حنيفة ربح سواء كانا موسرين أو معسرين أو أحدهما موسرا والآخر معسرا وكذا عند  
 أبي يوسف ربح أن كانا معسرين كذا في العيني شرح الكنز \* قال أبو يوسف ربح في عبد بين  
 رجلين قال أحدهما لأحد العبدتين أنت حر إن لم يدخل فلان هذه الدار اليوم وقال الآخر للعبد  
 الآخر إن دخل فلان هذه الدار اليوم فانت حرة مضى اليوم وتصادفانها لا يعلمان دخل أولم يدخل  
 فإن هذا بين العبدتين يعتق كل واحد منهما أربعة ويسعى في ثلثة أرباع قيمته بين المولين نصفين  
 وقال محمد ربح قياس قول أبي حنيفة ربح أن يسعى كل واحد في جميع قيمته بينهما نصفين كذا في  
 البدائع وإذا قال أحد الشريكين للعبدان دخلت الدار اليوم فانت حرة وقال الآخر إن لم تدخل فانت حرة

على ما ذكره وكذلك نصيب الشاهد منه لان الاعناق مستحقون اذا اعادوا عقدهم والولاء  
بينهم وكذلك ان استسعى وانتم السعانة والولاء لهما كذا في الدائع \* واد اوحيت السعانة  
لهم لو شهد احدهما على صاحبه انه استسعى السعانة من العبد لا يقر له شاهدان وكذا ان  
استسعى احدهما نصيبه من السعانة ثم شهد على صاحبه باستيفاء نصيبه لا يقر كذا في المحيط \*  
ولو شهد احد الشريكين مع الآخر على شريكه باستيفاء السعانة لم يجز شهادته عند ابي حنيفة ربح  
وكذلك لو شهد له عامه بعصب او حرادة او شيء من ذلك لم يقر له مال فشهادته مردودة كذا  
في المبسوط \* وان شهد كل واحد منهما على صاحبه وانكر الآخر بجلف كل واحد منهما على دعوى  
صاحبه واد ابحا لعا سعى العبد لكا واحد منهما في نصف قيمته في قول ابي حنيفة ربح ولا يرق  
عند ابي حنيفة ربح من حال اليسار والاعسار كذا في الدائع \* وهو الصحيح كذا في المصمرات \*  
والولاء لهما كذا في الهداية \* ولو اقرهما انهما اعتاده معا او على العاقب وجب ان لا يضمن كل  
للآخر ان كانا مرسرين ولا يستعفى العبد ولو اقرت فاحدهما وانكر الآخر ان لم يكره يجب  
ان يحلف كذا في فتح القدير \* واد اكان العبد بين ثلثة يعرف اثنان منهم على صاحبه انه  
اعتق نصيبه وانكر المشهود عليه والعبد يستعفى منهم الا ما واد استوفى احدهم شيئا من السعانة  
كان للآخرين ان يأخذوا منه ثلثي ما اذن كذا في المحيط \* ولو كان الشركاء ثلثة فشهد كل اثنان  
انه اعتق لم تقبل كذا في فتح القدير \* واد شهد احد الشركاء على احد شركائه انه اعتق نصيبه  
وشهد الشريك الآخر على الشاهد الاول انه اعتق نصيبه فالقاضي لا يعضي على واحد منهما  
بل اعتق كذا في المحيط \* وان شهد اثنان منهم على الآخر انه استوفى منه حصته لم يجز شهادتهما  
وكذلك ان شهد انه استوفى المال كله بوكالة منهما لم يجز شهادتهما عليه وبرزى العبد من حصتهما  
ويستوفى المشهود عليه حصته من العبد ولا يشتركه في ذلك الشاهدان كذا في المبسوط \* امة  
بين رجلين شهد رجلان على احدهما بعينه انه اعتمها وكذبته الامة وادحت على الآخر العتق  
وجحد الآخر وحلف عند القاضي انه ما اعتمها فانها تعتق بشهادة الشهود وان لم يوجد منها الدعوى  
كذا في الذخيرة \* واد اكانت امة بين رجلين فشهدا ابا احدهما على الشريك انه اعتمها  
فشهدتهما باطلا ولو شهدا على ابيهما انه اعتمها جاز ذلك فان كان الاب موصيا لم يثبت الحاقمة  
وتركت مالا فتركت بعد العتق ولما كان الشريك ان يستعفى الزاد ليس له ذلك كذا في

عن السوابة بالغرق كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* وفي الجامع الكبير ان احدا الشريكين  
 اذا قال صاحبه ان ضربت العبد الذي بيننا فهو حر فضرته حتى عتق على الحالف  
 نصيبه ضمن الحالف ان كان موسرا نصيب الاضارب كذا في غاية اليمان \* عهد بينهما  
 قال احدهما صاحبه ان ضربته فهو حر وقال الآخر ان لم اضربه اليوم فهو حر فضرته فان الحالف  
 الاول ضمن نصيب الضارب كذا في الامر باشي \* واذا قال كل مملوك املكه فيما استغفل  
 فهو حر فملك مملوكا مع غيره لا يعتق ان اشترى نصيب شريكه عتق وان باع نصيبه اولاهم اشترى  
 نصيب شريكه لم يعتق ولو قال لمملوك دعبه اذ املكته وانت حر فاشترى نصفه ثم باع ثم اشترى  
 النصف الباقي عتق كذا في المبسوط \* ذكر ابن سماعة عن ابي يوسف رح في عبد بين رجلين زعم  
 احدهما ان صاحبه اعتقه مندسنة وانه هو اعتقه اليوم وقال شريكه لم اعتقه وقد اعتقت انت اليوم  
 فاصم لي نصف القيمة بعثتك فلا صمان على الذي زعم ان صاحبه اعتقه مندسنة وكذا لو قال انا  
 اعتقته امس واعتقه صاحبي مندسنة وان لم يقر باعتاق نفسه لكن قامت عليه بيعة انه اعتقه امس  
 فهو امس اشر بكة كذا في البدائع \* ولو قال اعتقه شريكى مندسنة وانا مندسنة لم يضمن لانه لم يقر  
 على نفسه بالضمن كذا في الظهيرية \* امة بس اثنان زعم احدهما انها ام ولد لصاحبه وانكر ذلك صاحبه  
 فهي موقوفة يوما وتخدم للمنكر يوما ولا سعة عاينها للمنكر ولا سبيل للمقر عليها كذا في الكافي \* ونصف  
 ولاؤها ونصف كسبها للمنكر ونصف موقوف ونعتقتها في كسبها فان لم يكن فنصفه على المنكر ولا يضمن  
 للدقروا ومات المنكر عتقت عند ابني حنيفة رح لزعم المقر وتسمى في نصيب المنكر اورثته ولو اقر  
 كل واحد على صاحبه بالاسنيلا وصاحبه ينكر انها موقوف ولا سبيل لواحد منهما على صاحبه ولا على الامة  
 فان مات احدهما عتقت وولاؤها موقوف كذا في التمرتاشي \* ولو قال اعتقت هذا العبد انا  
 وانت او عكسه او قال اعتقنا فان صدق عتق منهما وان كذبه فمن الاول كذا في التاتارخانية  
 نافلا عن جامع الجوامع \* واذا شهد احد الشريكين على الآخر باعتاق بان كان العبد بين رجلين  
 فشهد احدهما على صاحبه يجوز اقراره على نفسه ولم يجز على صاحبه ولا يعتق نصيب الشاهد  
 ولا يضمن لصاحبه ويسعى العبد في قيمته بينهما موسرين كانا او معسرين في قول ابني حنيفة رح

فان اعتق كل واحد منهما بعد ذلك نصيبه قبل الاستسعاء جاز في قول ابني حنيفة رح لان نصيب المنكر

الآخر السعانة منه كذا في المسوط \* أد كان العددين المنة نفراد من احدهم اداء ق نصيبه على كذا وقال العبد اعتقني بعير ثقيء وشهد الشر بكان انه اعتقه على كذا سبها رهم اجائرة وكذا ان شهد ابو الشر بكنين او اساهم اذ ابي عواد اعتق بعض الشركاء العدو في بدال اداء رال اكسبها ولا بد من منى اكسبها واخذ على فيه الشركاء والعبد قال الشركاء اكسبها قبل العتق وقال العبد اكسبها بعد العتق ، القول قوله كذا في المحيط والملاحم ، الصواب \* باذا كان العددين في عتق احد العددين \* أذا عتق ادا اصفى الى المحبوس صح وثبت للمولى اختار العتق سواء قال احدهما خرا وقال هذا خرا وهذا او سمى فقال سالم خرا وبنع كذا في الاصاح \* ولو قال هذا خرا ولا فهذا مكفرا له احد كما حر كذا في خزنة المفتين \* واذا حاصم العددين الى احكام اجبره على السيان كذا في محيط السرحسى \* وان لم يخاصما واخذ ايقاع العتق على احدهما وقع عليه حين اخاروهما قبل ذلك بمنزلة العددين مادام خدار المولى دا تدا وهذا على اصل ابي حنيفة واسى يوسف رح هكذا في السراج الوهاج \* وللمولى ان يستخذه مهما قبل الاختار وله ان يستعلمهما ويستكسبهما او تكون العلة والكسب للمولى ولو حنى عليهما قبل الاختيار فان كانت الحنايه من المولى وان كانت على ماردون النفس بان قطع يدي العددين فلا شيء عليه سواء قطعتهما معا او على التعاقب وان كانت حنايه على النفس فان قتلتهما على التعاقب فالاول عدو والتاسي حر فاذا قتله قبل حر افعليه الدية ويكون لورثته ولا يكون للمولى من ذلك شيء وان قتلتهما معا بصرية رأ حدة وعليه نصف دية كلا واحد منهما لورثته وان كانت الجناية من الاجنبي فان كانت في ماردون النفس بان قطع انسان يدي العبد بن فعلية ارش العدو ذلك نصف قيمة كلا واحد منهما لكن يكون ارشهما للمولى سواء قطعتهما معا او على التعاقب وان كانت في النفس فالقاتل لا يخلو اما ان كان واحدا واما ان كان اثنين فان كان واحد افان قتلتهما معا فعلى القاتل نصف قيمة كلا واحد منهما ويكون للمولى وعليه نصف دية كلا واحد منهما وتكون لورثتهما وان قتلتهما على التعاقب يجب على القاتل قيمة الاول للمولى ودية الثاني لورثته وان كان القاتل اثنين فقتل كلا واحد منهما جلا فان وقع قتل كلا واحد منهما معا فعلى كلا واحد من القاتلين القيمة نصفها للورثة ونصفها للمولى وان وقع قتل كلا واحد منهما على التعاقب فعلى قاتل الاول القيمة للمولى وعلى قاتل الثاني الدية لورثته كذا في البدائع \* ولو قال لامني احدكم احرا فولدت كلا واحد منهما ولدت احدهما فانه من ولداني

حيوة الامام بكن له سبيل على استسعاء الولد فكذلك بعد موتها اذا تجلبت ما لا ولكن له ان يصون الشراك كما كان يصمد في حيوتها ثم يرجع الشريك بها يضمن في تركتها كما كان يرجع عليها او كانت حية فما بقي فهو ميراث للابن وان لم يدم ما لا يرجع بذلك على الابن وادالم تمت فاحذر الشريك ان يستسعيها فهي بمنزلة المكاتبه في تلك السعيه كذا في المبسوط \* وادالك العبد من رجائين شهدا ان على احدهما انه اقرانه اعتق وهو موسر فالقاصي يستغنى بعقده وكان لشريكه ان يضمه كذا في المحيط \* ورجع به على العلام والولاء له وان كان احدا المعتق كذا في المبسوط \* ولو شهدوا عليه انه اقرانه حر الاصل فالقاضي يقضي بحريته ولا ولا له دية وامس الشريك ان يضمه ولرشهدوا على اقراره ان الذي باعه قد كان اعتقه قبل ان يبعه حتى من مال المشهود عليه كذا في المحيط \* وولاؤه موقوف لان كل واحد منهما ابغىه من نفسه فان البائع يقول انا ما اعتقه واما اعتق باقرا والمشتري فله ولاؤه والمشتري يقول بل اعتقه البائع فالولاء له ولهذا ابوتى ولاؤه على ان يرجع احدهما الى تصديق صاحبه فيكون الولاء له وان شهدوا على اقراره بان البائع كان دبره او كانت امته واقران البائع كان اسولدها قبل البيع فانه يحرج كل واحد منهما من ملكه ولا يرجع على البائع بالتمس ولا يعنفان حتى يموت البائع فاذا مات عتقا اذا كان المدبر يخرج من ثلث مال البائع والجنابة عليهما كالجنابة على مملوكين قبل موت البائع وتوقف جنابتهما في قول ابي حنيفة راج كذا في المبسوط \* اذا امر احد الشريكين ان صاحبه اقر عليه بعنق باء فانه يحرم عليه استرقاق العبد كذا في محيط السرخسي \* اذا كان العبد بين ثلثة غاب احدهم وشهد الحاضران على الغائب انه اعتق حصته من هذا العبد وانه يحال بين العبد وبين الحاضرين وان احضر العائيب يعال للعبد اعد البينة واداعا البينة عليه يقضى بعنق نصيبه كذا في المحيط \* واداشهد شاهدان على احد الشريكين ان شريكه الغائب اعتق نصيبه من هذا العبد منذ ابي حنيفة راج لا تعبل هذه الشهادة كذا في الظهيرية \* ولكن يحال بينه وبين هذا الحاضران يسترقه ويوقف حتى يقدم العائيب استجسا نا واداحضر الغائب فلا بد من اعادة البينة عليه للحكم بعقده فان كاي غائبين فقامت البينة على احدهما يعينه انه حق العبد لم تقبل هذه الشهادة الا بخصومة تقع من قبل قد ف اوجاهة او وجه من الوجوه تعبل البينة اذ اقامت على ان المولدين امتنا وان احدهما اعتقه واسترقى



من جميع المال وان كان تسمية اكثر من ذلك كذا في شرح الطحاوي \* انما انواع المنة نص  
 ودلالة وصورة \* اما النص فنحن ان يقول المولى لاحدهما عيدا اياك هست او يوب او اردت  
 بذاك البلع الذي ذكرت او احضرت او يكون حرا باللفظ الذي قلت او بذاك اللفظ الذي قلت  
 او بذاك الاعتاق او اعنتك بالعتق السابق وغير ذلك من الالفاظ ما هو ان انت حر ازاء نفسك  
 ولم يقل بذاك اللفظ او بالعتق السابق وان اراد به عتقا مستقلا عما ختمنا هذا بالاعتاق المستأنف  
 وذاك باللفظ السابق وان قال عيت به الذي كزمني بعوي احدكما حر بصدق في العشاء  
 ويحمل قوله اعنتك على احضار العتق اى احضرت عتقك \* واما الدلالة فهو ان يشرح المولى  
 احدهما من ملكه باله مع او من احدهما او مؤاجرا او كاتب او يدبر او يستواد ان كانت امه  
 كذا في الدائع \* وان اداع احدهما او اداع بغير الداع او لبعسه او لامشركى او اع معادس دارا سلم  
 او سلم او ساوم او وصى به او روح احدهما او حاض على احدهما بالحرية ان فعل شيئا بهذا  
 كله احضار العتق في الآخر كذا في المحيط \* او قال لا تمتد احدكما حرقة ام جامع احدهما  
 وام تعلق لم يعتق الاخرى عند اى حنفى حر او لم تعلق متب الاخرى ام اذا كذا  
 في فتح العبد \* وحل رطوبتهما على مذهبهم لا انه لا يعتق به كذا في الدائع \* وان قال لا تمتد  
 احدكما حرقة فاستخدم احدهما لم يكن احدا في قراهم حمية كذا في الظايرة \* اما الصورية  
 فمحران يموت احد العددين قبل الاخر فيعتق الآخر وكذا اذا نزل احدهما سواء قتله المولى  
 او احصى غمراا القتل ان كان من المولى فلا شيء عليه وان كان من الاذنبي بعابه قيمه العد  
 المقتول للمولى واذا اختار المولى عتق المقتول لا يرفع العتق عن السبي ولكن قيمة المقتول  
 تكون لورثته فان قطعت يد احدهما لا يعتق الآخر سواء كان القطع من المولى او من اجنبي  
 فان قطع اجنبي يد احدهما ثم بين المولى العتق بان بينه في غير المحنى عليه فالارش للمولى  
 بلا شبهة وان بينه في المجنى عليه ذكر القدورى في شرحه ان الارش للمولى ايضا ولا شيء للمجنى  
 عليه من الارش وذكر القاضى في شرح مختصر الطحاوي ان الارش يكون للمجنى عليه وهكذا  
 ذكر القاضى فيما اذا قطع المولى ثم بين العتق انه ان بينه في المجنى عليه يجب ارش الاحرار

أحد المولى إمام العتق عليه ولو ما نبت الامنان معا وقتا معا خير المولى في ان توقع العتق على ابي الرند من شاء ولا يرث الابن المعتق شيئا يريد به ان الابن الكفى عينه المعتق بعد فصل الامنين معا لا يرث من بدل الام شيئا كذا في الظهيرية \* فان مات أحد الولد بن حال حيوة الامنتين لم ينفك الى ذلك بخلاف ما اذا مات أحد الولد بن بعد موت الامنتين كذا في المحيط \* ولو وطئت الامنان بشبهة قبل اختيار المولى يجب عقر امتن ويكون للمولى كذا في البدائع \* ولو حدثت احدتهما قبل ان يخرجه المولى ثم احنا راي فاع العتق عليها بعد علمه بالجناية كان مختار الاجنات وان مات المولى قبل الممان عتق من كل واحدة منهما نصف او سعت كل واحدة منهما في نصف قيمتها لورثة المولى وكان على المولى قيمة التي حنت في ماله كما لو اعترق الحانية قبل ان يعلم بالجناية كذا في المسوط \* ولو باعهما واحدة بطل البيع فيهما كذا في الايضاح \* واوباهما من رجل صفقة واحدة وسلمهما اليه فاعترقهما المشتري اجبرا لبائع على البيان فادعيا البائع العتق في احدهما تعين الملك الفاسد في الآخر وعتق الآخر على المشتري بالقيمة فادعيا البائع قبل البيان يقال للورثة بنوا فاذابنوا عتق الآخر على المشتري بالقيمة ولا يشيع العتق فيهما كذا في المحيط \* وان لم يعتق المشتري حتى مات البائع لم يقسم العتق بينهما حتى يفسخ التراضي البيع فادعيا ففسخا يفسخا عتق من كل واحد منهما نصف ولو وهبهما فطل الاحيار او بصدق بهما او نروح عليهما يجبر فيختار العتق في ايهما شاء ويجوز الهبة والصدقة والامهار في الآخر وان مات المولى قبل ان يعين العتق في احدهما بطلت الهبة والصدقة بهما وبطل امهاره كذا في البدائع \* ولو اسرها اهل الحرب كان للمولى ان يوقع العتق على احدهما ويكون الآخر لاهل الحرب فان لم يعين المولى حتى مات بطل ملك اهل الحرب فيهما لان الحرب قد شاعت فيهما ولو اشترى رجل من اهل الحرب فله المولى ان يوقع العتق على ايهما شاء ويأخذ الآخر بحصنه من الثمن فان اشترى رجل احدهما من اهل الحرب فاختار المولى عتقه عتق وبطل الشراء فان اخذه بالثمن الذي اشترى عتق الآخر ولو اسرا اهل الحرب احدهما لم يفتق كذا في الظهيرية \* وان اشترى المولى احدهما من الكافر فالآخر حر كذا في خزائن المفتين \* رجل قال في صحته احدهما حر ثم مرض مرض الموت فصرف ذلك الى احدهما حتى ذلك



في الثالث عشر وعلى هذا القياس يخرج خمس من هذا المسائل كذا في المحط \* وآداب العتق احدى كذا  
 حذر لا يترى احدى هما بعينه ثم ماتت قبل العتق من كل واحد نصفه ويسعى كل واحد منهما  
 نصف قيمته كذا في الدائع \* ولا يعوم الوارث معناه في العتق كذا في محيط السرحسى \*  
 رجل له ثلثة اعداء حل عامه اثنان فقال احذ كما حرام حرج احدهما ود حل عامه الثالث  
 فقال احذ كما حرم ادم حيا يؤمر بالعتق وان عني الكلام الاول الثالث عتق الثالث وطل  
 الكلام الثاني وان عني الكلام الاول الخارج عني الخارج بالكلام الاول ومؤمر بعتق الثاني  
 هذا اذا بدأ بالكلام الاول فان بدأ بالكلام الثاني وقال عتقت به الثالث عتق الخارج بالكلام الاول  
 ولا يبطل الاجاب الاول وان قال عتقت الكلام الثاني الداخل عتق الداخل ومؤمر بعتق  
 الكلام الاول وان لم يسن المولى شأومات احدهم والموت به ان اخذ ان مات الخارج عتق  
 الثالث بالايجاب الاول وطل الاجاب الثاني وان مات الثالث عتق الخارج بالايجاب  
 الاول والد اخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل حرج في الاجاب الاول فان عني  
 به الخارج عتق الثالث بالايجاب الثاني وان عني به الثالث بطل الاجاب الثاني وان  
 لم يمت واحد منهم واكن مات المولى قبل ان شاع العتق بينهم على اعتبار الاحوال فعتق  
 من الخارج نصفه ومن الداخل نصفه ومن الثالث ثلثه اربعة وان كان العول منه في المرض  
 فان كان له مال يخرج قدر العتق من الثلث وذاك رقعة واثنة اربع رقعة عنداني حنيقة  
 وابي يوسف رح او لم يخرج ولكن اذات الورثة فالخراج كما ذكرنا وان لم يكن له  
 مال سوى العبد ولم يحز الزينة قسم الثالث بينهم كما وصفتنا وبالله ان يقال حق الخارج في النصف  
 وحق الثالث في ثلثه الارباع وحق الداخل في النصف اضافة يحتاج الى مخرج له نصف وربع  
 واقله اربعة فحق الخارج في سهمين وحق الثلث في ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغت  
 سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال سبعة واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلثا المال اربعة عشر وهي  
 سهم السعاية وصار جميع المال احدا وعشرين وماله ثلثة اعبد فيصير كل عبد سبعة فيعتق  
 من الخارج سهمان ويسعى في خمسة ويعتق من الداخل سهمان ويسعى في خمسة ويعتق  
 من الثالث ثلثة ويسعى في اربعة فبلغت سهام الوعدا سبعة وسهام السعاية اربعة عشر  
 فاستقام الثلث والثلثان كذا في الكافي \* رجل له ثلثة اعداء الم وربع ومبارك وقال في صحته سالم

واكرن للعبد وان بينه في غير المحنى ما يد فلا شيء على المولى كذا في البدائع \* روى ابن سماعة عن محمد بن ربح بن نعيم قال احد هذا من انبي او احدى هانسن ام وادي مات احدهما لم يتعيس .  
 انما تم للحرية والاسناد كذا في الابصاح \* ولو قال عبيى حر وليس له الا عبد واحد عتق  
 وان قال لى عبدا آخر واباه عنده لم يصدق في القضاء الا بينة تقوم على ان له عبدا آخر ويصدق  
 فيما بينه وبين الله تعالى فمرم جل كذا في البدائع \* ولو قال احد عبيى حرا واحدا عبيدى  
 حر وليس له الا عبد واحد عتق ذاك العبد كذا في المبسوط \* ولو قال لعبدية احد كما حر فقبل  
 له امه او ربيبت بتال لم امن هذا عتق الآخر فان قال بعد ذلك لم امن هذا عتق الاول ايضا كذا  
 في الاحكام شرح المختار \* ولو كان لرجل ثلثة اعد فقال هذا حر او هذا وهذا عتق الثالث ويؤمر  
 بالبيان في الارلين ولو قال هذا حر وهذا او هذا عتق الاول ويؤمر بالبيان في الآخرين  
 واما احاط حر بعد كرحل له عبدا احاط بحرا ثم كلوا احدهما بقول انا حر والمولى يقول احدهما  
 عبيى كان اكثر احدهما ان يحلعه بالله تعالى ما لم يعلم انه حر فان حلف لاحدهما وبكل للآخر  
 فالدى بكل له حر دون الآخر وان بكل لهما بهما حران وان حلف لهما فقد اخلف الامر بالقاضى  
 بقصى الاحياط ويعتق من كل واحد منهما نصفه بغير شىء ونصفه بنصف القيمة وكذا لو كان  
 ثلثة بعث من كل واحد منهم ثلثة ويسعى في ثلثى قيمته وكذلك لو كانوا عشرة فهو على هذا  
 لا اعتبار كذا في البدائع \* واما جمع بين عبده وبين ما لا يقع عليه العتق كالمهبة والحاظ  
 وقال عبيى حرا وهذا او قال احد كما حر عتق عبده عند ابى حنيفة رح كذا في المحيط \* نوى  
 ان لم يموكدا في البدائع \* واما قال لعبد وعبد غيره احد كما حر لم يعتق عبده اجماعا الا بالنية  
 وكذا اذا جمع بين امه حية وامه ميتة فقال انت حرة وهذه او احدكما حرة لم يعتق امه  
 واما جمع بين عبده وحر فقال احد كما حر لا يعتق عبده الا بالنية كذا في السراج الوهاج \*  
 في سناوى اهل سمرقند رح اذا قال امه وعبد من رقيقى حران ولم يبين حتى مات وله  
 عبدا وامه متت الامه ومن كل واحد من العبدین نصفه ويسعى كل واحد في نصفه ولو كان له  
 ثلثة اعد وامه متت الامه ومن كل واحد من العبيد ثلثة ويسعى كل واحد منهم في ثلثيه ولو كان له  
 ثلثة اعد وثلاث امه عتق من كل واحد من العبيد والامه الثلث ويسعون في الباقي ولو كان له  
 ثلثة اعد وامتان عتق من كل امه نصفها وسعت في النصف وعتق من كل عبد ثلثه ويسعى

بالعبيد لكن حوازل العتق قبل العطى به مع العتق له ولو قال سالم حر او سالم وربع او سالم  
 ومارك عتقوا لان اولعت لانك الاسم والحر ماركه كاسكرت لا يمنع العطى وسمهم من قال  
 ان المذكور هنا قولهما اما عدة ولا تنق بربع ومارك والا صبح الاول ولو قال سالم وربع  
 احدكما حر او سالم عتق ثلثة ارباع سالم وربع بربع ولو قال سالم حر او ربع او سالم عتق نصفهما  
 لان الثالث من الاول فلما كذا في شرحنا من اسم الكسر \* رجل ما اربعة عتق سالم وربع  
 ومرتد ومارك وعتقهم على السواء فقال في صحته سالم وربع حران او ربع ومرتد حران  
 او مرتد ومارك حران صبح الاربعة ارباع الثلث الباقي ايجاب احنا عتق من تناول  
 ذلك الايجاب وبطل ما في وان مات قبل الممان عتق من سالم نلته وسعى في ثلثيه وكذلك  
 مارك واه اربع عتق في حارس لانه داخل تحت الاربعة بين الاول والاني فيعتق ثلثاه وسعي  
 في ثلثيه وكذلك مرتد لانه داخل تحت الايجاب الثاني والثالث واحوال الاصابة احوال  
 في رواية هذا الكتاب وان كان القول في المرض وخرجوا من الممان او لم يخرجوا واجازت  
 الورثة فكذلك الصحاب واما اذا لم يخرجوا ولم يحجز الورثة قسم الثلث على قدر سهمهم وحق سالم  
 في سهمه وكذلك حق مارك وحق بربع ومرتد كل واحد منهما في سهمه ولو قال ثلثة عتقهم  
 على السواء سالم حر او ربع حر او ربع ومارك حر او ربع فاعلى ايجاب احنا عتق من تناول  
 الايجاب وان مات قبل الممان عتق من سالم نلته وكذلك مارك وعتق من بربع ثلثاه وان لم يكن له  
 مال سوا سهمه وام يحجز الورثة قسم الثلث على قدر سهمهم ولو قال لاثنين سالم حر او ربع حر او هما  
 حران ومات قبل الممان عتق من كل واحد ثلثة ارباعه وان لم يكن له مال سواهما فالثلث بينهما نصفان  
 ولو قال لثلاثة منهم سالم حر او ربع حر او مارك وربع وسالم احرار بخير فاي ايجاب احنا  
 عتق من تناول ذلك الايجاب وان مات قبل الممان عتق من مارك ثلثه وعتق من سالم وربع  
 من كل واحد ثلثاه وان لم يكن له مال احرسوا هم ولم يحجز الورثة قسم الثلث على قدر سهمهم كذا في  
 شرح الزيارات للعتابي \* ولو كان له عتق قال سالم حر او سالم وربع حران ثم مات من غير بيان  
 عتق كل سالم ونصف بربع وان كان القول في المرض ولا مال له غير ما صرحنا في الثلث بقدر حق ما وحق  
 سالم في كل الرتبة وحق بربع في نصفه فصار حق سالم في سهمين وحق بربع في سهم واحد وثلثه هو  
 ثلث المال وجميع المال تسعة كل رتبة اربعة ونصف عتق من سالم سهمان وسعى في سهمين ونصف

حرا او سالم و بزيع حران او سالم و بريع و مبارك احرا او خير فان اوقع على سالم عتق و حده  
وان اوقع على بريع عتق سالم معه وان اوقع على مبارك عتقوا او كذا الوقال اخبرت  
الكلام الاول او الثاني او الثالث وان لم يبين حتى مات لا يخير الوارث فنقول عتق كل سالم  
و بصي بريع و الب مبارك لان احوال الاصابة حالة واحدة و احوال الحرمان احوال  
وان كان القول في المرض ان كان له مال غيره حتى يخرج رقبة و خمسة اسداس رقبة من ثلثة  
مكذلك الجواب وان لم يكن له مال غيره و اجازت الورثة كذلك وان لم يحيزوا صرخوا بقدر  
حرقهم في الثلث و طريقه ان يجعل ثلث مال الميت على سنده اجماعا الى النصف و الثلث فيضرب  
سالم في كل ستة و اربع في نصفه المنت و مبارك في ثلثة اثنان فبصير احد عشر فيجعل ثلث المال  
احد عشر و الب المال ضعف ذاك الاثنان و عشرون فبصير جميع المال ثلثة و ثلثين و مائة و ثلثة امد  
نصارط صدا احد عشر بعنق من سالم ستة و يسمي في خمسة و من بزيع ثلثة و يسمي في ثمانية  
و من مبارك سهمان و يسمي في سبعة و باع سهام الوصايا احد عشر و سهام السعاية ضعف ذلك  
اثنان و عشرون باسهم الثلث و الثلثان \* و لو قال سالم حرا او بزيع و سالم حران او مبارك  
و سالم حران بخبر و قيل انه اوقع على انهم شئت فعلى انهم اوقع عتق من مائة و له ذلك الا ان  
وان مات قبل الميان عتق كل سالم و ثلث كل واحد من الآخرين وان كان القول في المرض  
و يخرج رقبة و ثلثا رقبة من ثلث ماله او لم يخرج و اجازت الورثة كذلك وان لم يحيزوا صرخوا  
بحرقهم في الثلث فحق سالم في كل الرقبة و حق بريع في الثلث و كذا حق مبارك و اقل حساب  
له ثلث ثلثة فصار حق سالم في ثلثة و حق كل واحد منهما في سهم فبلغ سهام العتق خمسة و هي  
ثلث المال و المال كله خمسة عشر كل رقبة خمسة و عتق من سالم ثلثة و يسمي في سهمين و من بزيع  
سهم و يسمي في اربعة و كذا مبارك فبلغ سهام العتق خمسة و سهام السعاية عشرة هكذا في شرح  
الجامع الكبير للخصيري \* و لو قال سالم حرا او بزيع و سالم او مبارك و سالم قدر الخبر معادا  
بعد اسم او هو بزيع و مبارك و كانت ايجابات مختلفة و كلمة او في الايجابات المختلفة يوجب  
التخيير فسالمت عتق على كل حال و كل واحد من بزيع و مبارك يعتق في حال و لا يعتق في حالين

يعتق سالم و ثلث الآخرين و قبل سالم ثانيا مبتدأ و اخر المعطوف عليه فيعتق هبة و الآخرين

بالتعيين

وعنده أنت طالق او هو جرحوهي غير مدخول بها ومات الا ان عتق نصف العبد وسعي في نصف قيمته ولها كل المهر والارث وهذا معد اي خمسة ربح كذا في الكافي \* وان قال اسألهما مع احد كما جبروا وسأله حر فقال انه اوقع في اجرة الاربعة الاول مؤمر بالمان والمان مات قبل المان عتق ثلثه ارباع سألهم رابعهم ان مات قبل المان ولا مال له غيره اصر ما احتقهما في الثلث وحق احد هما في الثلثة الارباع وحق الآخر في الباقي جعل كبر مع سهميهما صار حق احد هما في ثلثه وحق الآخر في سهميهما اصره نهى لث المال وجميع المال اصر كل رقعة سهمه فعتق من سألهم ثلثة وسعي في ثلثه ومن ازيد سهمه وسعي في خمسة كذا في شرح الجامع الكبير للخصصري \* وان اصراف صدقة الا عتق الى احد هما بعينه ثم سبيه بالاحلاف في ان احد هما حر قبل الدين \* والاحكام المتعلقة به صر بان صر بعتق في حال حصة المولى رصرت بعتق به بعدموته ما الاول ونقول ان العتق احدى دارته ومنه اسم دسيها او عتق احدى جواريا العشر بعينها ثم نسي المعتقة فانه بمنع من وطئهن واستدامهن ولا يجوز ان يطأ واحدة منهن والتحرى والحيطة في ان يساح له وطئهن ان يعقد عليهن عقد المكاح فيحل له الحرية منهن بالمكاح والرقبة يملك اليمن ولو حاصم العبدان المولى الى القاضي وطلبا منه المان امره القاضي بالمان ولرا متنع حصة ليس كذا ذكرنا الكرخي \* واوادعني كل واحد منهما انه هو الحر ولا نسبة له وحدها لمولى وطلبا بمنته استحالة الاضى كل واحد منهما بالله حر وحل ما اعتقه ثم ان بكل لهما عتقا وان حلف لهما يؤمر بالمان \* وذكرنا الداعي في شرح مختصر الطحاوي ان المولى لا يجبر على المان في الحيلة الطارئة اذا لم يذكر ثم البيان في هذه الحيلة بوعان نص ودلالة او ضرورة اما النص فهو ان يقول المولى لاحدهما عينا هذا الذي كنت اصنعه وسيت واما الدلالة والضرورة فهي ان نفعل او يقول ما يدل على البيان بحوان يتصرف في احدهما تصرفا لا صحة له بدون الملك من البيع والهبة والصدقة والوصية والاعتاق والاجارة والرهن والكتابة والتدبير والاستيلاء اذا كانتا جارتين وان كن مشرافوطي احدتهن تعينت الموطوءة للرق وتعينت الباقيات تكون المعتقة فيهن دلالة او ضرورة فتعين بالبيان نصا او دلالة كذا لو وطئ الثانية والثالثة الى التاسعة فتعين الباقية وهي العاشرة والعتق والاحسن ان لا يطأ واحدة منهن فلوانه وطئ فحكمه ما ذكرنا ولومات واحدة منهن قبل البيان فالاحسن ان لا يطأ الباقيات قبل البيان

ومن برج سهم ويسمى في اللغة ونصف كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* وأن قال للثقة  
 أنت حر أو أحدكما عبدة أو أحدكم ومات قبل البيان عتق أربعة أساع الأول وسبعان  
 ونصف من الآخرين وأن قال أنت حر أو أحدكما وهو مملوك أو أحدكم عتق خمسة أساع الأول  
 ونصف سبعة وسبعين الثاني ونصف سبعة وتسع والثالث وأن قال أنت حر أو أنت لعبدة أو أحدكم  
 عتق أربعة أساع كل وتسع الدال كذا في الكافي \* وأن قال أنت باسالم حر وأنت يا ربع حر  
 أو أنت يا مبارك حر تحرير فإن جمع بين سالم وربع وقال أحدكما عبد خرج أحدهما من اليمن  
 وبقي العتق اثنا عشر مائة من أحدهما يسكن في أيهما شاء وأن مات قبل البيان عتق  
 من مبارك نصفه والنصف الآخر بين سالم وربع كل واحد الربع لاستوائيهما \* وذكر في الجامع أن قوله  
 أحدكما عبداً أو أن لم يقل أحدكما عبداً كن قال أحدكما مدبر صار أحدهما مدبراً والعتق البات  
 يكون دأثر بين أحدهما وبين مبارك فإن مات قبل البيان عتق نصف مبارك ويسمى في  
 نصف قيمته ومن سالم وربع من كل واحد الربع بالأيجاب البات وصار نصف كل واحد مدبراً أيضاً  
 ويعتبر من الثلث وأن كان له مال آخر سحر رقعة من الثلث عتق من كل واحد ثلثة أربعة الربع  
 بالعتق البات والنصف بالمدبر ويسمى كل واحد في ربه وأن لم يكن له مال آخر كان الثلث  
 بينهما نصفين ومال الميت عند الموت رقبتان فثلثة ثلثا الرقعة بينهما لكل واحد الثلث فصاح  
 إلى حساب له ثلث وربع وأتله أنا عشر جعلنا كل عدد اثنين عشر عتق من مبارك نصفه ستة  
 بالأيجاب البات ويسمى في نصف قيمته وهو ستة ومن سالم وربع من كل الربع بالأيجاب البات  
 ثلثة والثلث بالتدبير أربعة ويسمى كل واحد في خمسة فبلغ سهام الوصايا ثمانية وسهام السعاية  
 ستة عشر فاستقام التخريج فإن جمع بين سالم وربع فقال اخترت أن يكون أحدكما عبداً  
 ثم جمع بين ربع ومبارك فقال اخترت أن يكون أحدكما عبداً ومات بطل اختياره الأول  
 فكان العتق دأثر بين سالم وأحدهما فاصاب سالماً نصفه والنصف الآخر بينهما كذا في شرح الزيارات  
 للفتاوي \* وأن قال لا ربعة أحدكم حر ثم قال لسالم وربع أحدكما عبد ثم قال لربع وفرق  
 أحدكما عبداً ثم قال لفرق ومبارك أحدكما عبد ومات قبل البيان فاختار الأخير ناسخ لما قبله  
 وخرج من فرق ومبارك أحدهما من اليمن ودار العتق بين سالم وربع وأحد الآخرين  
 عتق لثالث سالم وثلث ربع وفسد من فرق وفسد من مبارك وصار كل عبد ستة وألحق في صحته لا مراً

على أن هذا العلم أول عتق صاحبه من أهله والأقارب أرفاءه وإن أخراها به بالقول قول المولى  
مع يمينه وأنه يشتد على العلم بالله أعلم أن ولدت الحارية أولا \* وإذا قال إن كان حماك  
علما فابيب حرة فإن كان حاربه كان حماها علما وحارية أم عمق أحد وكذا لك  
قوله إن كان ما في بطنك ولرمال في الكلامين أن كان في بطنك عتق الحارية بالإسلام وإذا قال  
إن كان أول ولد له به علما فابيب حرة وإن كانت حاربه فهي حرة بولد فيهما حمداً فإن علم أن  
العلم أول عتقت هي مع ابنها والعلم عمق وإن علم أن ولدت الحارية أول عتقت الحرة والإمام مع  
العلم رقيقان وإن لم يعلم وأنق الام والميراث على شيء، وكذلك إن الأولاد من الإسلام رقيق إلا أنه  
حرة ويعتق بصف الام كذا في المسوط \* وإن ادعت الام سفي العلم بالقول للميراث مع الممنون  
كذا في الميراث \* ولو قال لامته إن ولدت علما ثم حاربه فابيب حرة وإن ولدت حاربه  
ثم علما فالعلم حر فولدت علما وجارية فإن كان العلم أول عتقت الام والعلم والحارية  
رقيقان وإن كانت الحاربه أرث عتق العلم والام والحارية رقيقان وإن لم يعلم أيهما أول وانقفا  
على أيهما لا إمام ذلك والحارية رقيقة وإما العلم والام فابيب يعتق من كل واحد منهما حرة ويسمى  
في بصف قيمته وإن أحلها بالقول قول الميراث مع يمينه على علمه هذا إذا ولدت علما وحاربه  
فأما إذا ولدت غلامين وحاربتين والمسألة بحالهما إن ولدت غلامين ثم حاربتين عتقت الام  
وعتقت الحارية الثانية بعقها وبقي العلم إن والحارية الأولى أرقاء وإن ولدت غلامين حاربتين  
ثم علاه عتقت الام والحارية الثانية والعلم الثاني بعق الام وإن ولدت علما ثم حاربه ثم غلاما  
ثم حاربه عتقت الام والعلم الثاني والحارية الثانية بعق الام وبقي العلم الأول والحارية الأولى  
أرقاء وإن ولدت حاربتين ثم غلامين عتق العلم الأول لا غير وبقي من سواه رقيقا وكذا لك  
إذا ولدت حاربه ثم غلامين ثم حاربه عتق العلم الأول لا غير وكذا لك إذا ولدت حاربه ثم  
غلاما ثم حاربه ثم غلاما عتق العلم الأول لا غير وإن لم يعلم فإن اتفقا على أنه لم يعلم الأول  
يعتق من الأولاد كل واحد ربعة وإما الام فيعتق منها بضعها وتسعى في نصف قيمتها وإن اختلفوا  
فألقول قول المولى مع يمينه على علمه كذا في البدائع \* ولو قال أول ولد تلدينه فهو حر  
فولدت ميتا ثم حيا عتق الحي ولو قال فانت حرة مع ذلك عتقت بالميتة كذا في خزانة الفقهاء \*  
وإذا قال الرجل لامته إن ما في بطن أحدكما حر فله أن يوقع العتق على أيهما شاء فإن غلب



راراً ورواهن قبل ان يازرا ركانا المتين فماتت واحدة منهن لا تمنعين المأقمة للعنق ووقوف  
 بين الناس على السبل بصا ودلالة ووقوف المولى هذا مملوكي وأشار الى احدهما فتعيس الآخر  
 ايق ذلك له او ضرورة ولركانوا عشرة فباعهم صفقة واحدة يفسخ البيع في الكل ولو باعهم  
 على الاغتراد جاز البيع في التسعة وبعين العاشر الموقوف \* عشرة نفر كلوا احد منهم جارية فاعنق  
 واحد منهم جاريته ولا يعرف العين وكلوا احد منهم ان بطاً جاريته وان اتت رفعة بها نصرف الملاك  
 واودخل الكل في ملك احدهم اركان الكل كن في ملكه فاعنق واحدة منهن ثم جاريها واما  
 الانبياء وان المولى ادا مات قبل البنان يعنق من كلوا احد منهما نصفه مجابا بغير شيء  
 ويصعد المقيمة ويسعى كل واحد منهما في بصر قيمته للورثة كذا في البدائع \* رجل اعنق العبد الذي  
 هو قد امه الصبيته تكلموا فيه والمختار ان يكون صحبته سنة كذا في التجنبس والمزید في باب التدبير \*  
 ووقوف است حرة او حملك فمات المولى بعد الولادة فالولد حر وعنق نصف الام كذا في  
 حرابه المقيمين \* قال لامته ان كان اول ولد تلد بنه غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية  
 ولم يدرا بهما اول مع بصادقهما به عتق نصف الام ونصف الجارية والعلام عبد وان ادعت الام  
 ان 'العلام اول وابنت صغيرة فاكر المولى ذلك وقال المنت هي الاولى فالقول للمولى  
 مع بيمينه وحلف عاين علمه فان حلف لم تعتق واحدة منهما الا ان تقسم الام المسنة بعد ذلك  
 على انها ولدت العلام اولاً وان بكل عتقت الام والمنت وان وجد المصادق باولية العلام وعنق  
 الام وابنت ورق العلام وان وجد التصديق باولية الست لم يعنق احد وان ادعت الام  
 اولية العلام ولم تدع الست شيئاً وهي كسيرة يحلف المولى فان حلف لم يثبت شيء وان نكل  
 عتقت الام دون البنت وان ادعت الست وهي كسيرة اولية العلام دون الام بعنق البنت  
 دون الام هكذا في الكافي \* ولو قال لها ان كان اول ولد تلدينه غلاما فهو حر ولو كانت جارية  
 فانت حرة فولدت غلامين وجاريتهن فان علم ان العلام اول ما وادت فهو حر والباقون ارقاء  
 وان علم ان الجارية اول ما ولدت فهي مملوكة والباقون مع الام احرار وان لم يعلم انهم  
 اول يعنق من الام نصفها ويعنق ثلاثة ارباع كل واحد من الغلامين ويسعى في ربع قيمته ويعنق  
 من كل واحد من الجاريتين ربعا وتسعى كل واحدة في ثلاثة ارباع القيمة وان تصادق الام والمولى  
 على ان

انما اوان شهدا انه اعترف ببل شهادتهما لم يزل اوصيا ولم يرحلوا فاضمننا عند اني حينئذ رح  
 بكذا في الكافي \* وفي الجامع ان رجل ابرجل اعمى من اعمى ان احاء عد واحد كما حرثم مات احدهما  
 اليوم او اعفته لو داعة اووه ثم رثمه الجوهرب له ثم دار العد بعق الناسي فان قال المولى قبل  
 محيى العذ احسرت ان مع العنق ان اجاء عد - ليس هذا العد بعينه كان باطلا \* وفي الجامع  
 ايضا ان قال الرجل اعمى من له ان اجاء عد واحد كما حرثم باع احدهما ثم اشتره قبل - ليس العد  
 ثم جاء العد بعق احدهما والى امان الله واداع احدهما ثم اشترى قبل محيى العد ثم باع الآخر ولم يشتره  
 حتى جاء العد بعق الذي في ساكنه حتى العد ولا يطل اليمين والبيع ولو باع نصف احدهما  
 ثم جاء العد بعق الكامل ولو باع نصف كل واحد منهما ثم جاء العد بعق احدهما والى امان الله  
 كذا في المحقق \* رجل له اربعة اعدا سودا وابيضان قال هذا الابيضان حران او هذا  
 الاسودان وكذا لو اصابه الى الرقعة قال هذا الابيضان حران او هذا الاسودان  
 ان احاء عد فمات احد الابيضان او اعمى من احاء عد من الاسودان ولا خيار له ولو مات  
 احد الابيضين واحد الاسودين مات له العتاق ولو لمات الابيضان عتق الاسودان كذا في  
 شرح الجامع الكبير المحمدي \* واما قال داود بن ابي داود اذ عتق الناسي او قال هذا حر  
 هذا ان دخل الدار عتق الاول في الحال والناسي عد السوط كذا في الطهري \* واما قال  
 احد كما حر ان اجاء عد احد كذا حر - اعداه ساراه ان احدهما او اعة ثم جاء عد من الباقي  
 وكذا الرضاع بعض احدهما كذا في خرافة المذنبين \* ولو جمع بين عددين وحر فقال انه ان منكم حران  
 يصرف احدهما الى الآخر الى العد فيعصى احد العددين لا غير كانه بقال احد العددين حر  
 فيؤمر بالبيان فان مات قبل البيان عتق من كل واحد منهما بصفه كذا في شرح الطحاوي \*  
 الباب الرابع في الحلف بالعتق \* رجل قال اذا دخلت الدار سكت مملوك لى يومئذ فهو حر  
 وايس له مملوك فاشترى مملوكا ثم دخل عتق ولو كان في ملكه يوم حلف عبد فبقى على ملكه  
 حتى دخل عتق سواء دخل بالبلازها او لولم يفل يومئذ لا يعتق الذي ملكه بعد اليمين كذا  
 في الكافي \* ولو قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر فباعه قبل دخول الدار يطل اليمين  
 ولو لم يدخل حتى اشتره ثانيا فدخل الدار عتق لان اليمين لا يبطل بزوال الملك كذا  
 في البدائع \* روى جالدين صبيح عن ابي يوسف رح في رجل قال كلما دخلت هذه الدار

بطن احدهما رجل والقت حنيفة ميمنا لا تمل من سنة اشهر منذ اكلم بالعتق فمجرى رقيق ويتعبد الآخر  
 لاعتق وار ضرب رجلان كل واحد منهما بطن احدهما ولتت كل واحد حنيفة لا تمل من سنة اشهر  
 مدد بكم بالعتق كان في كل واحد منهما مثل ما في حنيفة الا في كذا في المحيط \* ولو قال ثلث ايماء في  
 بطن هذه حر وما في بطن هذه او ما في بطن هذه عتق ما في بطن الاول وهو محير في الدائمين كذا في  
 الظهيرية \* واو مال ان كان ما في بطن حارتي ملاما واصغرة وان كانت جارية فاعتقوها لم مات وكان  
 في اطماعه اعلام وحارته فعلى الوصى ان يعتقهما من ثلثه وان قال ان كان اول ولد تلده ملاما فاست  
 حرة وان كان جاريته ثم علامها حرا لم ولدت علاما وجاريتين لا يعلم ايها اول عتق نصف الام و  
 نصف الاعلام ايضا وعتق من كل واحدة من الجاريتين ربحا ونسعى في المئة ارباع قيمتها قال ابو عصمة  
 رح وهذا اطليل الصحيح انه يعتق من كل واحدة منهما دلته ارباعها ونسعى في الربع ومن اصحابنا  
 رح من يكاد ليصحح جواب الكتاب وقال احدي الحاريتين مقصودة بالعتق في حالة فلا يعتبر مع  
 هذا جانب التعمية بينهما وان اسقط اعتبار التعمية فاحداهما يعتق في حال دون حال فيعتق بصحة  
 هذا النصف بينهما ولكن هذا يكون محال في السكريج للمسائل المتقدمة والاصح ما قاله ابو عصمة كذا  
 في المبسوط \* واد اشهد رجلا ن على رجل انه اعتق احد عبديه والشهادة باطله عند ابي حنيفة رح ولو  
 شهد انه اعتق احدي ايمته لا يقبل عند ابي حنيفة رح وان لم يكن الدعوى شرطا فيه وهذا كله  
 اذا شهدا في صحته انه اعتق احد عبديه واما اذا شهدا انه اعتق احد عبديه في مرض موته او شهدا  
 على يد غيره في صحته او في مرضه واداء الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة يقبل استحسانا  
 ولو شهدا بعد موته انه قال في صحته احدكما حر قد قيل لا يقبل وقيل يقبل كذا في الهداية \*  
 والاصح انه يقبل كذا في الكافي \* ولو شهدا انه اعتق احدهما بعينه الا انا نسيناه لم يقبل ولو شهدا  
 ان احدهما من الرجلين اعتق عبده لم يقبل كذا في التمر ناشى \* ولو شهدا انه اعتق عبده سالما  
 ولا يعرفون سالما وله عبد واحد اسمه سالم عتق ولو كان له عبدان كل واحد اسمه سالم والمولى  
 يجهل لم يعتق واحد منهما في قول ابي حنيفة رح كذا في فتح القدير \* ولو شهدا بعنقه وحكم بشهادتهما  
 ثم رجعا عنه فضمنها قيمته ثم شهد آخر ان المولى كان اعتقه بعد شهادتهما لم يسقط عنهما الضمان

مدخل الدار د خلالت يكلم مرة لا يفتي الا و ا حد كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب البحث في اليمين \* اي مع علي مرة او مرتين \* وان قال لعبد اد حران دخلت داره او هذه الدار ف ايها دخل عاق ولو قال هذه الدار وهذه الدار لم يعتق حتى يدخلها جميعا وان قال اد حران لم ان دخلت هذه الدار لا يعتق حتى يدخل الدار كذا في الحاوي للبدسي \* ولو قال كل مملوك استبرأته اذا دخلت الدار ف ايها حر \* اي \* ابشوي بعد الدخول كذا في الايصاح \* رحل قال ان دخلت هذه الدار فمدي حر وان كانت له امرأ اي طالق \* ان دخل الدار ولا يعتق عبده ولم ينظر كلامه فلان وان كلمه فلان لا يعتق امرأته وان ينظر الدخول واذا بزل احدهما بطل الآخر ولو وجد الشرطان معا بزل احدهما واليمين المة كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* رحل له جاران فلان ان دخلت واحدة منهما هذه الدار فهي حرة فمع واحدة منهما فدخلت الدار ثم دخلت التي سب عبده لم يعتق وان دخلت التي عبده لم يملكه عبده كذا في التلخيص \* رحل قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعبده حران كانت ولا افهما بيمينان ايها واحد شرطه بزل حراؤه واود كربي آخر ان شاء الله فالاستبراء علمهما وكذا اذا علق بيمينته فلان يصرف الى اليمينين ايضا وان قال فلان لا شاء بطلت اليمينان وكذا ان لم يشأ احدهما وان شاء في الخامس صحيح اليمينان \* بعد ذلك ان دخل الدار فطلق المرأة وان كلمه في العبد \* رحل قال ان دخلت الدار فامرأتي طالق وعبدي حر لم يمع شيء الا بدخول الدار فاذا دخل وقعا وكذا لو قدم الحراء ان قال امرأته طالق وعبده حران دخلت الدار ووسط الشرطان قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبده حران قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعليه المشي الى بيت الاله وعبده حران كلمت فلا فلا ولا ينة له فالمشي والطلاق على الدخول والعناق على كلام فلان \* ولو قال امرأته طالق ان دخلت الدار وعبده حران ان شاء الله كان يميننا واحدة والاستبراء عاينها وكذا لو قال ان شاء فلان \* رحل قال ان دخلت الدار ان كلمت فلا نا او اذا كلمت او متى كلمت فلا نا او اذا قدم فلان فعبدي حر ولا ينة له فاليمين على دخول الدار وبعد كلام فلان وبعد قدوم فلان فان دخل ثم كلم لا يعتق وان كلم ثم دخل يعتق ولو قدم الجزاء على الشرطين فقال عبدي حران دخلت الدار ان كلمت فلا نا يشترط ان يكون الدخول بعد الكلام هكذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب البحث

فعمدي حر وله عبيد مدخلها أربع مرات وجب عليه لكل دخلة عتق بوقعه على أيهم شاء واحدا  
بعد راحة كذا في المحظ \* وأما قال لأمته ان دخلت الدار فأنبت محبرة فاعتقها ثم أوردت ولحقته  
بدار الحرب فسيبت ومملكتها ودخلت الدار لم تعتق عندي كذا في اليا بيع \* قال لعبدته ان  
دخلت الدار اليوم نلت حر فمال بعد مضي اليوم دخلت وأكر المولى فالقول قول المولى  
وأما قال ادخل الدار فأنبت حر فهو بمنزلة قوله اذا دخلت الدار فأنبت حر كذا في السرا جبة \*  
ولو قال لعبدته ان دخلت فلان الدار من فأنبت حر فماله قبل دخول الدار من فدخل احد من  
الدارين ثم اشترى به فدخل الدار الإجماع عتق عبدا \* ولو قال لعبدته ان دخلت الدار فأنبت  
حر وان كانت فلانا بعينهم فمال الملك عند الدحول اصاكن الى البدائع \* قال محمد روح في الاصل  
١- وال اول عبد يدخل على فهو حر فدخل عليه عبد ميت ثم حي عتق الحي ولم يذكر  
نفسه خلافا منهم من قال هذا قول ابي حنيفة روح ومنهم من قال هذا قولهم وهو الصحيح كذا  
في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحلف بعتق ما في البطن \* وان ادخل عليه عبدان حيان  
جدهما عالم بعمق واحد منهما فان ادخل بعدهما عبدا حر لم يعتق كذا في المبسوط \* ولو قال لعبدته  
ان تدخل الدار فلان لعبد له آخر لا يعتق الثاني الا بعد دخول الدار كذا في شرح الجامع  
الكبير للخصيري في باب الحنث الذي يقع به الطلاق على الاولى ثم الاخرى \* لو قال كل امرأة  
لي تدخل هذه الدار فهي طالق وعبد من عبيدي حر فدخلت امرأتان طلعتا ولا يعتق الا عبد  
واحد واليه خيار التعيين ولو قال كلما دخلت امرأة لي الدار فهي طالق وعبد من عبيدي  
حر فدخلت امرأتان او واحدة من نيين طلعتا وعتق عبدان \* رجل له جوار ولهن اولاد وله عبد  
فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة واسمها وعبد من عبيدي حر فدخلت عتقن  
واولادهن وعبد واحد ثم لا يعتق لكل جارية الا ولد واحد ولو كان العبد ارضا جارا للاماء  
فقال كل جارية لي تدخل هذه الدار فهي حرة وزوجها وولدها فدخلت عتقن واروا جهن  
واولادهن ولو قال كلما دخلت جارية لي هذه الدار فهي زوجها وولدها وعبد من عبيدي  
احرا فدخلت عتقن واروا جهن واولادهن وعتق بعد ذلك جارية عبد \* وفي شرح  
الكرخي لو قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا او تكلمت مع فلان فعتق من عبيدي حر  
فدخل الدار

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠





وان قال ان اريدت وسبب فاشتريتك فابت حرة فكان ذلك عتقت اجماعا كذا في السراج  
 الوهاج \* ولو قال انت حران شئت تعاقى بمشئته في المجاس وان قال ان شاء ولان يعلق بمشئته  
 في المجلس ان كان حاضر او بمجلس عتقه ان كان غائبا كذا في الينابيع \* ولو قال انت حران ام بسا  
 ولان وان قل ولان شئت في مجلس عتقه لا يعتق وان قال لا اشاء يعتق كذا لا بقوله لا اشاء  
 لان الله ان شاء في المجاس بل بطلان المجاس باعراعه واشتعاله بشيء آخر كذا في البدائع \*  
 ولو عاق بمشئته نفسه فقال انت حران شئت وان لم يشأ في عمرة لا يعتق ولا يقتصر على المجلس  
 ولو قال ان لم اشاء ان قال شئت لا يعتق وان قال لا اشاء لا يعتق ايضا لان الله ان شاء بعد ذلك  
 حتى يموت كذا في السراج الوهاج \* فادامت تحقق العدم بمعنى قبل موته بالا فصل ويعبر  
 من ثلث المال كذا في البدائع \* ولو قال لا عتقه من امانت حرة ولان الله ان شئت عتقت  
 قد شئت عتق بعسي لا يعتق قال محمد بن حريز في الحامع اذا قال الرجل لغيره من شئت عتقه من  
 عبيدي فاعتقه وشاء المحاطب عتقهم جميعا معا عتقوا جميعا الا واحدا منهم عند ابي حنيفة  
 والخيار الى المولى وصدهما يعتقون جميعا هكذا كرا المسئلة في رواية ابي سليمان وذكروا في رواية  
 ابي حفص فاعتقهم المأمور جميعا معا عتقوا الا واحدا منهم عند ابي حنيفة والصحيح رواية  
 ابي حفص رح لان المعلق بمشئته المأمور الا عناق دون العتق وعلى هذا الاختلاف ادانال من  
 شئت عتقه من عبيدي فهو حر وشاء عتقهم جميعا عتقوا صدهما او عند ابي حنيفة عتق الكل  
 الا واحدا منهم وجمعوا على انه لو قال من شاء عتقه من عبيدي فاعتقه جميعا عتقوا  
 جميعا ولو قال لا متين له انما حر تان ان شئنا وشاءت احد بهما فهو باطل ولو قال لهما ايتكما  
 شاءت العتق فهي حرة فشاءت جميعا عتقوا ولو شاءت احد بهما عتقت التي شاءت ولو شاءت  
 فقال المولى اردت احد بهما صدق رواية لا تضاع كذا في المحيط \* رجل قال لغيره جعلت  
 عتق عبيدي اليك فليس له ان ينهيه وهو اليه في مجلسه وكذلك ان قال عتق ابي عبيدي  
 هذين شئت قال وكذلك العتاق بجعل ولو قال لرجل في صحته او مرض اذا مت فاعتق  
 عبيدي هذا ان شئت او قال اذا مت فامر عبيدي هذا في العتق بهذا او قال جعلت  
 عتق عبيدي هذا بيدك بعد موتي فلم يقبل الذي جعل اليه ذلك في مجلسه حتى قام  
 منه كان الله ان يعتقه بعد ذلك من ثلثه وكذلك لو قال عبيدي هذا حر بعد موتي

على نفسه مصدق كذا في التبيين \* رجل قال كل عبدا شترته فهو حر الى سنة فاشترى  
 عبدا لا يعتق حتى يأتي عليه سنة من وقت الشراء كذا في فتاوى قاصص خان \* وان قال لعبده انت  
 حرا ليوم او غد الا يعتق ما لم يحسم العبد الا ان انوبى مولاه العتق عليه اليوم بقوله انت حرا ليوم  
 او غدا يعتق اليوم ولو قال انت حرا ليوم غدا يعتق اليوم ولو قال انت حرا غدا اليوم يعتق غدا  
 كذا في الزايد حاشية \* ولو قال يصبح عدا حرا او تصبح غدا يشرب الماء حرا يعتق غدا وان لم يشرب  
 وكذا يوم حرا او تغد حرا يعتق للحال ولو قال انت حرا أمس وانما ملكه اليوم عتق وكذا قوله  
 انت حر قبل ان اشتريك عتق ولو قال كلما مضى يوم فاحد كما حر فمضى يومان عساكدا  
 في العمانية \* واو قال عبده حرا لم يكن فلان دخل هذه الدار أمس وامر أنه طالق ان كان دخل  
 ولا يدري انه دخل ام لا وقع العتق والطلاق لانه في اليمين الاولى اقرب دخول الدار واكد  
 باليمين فيكون اقراره بالطلاق وفي الثانية انكر الدخول واكد بها فيكون اقرارا بالعتق  
 كذا في شرح المحيص الجامع الكبير في باب اليمين ننقص صحتها \* ولو قال اعبده انت  
 حر قبل موت فلان وفلان يشهر فمات احدهما لهما شهر من وقت هذه المعاملة عتق العبد  
 كذا في المحيط \* رجل قال لعبده انت حر قبل العطرو الاصحى شهر بعق في اول رمضان  
 كذا في فتاوى قاصص خان \* في الجمع اذا قال العبد الما دون او المكا تب كل مملوك املكه فيما  
 يستقبل فهو حر بملك مملوك بعد ما عتق لا يعتق عبدا بى حنيفة رح وعندهما يعتق وعلى  
 هذا الخلاف اذا قال كل مملوك اشتريه فهو حر فاشترى مملوكا بعد ما عتق واجمعوا على انه  
 ان اقال ابا اعتقت بكل مملوك املكه فهو حرا وقال اذا اعتقت بكل مملوك اشتريه فهو  
 حر بملك مملوك بعد العتق او اشترى مملوكا بعد العتق انه يعتق واجمعوا على انه اذا قال كل مملوك  
 لى فهو حرا وقال كل مملوك املكه فهو حر فملك مملوكا بعد العتق انه لا يعتق كذا في المحيط \*  
 واذا قال الحربى كل مملوك املكه فيما استقبل فهو حر فخرج اليها واسلم واشترى عبدا لم يعتق  
 عندا بى حنيفة رح ولو قال ان اسلمت بكل مملوك املكه فهو حر ثم اسلم واشترى مملوكا عتق  
 بالا جماع كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في ملك العبد والكتاب \* ولو قال  
 رجل لحره اذا ملكتك فانت حرة فارتدت ولحققت ثم سببت فاشترىها لا تعتق عندا بى حنيفة رح

بمئة المار في كذا في تيج العذير \* ولو قال المولى اعتنك امس بالى درهم فلم يقل فقال العبد  
قلت والعول قول المولى مع يمينته كذا في الدائع \* ولو قال لمولاه اعتقنى على الف واعتق بصفته  
يعنى بصفته بغير شىء ولو قال اعتقنى بالى واعتق بصفته بصفته بصفته بصفته بصفته  
رح \* عدد من رحلت قال احدهما ادب حر بالى فقل اعتق بصفته بصفته بصفته بصفته بصفته  
بموجب الا على بينهما عند انى بصفته رح \* ولو قال اعتقنى على الف فقل العبد اراد انى  
للمعتق لا يشاركه الساك ولو قال احدهما ادب الى العاوانت حر واكسب وادى عمق بصفته  
والا حر ان يشاركه فيه لا ياكسب في حالته ثم لا يرجع المعتق على العبد لانه سالم له  
شرطه ولو قال ادب الى العاوانت حر وادى عمق على العبد بما احده منه الشريك  
كذا في محط السرحسى \* ولو قال اعبد انت حر على درهم فقل ان يغفل قال انت  
حر بما تدينه وفعال قلت دالمين عنق وماره الما لان جميعا هذا اذا قال قلت دالمين  
او قال قلت على الا انى ام وار قال قلت احدا الما من الدراهم او الدنانير لا يعق كذا في  
شرح الطحاوى \* وار قال اعبد انت حر وادى الف درهم ما لعبد حر من غير شىء كذا  
في الطهريه \* واد قال اعبد اد الى الف درهم وانت حر ذكره والراوناه لا يعق ما لم يؤد الاوى  
ولو قال اد الى الف درهم وانت حر ذكره والعاء ما به يعتق في الحال كذا في الدحيرة \* وار قال  
اد الى العاوانت حر يعتق للحال ادنى اولم يؤد كذا في الدائع \* ولو قال انت حر وملك الى  
درهم عنق في الحال ولم يارمه الا الف قبل او لم يقل عند انى بصفته رح وقال ان قبل عنق  
ولرمة الا لى وان لم يقل ام اعتق كذا في الينابيع \* وار قال اعبد اعنى مدوا وانت حر  
اولم بقل عنى او قال اذا اعتق عنى عدوا فادب حر صريح بمنصرف الى الوسط وصار العبد مأدوبا  
في التجارة فلو اعنى عبدا رديا او مر نفعه لا يجوز ان اعتق عبدا ووسطا عما بلا سعاية ان قاله في صحته  
وان قاله في مرضه ولا مال له غيرهما قسم الثلث بينهما على قدر مساهمتهما فان كانت قيمة المأمور  
ستين ديناراً وقيمة الوسط اربعين ديناراً اعتق باثنا المأمور بلا سعاية لانه يعرض ولا يكون وصية وبسى  
ثلاثة بلا موص و كان مال الميت جميع البدل وثالث المأمور بجملة ستة ستون ديناراً ثلثه وهو مشرون  
ديناراً يقسم بينهما على قدر حقهما ثلثه للمأمور وثلثه لى ستة وثلثان يعتق بلا سعاية ويسعى  
في ثلثة مشرون ثلث وعنى من البدل ثلثة مشرون ثلثة ويسعى في الباقي وهو ستة وعشرون وثلثان

ان شئت كان حراً بعد موته ان شاء ذلك الذي جعل اليه بعد الموت بان قام من محاسبته  
بعد موت المولى بل ان يقول شيئاً ثم قال بعد ذلك قد شئت وُجنت الوصية ولا يعنق العبد  
حتى بعثه الورثة او الوصي او العاضى ولونها : عنه قبل موته جاز بهية كذا في الذخيرة \*  
ولو قال ان احاء غدا فت حران شئت كانت المشيئة اليه بعد طلوع العحر من الغد كذا  
في بلوغ فاصحان \* وان شاء في الحال لا يعتق ما لم يشأ في العدا ولو قال است حران شئت  
عدا فالمشيئة اليه في الحال فاذا شاء في الحال عتق فدا كذا في البدائع \* في الاصل اذا قال لعده  
است حر متديماً شئت او ادا شئت او كلما شئت فقال العبد لا اشاء ثم باعه ثم اشتراه ثم شاء العتق  
فهو حر ولو قال له است حر حيث شئت فقام من ذلك المجلس بطل العتق ولو قال له انت حر  
كيف شئت فعلى قول ابي حنيفة رح يعتق من غير مشيئة كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \*

**الباب الخامس في العتق على حمل** \* حر رصده على مال فقبل عتق مثل ان يقول است حر  
على الف درهم او بائ درهم او على ان تعطيني الفاً او على ان تؤدى الي الفاً او على ان  
يحسني بائ او على ان لي صديق الفاً او على ان تؤد بها الي او قال بعث نفسك منك  
على كذا او وهب لك نفسك على ان تعوضني كذا او ما شرط دين عليه حتى يصح الكفاية  
له وهو كما يصح به الكفاية جاز ان يستبدل به ما شاء يد ابد ولا خير منه نسيئة ولا بد من القبول  
فان كان حاضراً اعتبر مجلس الايجاب وان كان مائتاً اعتبر مجلس علمه ولا بد ان يقبل في  
الكل \* ولو قال لعده انت حر بالى وال قبلت فانه لا يجوز عند ابي حنيفة رح ويعنق كله  
بجميع المال كذا في البحر الرائق \* ولاؤه يكون للمولى كذا في البدائع \* ويلزمه الوسيط في  
تسمية الحيوان والثوب بعد بيان جنسهما من الفرس والحصار والثوب الهرى فلو اتاه بالقيمة  
احبر المولى على القبول كما في المشهور \* ولو لم يسم الجنس بان قال على ثوب او حيوان او دابة  
فقبل عتق ولزمه قيمة نفسه ولو ادى اليه العبد والعرض فاستحق ان كان بغير عينه في العقد  
فعلى العبد مثله وان كان معينا بان قال اعتقتك على هذا العبد او الثوب او بعثك نفسك بهذه  
الجارية فقبل وعتق وسلمه فاستحق رجوع على العبد بقيمة نفسه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح  
ولو اختلفا في المال جنسه او مقداره بان قال المولى اعتقتك على صبد وقال العبد على كراخطة او على  
القبول قال العبد على ما به فالقول للعبد مع يمينه وكذا لو اكر اصل المال كان القول له بالسنة

وان اذى المال عتيق ثم يظن ان كان ذلك من مال اكتسبه قبل هذا الكلام ثم وحرر المال كانه مولاه  
وعليه الى احدى في ذمته وان كان من مال اكتسبه بعد ذلك عتيق واكتسب كله الى حسن  
ما عتيق لمولاه وانس عليه شىء من الاثبات كذا في البند مع \* والمولى به عمله الاداء واذا ادى البعض  
يجبر المولى على القبول الا انه لا يعتق ما لم يؤد الكل وان ادراه المولى عن البعض او عن الكل  
لا يبرأ ولا يعتق كذا في السراج الوهاج \* العدد اذا احصر المال بحدث يمكن المولى من قصده  
وحتى ينه وبين المال احبيرة المحاكم ودرله وابيض الذاك وحكم عتيق العدد نقص او لا كذا في التنسيق \*  
ولو قال لاجنسى ان ادبت الى العا وعدى هذا حرر عتاق الاجنسى بالالف ووصفها بيس ودينه  
لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العدد ولو ادلى المولى انه ام نقص من ولاه العا لا يحنث  
كذا في ما ومن قاصصان \* وان اقال لعمده ان ادبت الى العا فان حررت العا للمولى  
خدمى مكانها مائة دينار واحد المولى لا يعتق الا ان قيل للعبد عند طلبه ذلك ان ادبت الى  
هذا فان حرر عتاقه بدينه بالتمس المائة كما قال انه ان ادبت الى الف درهم فان حرر قال له  
ان ادبت الى خمسة مائة راد حرر ادى اليه خمسة مائة يعنى باليمين المائة كذا في المحيط \*  
ولو مات المولى فهو رقيق برزق عنه مع اكسائه او العبد مضركه لمولاه ولا يودى منه عنه كذا  
في المهر العائى \* ولو قال ان ادبت الى العا راد حرر ثم اشتره او رده عليه يعيب  
او خيرا رءية او شرط ثم انى الى لا يجبر المولى على القبول ولو قيل يعنى كذا في شرح الزوائد  
للعتابى \* وان اقال لعمده ان ادبت الى العا فان حرر فاستقرض العبد من رجل العا ودفعا  
الى مولاه عتيق العبد ورجع عريم العبد على المولى فياخذ منه الالف كذا في الذخيرة \*  
ولو قال لعمده ان ادبت الى كذا من العروض فان حرر ادى اليه عتيق الا انه ان كان ذلك  
شياً يصلح ان يكون عوضا في الكفاية يجبر المولى على قبوله بمنزلة الالف وان كان لا يصلح عوضا  
في الكتابه لا يجبر على قبوله ولكن ان قبله بعتق كذا في المبسوط \* ولو قال ان ادبت الى نوبا  
فان حرر او قال ان ادبت الى درهم فان حرر فاني ثوب او بثلاثة دراهم او اكثر لا يجبر  
على القبول ولو قبل المودى عتيق لوجود الشرط كذا في الكافي \* ولو قال ان اقدم فلان فادبت  
الى الف فان حرر فقدم فلان فادى اليه الف فيجبر على القبول ثم ينظر ان كان المودى من مال اكتسبه  
قبل القدوم عتيق العبد ولكن يرجع المولى عليه بالالف آخر كذا في شرح الزوائد للعتابى \*

فبئذ سهم الوصية شريين وسهام السعاية اربعين فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت فئمة ابدل  
 مثل قيمة سهام المأمورا واكثر عتق كل المأمور بلا سعاية والمثل يعتق من الثلث وان قال اعتق  
 عنى عبدا بعد موتى واب حردا وما تقدم سواء الا انه اذا اعتق عبدا وسطا ههنا لا يعتق المأمور  
 الا رعايا الوارث او الرضى او القاضى وفيما تقدم يعتق المأمور من غير اعتاق اذا اعتق عنه  
 عبدا وسطا فان قال الورثة للعبد المأمور بعد الموت اعتق عبدا والا يعاك لم يكن لهم ذلك  
 لكن القاضى يؤجله ثلثة ايام او اكثر بحسب رأيه كذا فى الكافي \* فان اعتق المأمور عبدا وسطا  
 في المدد التى اهلها القاضى اعمه والارده الى الورثة وامرهم بسعه وقضى بابطال وصيته  
 وان كان المولى قال لورثته اذا اعتق عنى عبدا بعد موتى باعتقوه وهذا وما لو قال لعبده  
 امنى عنى عبدا بعد موتى قامت حرد سواء كذا فى المحيط \* ابن سماعة عن محمد بن روح لو قال لعبده  
 قد بعك نفسك وهذه الالف التى فى يدك بالف درهم قال هو حرد وبأخذ المولى ما فى يد العبد  
 ولمس عليه شىء آخر وكذا لو قال له عبده عنى نفسى وهذه الالف بمائة درهم اخذ المولى  
 جميع الالف وعتق العبد بعبر شىء ولو قال لعبده بعك نفسك وهذه المائة الديار بالف درهم  
 فقبله العبد وقيمة العبد ثمن المائة الديار سواء خمسمائة منها بالعبد وخمسمائة بالدينار  
 وان نقد العبد الالف قبل ان ينفردا كانت الدنانير العبد وعتق وان انفردا قبل ان يعضها بطل  
 من الالف بحصة الدنانير فكانت الدنانير للمولى والخمسمائة التى عتق بها دين على العبد \*  
 هشام بن محمد بن روح لو قال العبد لمولاه عنى نفسى وقال قد بعلت عتق وسعى في قيمته كذا  
 في محيط السرخسى \* ولو اعتق عبده بمال على اجنبى وقبل الاجنبى ذلك لا يلزمه المال  
 كذا فى المبسوط في باب عتق ما فى البطن \* وادان الرجل لغيره اعتق عبدا عن نفسك  
 بالالف على فاعتق فانه لا يلزم الا امر المال واذا ادانى كان له استرداده كذا فى الذخيرة \* ذمى  
 اعتق عبده على خمرا وحزير يعتق بالتهول ويلزمه قيمة المسمى فان اسلم احدهما قبل  
 قبض الخمر فعندهما على العبد قيمته وعند محمد بن روح قيمة الخمر كذا فى محيط السرخسى \*  
 ولو قال اذا ديت الى الفافانت حرا وادان ما ادبت او متى اديت فهو صحيح ولا يقتصر على المجلس  
 ولو قال ان ادبت الى الفافانت حرة تقتصر على المجلس ويصير العبد مأذونا في هذه الوجوه كلها  
 واذا ادبت

والا قال لأمته اذا انت الى العادانت حر فادانت وادانتهم ادت لهم وقيل ردها لهما وان ات الالف  
 من مال مولاه فاعتت او حره او شرط والعير ان يرجع عليها بمثلها ولو كان المولى مريضاً حسن  
 قال ايها اذا انت الى العادانت حره باكتساب رادت ثم مات المولى من مرضه فادها يعتق  
 من ثلثه في القباس وفي الاستحسان يعتق من خديج ماله وادها ال مئة ادين الى العادانت حره  
 فمات المولى قبل الاداء بطل هذا العير كذا في المستطرح رجل وان لآخره عن امك هذه  
 على الف درهم على ان تزويجها فادها وان تزويجها فادها وان تزويجها فادها  
 على الف درهم على ان تزويجها فادها وان تزويجها فادها وان تزويجها فادها  
 ومهر من لهما اما احدها بمئة الف وما اصاب مهر الممل بطل عنه ولم يزجب نفسها بمئة  
 فما اصاب قيمتها سقط في الرجعة الاول وهي للمولى في الرجعة الثاني وما اصاب مهر الممل فان مهرها  
 لهما في الوحيين كذا في الكافي \* ولو اعتق ام وادها على ان يزوج نفسها بمئة ففعلت عدت وان انت  
 ان يزوج نفسها بمئة لأمته فادها او اعتق امه على ان يزوج نفسها بمئة فادها ان يزوج نفسها  
 منه كان عليها السعاية في قيمتها كذا في ماوى واضع ان امرأه قالت لعبدها امك على الف  
 على ان يزوجني على عشرة بطل ذلك ثم اني ان يزوجها فعليه الالف فان كادت قيمته اكثر  
 من الالف سمى في مائة الف قيمة وان قال اعنتك على ان يزوجني ومهرني العا بطل ثم  
 ابى ذلك عتق وعليه ان يسمي في قيمته ولو يزوجها على مائة ورضيت بذلك ولا سعاية عليه  
 ولو دعاها العمد على ان تزويجها على الف فانت المرأة بالسعاية عليه كذا في محط السرخسي \*  
 وادها قال لعبدتي ادا انما الى الف درهم فانما حران يعتبران او هما ولو اداها احدهما من  
 عند نفسه بان قال خمسمائة عني وخمسمائة ابرع بهما من صاحبي لا يعبدان الا ان يعمل خمسمائة  
 من عندي وخمسمائة بعث بها صاحبي فحده يعتقان ولو اداها اجنبي لم يعتما الا ان يقول  
 او دي الالف بعثتهما او قال على انهما حران فاذا قبل عتقا وكان الممولى ان يأخذ المال من المولى  
 كذا في المحط \* من قال لعبدتي احدى الف درهم لا يعتق واحدهما حتى يقبل في  
 المجلس فان لم يقبل حتى قاما عن المجلس بطل وان قبل احدهما ولم يقبل الاخر لا يعتق  
 فان قبلوا قال كل واحد منهما قبلت بخمسمائة درهم لا يعتق واحدهما وان قال كل واحد منهما  
 قبلت بالالف او لم يقبل بالالف او قال احدهما قبلت بالف درهم فقال للمولى بين فاذا وقع العتق



وان قال له ان ادبت الى عبد افانت حراً ولم يضيف العبد الى قيمته ولا الى جنس ذ  
وان وجد القبول ثبت العبد به في الدمة فان انى العبد من ذلك بعند وسط يجزأ المولى على  
وكذلك ان ابى العبد بما هو رافع يحمر على القبول وان ادبت بعبد ردي لا يحمر على ا  
ولكن ان قبل بعتق ولو جاء العبد بقيمة عبد وسط لا يحمر المولى على القبول وان ارض  
وتما الى الاعيق ولو قال له ان ادبت الى عبد او سطا او قال ان ادبت كرحنطة وسط فانت ح  
بمد مرتفع او كمر رفيع لا يحمر المولى على القبول وان اقبل لا يعتق كذا في المحيط \* و  
ان ادبت الى في كيس ابيض فانت حراً من اليه في غير كس ابيض لم يعتق كذا في السرا  
ولو قال لامته ان ادبت الى العاقل شهر ما نه فانت حرة فقبلت ذلك فليس هذا بمكاد  
ان يبيعها ما لم يرد وان كسرت شهر الم يرد الله لم ادبت له في غير ذلك لم تعتق كذا ان  
في رواية ابى حفص والدليل على ان الصحيح هذه الرواية ان قال لها ان ادبت الى  
في هذا الشهر فانت حرة فلم يرد لها في ذلك الدهر وانها في غيره لم تعتق كذا في البد  
وان قال اعقبك على ما في هذا الصند وق من الدراهم فقبل العبد عتق وعليه السيمة  
في السراجية \* وان قال اخذ منى وولدي سنة ثم است حراً وان اخذ منى واياه سنة فانت  
فمات المولى قبل مضي السنة لم يعتق به وكذا لك ان مات الولد بعد فوات شرط العتق به  
فلا يعتق بعد ذلك كذا في المسوط \* وان قال اعبدني است حراً على ان يخدمني اربع سنين فقبل ع  
وعليه ان يخدمه اربع سنين فان مات المولى قبل الخدمة بطلت الخدمة وعلى العبد قيمة نف  
عبد ابى حنيفة وابي يوسف رح وان كان قد خدمه سنة ثم مات فعندهما عليه ثلاثة ارباع قيمة نف  
وكذا لو مات العبد وترك مالا بقضى في ماله بقيمة نفسه لمولاه عندهما كذا في السراج الوهاج  
ولو قال ان خدمتني سنة فانت حرة فخدمه اقل من سنة او اعطاه مالا عوض خدمته لم يعتق  
ولو قال ان خدمتني واولادي سنة فمات بعض اولاده لم يعتق كذا في غاية المروجي  
وان قال لامته عند وصية ان اخذت انى وابنتي حتى استعنيا فانت حرة فان كانا صغيرين  
تخدمهما حتى بدركا وان ادرك احدهما دون الآخر تخد مهما جميعا فان كانا كبيرين  
تخدم البنت حتى تزوج والابن حتى يحصل للابن ثمن جارية وان زوجت الابنة وبقي  
الابن تخدمهما جميعا وان مات احدهما وهما كبيران او صغيران بطلت الوصية كذا في المحيط \*

هنا ولا شيء علمهما وإن تميل أحدهما بالف ولم يسئل الآخر بقول المولى أصرف اللغز الذي  
هو اعتاق بعير ذئب إلى أحدهما أن صرته إلى صير القابل عقيق غير أن القابل بعير شيء وعقيق القابل  
بالى وإن صرته إلى القابل فحق القابل بعير شيء وعقيق الآخر بالى بحب الذي هو سدل  
إذا قبل في المجلس وكذا لو لم يتمل واحد منهم حتى صرف الابواب الذي هو بعير بدل إلى  
أحدهم بعقيق هو وعقيق الآخر أن تميل المدل في المجلس والاولا وإن مات المولى قبل الميان عقيق  
القابل كله وعليه خمس مائة وعقيق نصي الذي لم يقبل ويسعى في نصو قيمته كذا في المدائع \*  
ولو قال أحدكمما حر بالف والآخر مائة دينار قبلنا عننا ولا شيء علمهما وإن قال أحدكمما حر بعير شيء  
أحدكمما حر بالى دينار فقيل عقيق أحدهما مائة دينار والآخر العقبين اليه واطل الابواب الثاني  
وكذا لو قال أحدكمما حر بالف فقيل لا ثم قال أحدكمما حر بعير شيء صبح الاول وحيرة ثم بطل الثاني  
وإن قال أحدكمما حر بالف أحدكمما بعير شيء فتملا عنه ولا شيء علمهما إلا أن من عاقبه السدل فجهل  
كذا في الكافي \* ولو قال لعبد مائة مائة دينار است حر يا مارك على الف والمال على الآخر ولو قال  
يا مارك قد كاتمك على الف يا ميمون كان على الاول لأنه ثم الكلام قبل أن يدعوا الآخر \*  
رجل له ثلثة مائة فقال أحدكم حر على مائة درهم والآحر على مائتين والآحر على ثلث مائة فقبلوا  
ذاك في المائة ومات قبل البان وكان ذلك في الصحة عتقوا وسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته  
وفي ثلث المائة ولو قبلوا ذلك في المائة تسع مائة كل واحد منهم في ثلثي قيمته وثلث المائة تسع و  
لو قبلوا في ثلث مائة لا غير فحق من كل واحد ثلثه وسعى في ثلثي قيمته وفي مائة درهم ولو قال لأحد  
العبد بن است حر على حصتك من الألف إذا قسمت عليك وعلى قيمة الآخر فقبل بعقيق وعليه  
جمع قيمته عندهما وعبد محمد رح لا أور الألف كذا في محيط السرخسي \* ولو قال أنت حر  
بعد موتى بالف فالقبول بعد موته وإن قبل بعد موت المولى لم يعتق في الأصح إلا باعتاق الوصي  
أو الوارث أو الفاضل عند امتناع الوارث والولاء للميت ولو اعنته الوارث من كفارة الميت  
لا يصح من الكفارة بل من الميت كذا في النهر الفائق \* ثم الوصي يملك عتقه تحقيقا لا تعليفا حتى  
أنه لو قال است حر إذا دخلت الدار فإنه لا يعتق والوارث يملك عتقه تحقيقا وتعليفا حتى أنه  
لو ملقه بدخول الدار فحق بدخولها كذا في غاية البيان \* ولو قال أنا ميت فانت حر على الف وكذا  
إذا أدبت إلى الفاي بعد موتى فانت حر فادى إلى وارثه استحق الاعتاق كذا في التمر تاشي \*

على احدهما عتق ولرمه الالف وان مات قبل البيان انقسمت تلك الرقبة بينهما بصعان فيعتق  
من كل واحد نصفه بمسمائة وسعي في نصف قيمته كذا في شرح الطحاوي \* رجل قال  
لعبد له احدهما حر باي فقل لا تملنا ثم قال احدهما حر بمسمائة فقبله اصح الاجاب الاول  
وبطل الباني واد اصح الكلام الاول فما دام حيا يرجع في بيانه الله فان مات قبل البيان  
شاع العتق فيهما وشاع المال بمعا الشيوخ العتق ويعتق نصف كل واحد بمسمائة وسعي كل واحد  
في نصف قيمته وان قال احدهما حر بالف درهم فلم يقبل حتى قال احدهما حر بمائة دينار ثم قبله  
اصح الاجاب ان اذ اصحابا قبالا انصرف قباها الى الكلامين وخير المولى ان شاء اوقع العتق عليهما  
المالين وان شاء اوقع العتق على احدهما بالمالين وان مات قبل البيان عتق ثلثة ارباع كل واحد  
بنصف المالين وسعي كل واحد منهما في ربع قيمته كذا في الكافي \* ولو قال لعبد له بعينه انت حر  
على درهم فقبل ان يقبل جمع بين عبد له آخرو بيته فقبل احدهما حر بمائة دينار فقلنا  
يخير المولى فان شاء صرف للعطين الى المعين وعتق بالمالين جميعا وان شاء صرف احدهما للعطين  
الى الآخر وعتق المعين بالف درهم وغير المعين بمائة دينار وان مات قبل البيان عتق المعين كله واما  
غير المعين فانه يعتق بنصف المائة هذا اذا عرف المعين من غير المعين فان لم يعرف وقال  
كل واحد منهما انا المعين يعتق من كل واحد منهما ثلثة ارباعه بنصف المالين وهو نصف الالف  
ونصف المائة الدينار وسعي في ربع قيمته ولو قال لعبد له احدهما حر على الف والآخر على  
خمسمائة فان قبالا قبلهما جميعا او قال كل واحد منهما قبلت انا بالمالين او قال كل واحد منهما قبلت  
اكثر المالين عتقا جميعا بيلزم كل واحد منهما مسمائة ولو قبل احدهما باقل المالين والاخر باكثر  
المالين عتق الذي قبل العتق باكثر المالين فيلزمه خمسمائة كذا في البدائع \* ولو قيل كل واحد  
باقل المالين لا يعتقان كذا في شرح الطحاوي \* ان قال احدهما حر بالف درهم والاخر بالعين  
فقال احدهما قبلت مطلقا او قال قبلت بالعين عتق وان قال قبلت بالالف لا يعتق وان كان  
المالان مختلفين جنسا بان قال احدهما حر بالف درهم والاخر بمائة دينار فمال احدهما قبلت  
العتق بالف درهم لا يعتق وان قال قبلت مطلقا او قال قبلت بالاجابين عتق ويخير العبد في التزام  
اينهما شاء كذا في شرح الزبادي للعتابي \* ولو قال احدهما حر بالف والاخر بغير شيء فان قبل جميعا

وانه يخدم الوتر الى ان تحيى ناك السنة فاذا جاء ناك السنة يخرج ويحج فاذا حج يجب  
اعتاقه ويسعى الورى في ثلثي يومه وان قال اد الى الغاصح بها مات حربى العلق واداء الالى  
دون الحج بسلام فاذا اد الى الغاصح بها لم يدر لا يمتق ما لم يحج كذا في شرح الزيارات  
للغنى \* سئل الفقيه ابو جعفر عن الرجل قال اعمد صم عنى برما وانت حراوة لصل عنى  
ركعتين وانت حرا قال عتق العبد صام او ام صم صامى او ام يصل كذا في التهذيب \* وان قال لورده  
ان اد الى البكم عدى لان بعد موته كبره يخر او قال فاعتقه فاني بالردى وقبل الرارث  
لا يعتق ولو اد الى الوسط لا يعتق الا باعتاق الورثة او الوصى او العاضى كذا في الكافي  
والله اعلم بالصواب \* الباب السادس في المدبر \* المدبر على نوعين مطلق ومقتضى المطلق  
معاقد عتقه بموته من غير انضمام شىء اخر اليه كذا في المدبر \* والمدبر قد يكون بصريح المعط  
مثل ان يقول انت مدبر او مدبرى وقد يكون بلفظ التحرير والعتاق بحوان يقول انت حرا  
بعد موته او حررتك بعد موته او عتق او عتقك بعد موته وقد يكون باللفظ المسمى بان يقول  
ان ماب انت حرا او قول اد صامى مت او متماصت ان حدث لى حدث او متى حدث لى  
وكذا اذا ذكر هذه اللفاظ مكان الموت الوفا او الملاك وقد يكون باللفظ الرضى وهو ان يوصى اعمد نفسه  
او يرتد او يعتقه او يوصيه مستحق من حمله اربعة اوصى ان يقول ارضيك بعتك او رتبك  
او عتقك او كل ايعبر به عن جميع المدس وكذا الوفا او صيب لك ذلت مالى كذا في المدائى \*  
ولو اوصى اعمده بسهم من ماله عتق بموته ولو اوصى المدبر عن ماله لم يعتق كذا في السراج الوهاج \*  
ولي قال لعمدة انت مدبر بعد موته يصير مدبر الحال وكذلك لو قال اعتقك فانت حرا بعد موته  
او عن مدبر مولى او انت حرقى مولى او مع مولى كذا في محيط السرخسى \* وحكم المطلق  
اذا كان حيا لا يجوز بيعه ولا هبته ولا تزوجه عليه ولا التصديق به ولا رهنه وله اصابته او كفايته  
كذا في السراج الوهاج \* بان باعه وقضى القاضي بجواز بيعه بنذ قضاؤه ويكون مسخا للتدبير  
حتى لو عاد اليه يوما من الدهر بوجه من الوجوه ثم مات لا يعتق كذا في الظهيرية \* وللمولى  
ان يستخدمه ويؤجره وان كانت امه وطنها وله ان يزوجه كذا في الكافي \* واكسابه  
ومهر المدبرة وارثها للمولى كذا في المنايع \* فان مات المولى عتق المدبر من ثلث ماله  
حتى لو لم يكن له مال غيره سعى في ثلثيه كذا في الكافي \* واذا كان على المولى دين مستغرق

ورقاً لعمده حم عني حجة بعد موتى وانت حر ولا مال له سواء يحج منه حجة وسطاً ثم يعتقه الورثة ويسعى في ثلثي قيمته فان اوصى الميت مع هذا الرجل بثلث ماله قسم الثلث بين العبد والموصى له على اربعة ثلثة اربعة منها للعمد ويسعى للموصى له في ربع ثلث رقبته وللورثة في ثلثي رقبته كذا في محيط السرحسى \* وان قال لعمده ادفع الى وصي بعد موتي قيمة حجة يحج بها وصي وانت حر انصرف الى قيمة الحجة الوسط وان ادنى قيمة الحجة الوسط وجب اعنائه ولا يتوقف تعمده العتق على اداء الحج وان ادنى ينظر ان كان قيمة الوسط مثل قيمته او اكثر فلا سعاية عليه ثم الرضى يحج عن الميت ثلث المودى من حيث يبلغ وان كان اوصى لرجل بثلث ماله مع ذلك ثلثا قيمة الحجة للورثة والثلث بقسم بين الموصى له بالثلث وبين الحجة ارباعاً مثلثة اربعة للحممة وربع الثلث للموصى فان كان قيمة الحجة الوسط مثل ثلثي قيمة العبد صار ثلث العبد وقيمة العبد ايضا فيقسم الثلث بين العبد وبين الموصى له بالثلث والحجة ارباعاً سهم للعمد وسهم الموصى له وسهمان للحجة يحج بذاك من حيث يبلغ كذا في شرح الزيادات للعتاوى \* ان قال لعمده ادفع الى وصي قيمة حجة فادفعها اليه وحج بها عني وانت حر فهذا لا ينعذ العتق الا بعد الحج واحاقى بقيمة حجة وسط لا بحر الوصى على القبول فاداعى وحج وجب تعمده العتق وان اعنق سعى في ثلثي قيمته للورثة قلت قيمة الحج او كثرت ولا يأخذ الورثة شيئاً مما اداه العبد الى الرضى ولا يسنعون العبد قبل الحج وان اوصى مع ذلك لرجل بثلث ماله يحج الرضى بكل ما لدى العبد ثم يعتق العبد ويسعى للورثة في ثلثي قيمته ويسعى للموصى له في ربع الثلث كذا في الكافي \* ورقال لعمده حم عني بعد موتى حجة وانت حر فمات المولى في شوال فاراد العبد ان يخرج الى الحج فللورثة ان يمنعه في هذه السنة بل يؤخر الحج الى السنة الغالبة فيوفي حقهم في ثلثي الخدمة ثم يحج بثلثه حتى لو مات المولى قبل وقت الذهاب للحج اربعة اشهر ومساقة الحج في الذهاب والرحوع شهران يخدم الورثة اربعة اشهر وصرف الى نفسه شهرين للحج ليستقيم الثلث والثلثان فادامات المولى في شوال فقالت الورثة للعبد اخرج ولا بعناك فلم يخرج لا تبطل وصيته الا برضاه وان قال المولى حم عني في هذه السنة وانت حر فمات المولى في شوال فللورثة ان يمنعه في هذه السنة لحقهم في ثلثي الخدمة فان منعوه بطلت وصيته لغوات شرط العتق وهو اداء الحج في هذه السنة ورقال لعمده حم عني بعد موتى اخرج من بيني وانت حر

فليك بعد موتي بالانصاف مدبر كذا في من تراضين \* روي في من من ابر ريف رح  
لو قال انت مدبر من فلان فهو مدبر من نفسه كذا في محيط السرخسي \* ولو قال اوصيت  
برقمتهك ايك فقال لا قبل فهو مدبر وليس ربه بشيء كذا في حزانة المعين \* رحل قال احمد بن  
له احد كما حر بعد موتي وله وصيه مائة ثم ملكت عنه او اوصيته مائة درهم \* ولو قال لكل واحد  
مكم مائة درهم بطلت احدي المائتين لان احدهما عند ملا يصح الرضخية له كذا في الظهيرية \*  
ولو قال ان ملكك فانت مدبر مماك حصه لم يضرم مدبر كذا في العينية \* ولو قال لامدلا ملكها  
اذا اشتريتك فانت مدبر بعد موتي اذ قال ان اشتريتك وميت فانت حرة باشتريها بصير مدبرة  
فان اعتمها ثم اردت ولحقك دارا احرب ثم سبت فاشترتها لم تكن مدبرة حتى لو مات  
لا يعتق كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولو قال لامة ان ملكك فانت حرة بعد موتي  
فوات ثم اشتراها بصير الام مدبرة دون الواد وار قال المولى ولدت قبل اندس وقال بل  
بعده فالقول للمولى مع بيمينه محلي عامه والامة لها او قال لا مدبر ان ملككم ما انتما حران بعد  
موتي اشهرين مماك احدهما وادت عذبة ثم ملك الا حري عنقها من دارة وولد الاول  
رقيق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انت حر بعد كلامك فلا و بعد موتي بكلم ولا كان  
مدبر او كذا كقوله اذا كلمت ولا دابة حر بعد موتي بكلمه صار مدبر او كذا في الدائع \*  
رحل قال لعدة انت حر بعد موتي ان لم نشرب الخمر لنا قام اشهر بعد موت المرابي و  
لم اشرب الخمر ثم شرب الخمر قبل ان يعق بطل عنقه فان رفع الامر الى القاضي بعد موت  
المرابي قبل ان يشرب الخمر فامضى فيه العنق ثم شرب الخمر بعد ذلك لم يرد الي الرق كذا  
في الظهيرية \* قال محمد رح في الاصل اذا قال انت حر بعد موتي ان شئت الساعة فشاء العبد  
من ساعته فهو حر من الثلث بعد موت المولى وان نبوى بالمشيئة بعد الموت فليس للعبد مشيئة حتى  
يموت المولى فان مات فشاء عند موته عتق من الثلث بغير تدبير كذا في الينا بيع \* وكان الشيخ  
ابوبكر الرازي يقول الصحيح انه لا يعتق الا باعتاق من الورثة او الوصي وبه حرم الحاكم  
في مختصره كذا في النهر الفائق \* ثم في ظاهر الجواب يعتبر المشيئة بعد موت المولى في المجلس  
كذا في غاية السروجي \* ولو قال لعدة انت حران شئت بعد موتي فمات المولى وقام العبد  
من مجلسه الذي قام فيه بموت المولى اذ اخذ في عمل آخر فان ذلك لا يطل ما جاء به

لرقعة المدبر يسمى في جميع قيمته لغرماء المولى كذا في غاية البيان \* وولاء المدبر لادبته ولا ينتمل  
 عنه وان عتق من جهة غيره صورته المدبرة اذا كانت من اثنين جاءت بولك فادعاه احد هما  
 ثبت نسبه وغرم شريكه والولاء بينهما وكذا المدبر من شريكين اغتفاه احدهما وهو مؤسرفض من عتق  
 وام يتعبر الولاء كذا في الانصاح \* اما المتقيد فهو ان يعاقب عتق عبده بموته موصوفا بصفة او بموته  
 وشرط آخر يحوان يقول ان مات من مرضى هذا او من سفرى هذا فانك حر ونحو ذلك مما يحتمل  
 ان يكون موته على تلك الصفة ويحتمل ان لا يكون وكذا اذا ذكر مع موته شرطا آخر يحتمل الوجود والعدم  
 بهود مدبر متقيد كذا في الدائع \* وحكمه اذا مات على تلك الصفة كما في المطلق وفي الحيوة للمولى  
 ان يتصرف فيه بجميع التصرفات من البيع والتملك وغيرهما كذا في السراج الوهاج \* روى الحسن  
 عن ابى حنيفة رح اذا قال ان مت ودفنت او غسلت او كفنت فانك حر فليس بمدبر وان  
 مات وهو في ملكه استحب له ان يعق من الثلث كذا في الينابيع \* ومن المعيد ان يقول ان مت  
 الى سنة او الى عشر سنين كذا في الهداية \* ولو وقته بوقت لا يعبرش مثله اليه بان قال ان مت  
 الى مائة سنة فانك حر ومثله لا يعبرش الى مائة سنة فهو مدبر مطلق عند الحسن بن زباد  
 وهو المختار هكذا في التبيين واذا قال لعبدك انت حر يوم اموت ولم ينو النهار كان مدبرا مطلقا وان  
 روى المهار دون الليل كان مدبرا معيدا كذا في الظهيرية \* وان قال انت حر قبل موتى بشهر  
 فمضى شهر مات يعق بالاجماع لكن من الثلث عند ابى بكر الاسكاف وقال ابو القاسم  
 من جميع المال وهو قول ابى حنيفة رح قال ابو الليث وهو الصحيح كذا في العيانية \* وان مات  
 قبل مضي الشهر لا يعق كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال انت حر بعد موتى ببوم لا يكون  
 مدبرا وله ان يبيعه ولو مات المولى وهو في ملكه يعق من الثلث اذا مضى بوم بعد موته  
 ولا يعق الا باعتاق الوارث كذا في فناوي قاضيخان \* ويؤمر الورثة باعتاقه استحسانا هكذا  
 في التهذيب \* ولو قال انت حر بعد موتى وموت فلان او قال بعد موت فلان وموتى فهذا  
 لا يكون مدبرا مطلقا في الحال فان مات فلان اولا والغلام في ملك المولى الا ان يصير مدبرا  
 مطلقا وان مات المولى قبل موت فلان لا يصير مدبرا وكان للورثة ان يبيعه كذا في المحيط \*  
 ولو قال انت حر الساعة بعد موتى يعق بعد الموت كذا في الظهيرية \* رجل قال لعبدك لا سبيل لاحد



بحرج من الثالث وان قال اذا متنا فانت حرا وان انت حر بعد موتنا وخرج كلا مهمامع الا يصير مدبرا الا اذا مات احدهما يصير نصيب الداعي منهما مدبرا او صار نصيب الممت ميراثا لورثته ولهم الخيار ان شاؤوا اعتقوا وان شاؤوا بدروا وان شاؤوا كاتموا وان اشاءوا استسعوا وان شاؤوا ضمنوا الشريك ان كان مؤسرا واداءاته الاخرى تصيبه من الثلث \* مدبرة بمن رجلين جاءت بولد ولم يدع احدهما فهو مدبر بينهما كاملة فان ادعاها احدهما فعلى الاسحسان اثبت نسبه وصار نصف الجارية ام واداءه ونصفها مدبرة على حالها للشريك ويعبر المسمى نصف العقر لشريكه ونصف قيمة الولد مدبرا ولا يضمن نصف قيمة الام فان مات المدعي او لا عتق نصيبه بغير شيء ولا يصح من السككت شيئا ونسعى في نصيب الآخري قولهم جميعا فان مات الآخري قل ان ياخذ السعاية عتق كلها ان خرجت من ثلث ماله وبطلت السعاية عنهما في ساس ابي حنيفة ربح وان مات الذي لم يدع او لا عتق نصيبه من الثلث ولا نسعى في نصيب الآخري قول ابي حنيفة ربح كذا في البدائع \* ولو لم تمت واحد منهما حتى ولدت ولدا آخر فادعاها الثاني تمت النسب استحسا بالاولا يضمن لشريكه شيئا من الولد عند ابي حنيفة ربح لانه ولد للشريك ولدوا ولد الام الولد لا قيمة له عند ابي حنيفة ربح ويضمن نصف العقر وان ادعى الاول الثاني ايضا يضمن نصف قيمته مدبرا وعليه نصف العقر لو طوى الثاني كذا في محيط السرخسي \* المدبرة بين رجلين ان جاءت بولد ادعاها جميعا مع اثبت نسبه منهما جميعا وصارت الجارية ام ولد لهما ويطل التدبير كذا في البدائع \* رجل كذب في كتاب الوصية ان عبده فلا باهر بعد موته ولم يسمع منه احد ثم مات وحدث الورثة لما وجد في كتاب الوصية فهو مملوك لانهم انكروا اعتاقه وان ادعى العبد علم الورثة فالقول قول الورثة مع ايمانهم على علمهم كذا في الفتاوى الكبرى \* اذا دبر الرجل ما في بطن جاريته فهو جائز فان ولدت بعد ذلك لاقل من سنة اشهر فهو مدبر وان ولدت لاكثر من ذلك لا يكون مدبرا كذا في الظهيرية \* دبر ما في بطن امته لا يبيعها ولا يهبها ولا يهرها حتى تضع حملها كذا في محيط السرخسي \* ولو ولدت ولدين احدهما لاقل من سنة اشهر والثاني لاكثر منه بيوم فهما مدبران كذا في التنابيع \* ولو دبر ما في بطن امته ثم كاتب الامه يجوز فان وضعت بعد هذا القول ولد لاقل من سنة اشهر فهو مدبر مقصور بالمدبر من جهة المولى ومكاتب بالام لان ادت الام بدل الصكابة الى المولى عتقا لكتابتها

كذا في البدائع \* وإذا قال لعبيره دبر عبدى فاعتقه المأمور لا يصح وإذا جعل الرجل امرعة  
 الخ صبي فقال دبره ان شئت فدبره فهو جائز سواء كان الصبي يعقل او لا يعقل كذا في المحبط \*  
 قال ارجاس دبر ابدى فدبره احدهما جاز ولو جعل امرء في التدبير اليهما بان قال جعلت  
 امرء البكم في التدبير فدبره احدهما لا يجوز كذا في فتح القدير \* رحل قال في مرضه انفقوا عني  
 فلانا بعد موتى ان شاء الله تعالى او قال هو حر بعد موتى ان شاء الله تعالى في الاستحسان  
 يصح الاستثناء في قوله هو حر ان شاء الله ولا يصح في الاثر بالاعتاق كذا في فتاوى قاضى كان \*  
 ذكر في الزيادات ومن دبر عبده على الف فقبل فهو مدبر ولا شيء عليه كذا في محبط السرخسى \*  
 محمد بن رجليس دبر احدهما فعلى قول ابى حنيفة رح يقتصر التدبير على نصب المدبر وللشريك  
 الساكن في نصيبه خيرات خمسة ان كان المدبر موسرا ان شاء دبر نصيبه كما دبر وكان  
 مدبر ايتهما نادى مات احدهما عتق نصيبه من الثلث ويسعى في نصف قيمته للثاني الا اذا مات  
 الآخر قبل احدا السعانة بالثلث السعانة وان شاء عتق فاذا عتق صح عتقه وللمدبر ان يرجع  
 على المعتق بنصف القيمة مدبرا او الولاء بينهما وللمعتق ان يرجع على العبد بما ضمن وان شاء  
 المدبر عتق وان شاء استسعى العبد \* وان شاء استسعا به عتق اذا ادعى ذلك النصف وللمدبر  
 ان يرجع على العبد فيستسعه فاذا ادعى عتق كله وان مات المدبر قبل ان يأخذ السعانة بطلت السعانة  
 وعتق ذلك النصف من ثلث ماله وان شاء تركه كذلك فاذا مات يكون نصيبه موراثة  
 للورثة ويكون الخبر للورثة في العتق والسعانة ونحوه وان مات المدبر عتق ذلك النصف من  
 الثلث واعبر المدبر ان يستسعى العبد في نصف قيمته والولاء بينهما وان شاء ضمن المدبر قيمة  
 نصيبه اذا كان موسرا الولاء كله للمدبر وللمدبر ان يرجع بما ضمن على العبد وان لم يرجع حتى مات عتق  
 نصيبه من ثلث المال وسعى للنصف الآخر كاملا للورثة وخيرات اربعة ان كان المدبر معسرا وليس  
 له حق تضمين المدبر كذا في التاتارخانية \* عبد بين شريكين دبرا معا فقال كل واحد قد دبرك او قال  
 كل واحد نصيبى منك مدبرا او قال كل واحد اذ امت فانت حر او قال كل واحد اذ امت فانت حر بعد موتى  
 او قال كل واحد انت حر بعد موتى وخرج الكلام منهما ما صار مدبرا لهما كذا في شرح الطحاوى \* فاذا  
 مات احدهما عتق نصيبه من الثلث والآخر بالخيار ان شاء عتق وان شاء كاتب وان شاء استسعى  
 وان شاء ان يترك على حاله فاذا مات الباقي منهما قبل اخذ السعانة بطلت السعانة وعتق ان كان

حيث ينظر الرصية كذلك في حزانة المدين / دبر آدمي صعدة ثم اسلم يعق بالسحاب يدان  
 مات المولى قبل الأعراغ من السعوية عتيق ويطلمت السعوية فلو صدق الله المولى من صبر حكم على  
 أكثر من قيمته وعجز ينقص الصالح في حق الفصل ويسعى في معداد تيممه \* حوارى دحل داريا  
 بامان ددر صعدة ثم اسر الحوي يعتيق المدين وأدبر صعدة دار التاب وخروج السحاب السحاب  
 يسير على يد \* أرزاد المدين ددر عتيق دار الحوي أو اسره اهل البيت ثم ادرك المساهرين  
 فاسلم رده على مولاه واكون مدبر الكداس عتيق السرحسي \* من وال أعنة ارب حوارى ددر  
 فانه يؤمر بالميان فان قال صنفه المدين عتيق وان قال عتيق المدين صار يدبر اربان مات  
 قبل البيان والعول في الصحة فانه يعتيق صعدة عتيق من جميع المال وصعدة المدين ان خرج عتيق  
 وان لم يكن المال غيره عتيق النصف محابا ويسعى في العتيق وهرب المدين كما داريا يدبر  
 فقال احدكم مدبر اخر ومات قبل المدين وولاه المدين المولى في الصحة عتيق رابع حوارى ددر  
 محابا من جميع المال ورده كاه واحد المدين من الثلث ويسعى كل واحد في نصف صعدة على ان حال  
 ولو قال انما حرا او مدبر والمسئلة بعد العتيق نصف كل واحد يعتيق المدين ونصف كل واحد المدين  
 هذا اذا كان القول في الصحة وان كان العول في المدين يعتبر ذلك من الثلث كذا في شرح الطحاوي  
 ولو قال في صحته لعدده ومدبره احدكم مدبر والآحر حوارى المدين المدين المدين  
 عتيق القن من كل المال والمدبر من الثلث ولو عكس قال احدكم مدبر والآحر مدبر كذا  
 عنداى يوسف رح لانه احبار سد م اربا حرو عند محمد رح يعتيق نصف كل واحد من كل المال  
 والنصف بالمدين من الثلث وكذا لو قال احدكم مدبر والآخر المدين يعتيق القن والمدبر مدبر كذا  
 وهذا قولهم كذا في الكافي \* ولو قال المدبر كذا حرو مخرج من عندة فود من هذين المدبرين  
 ودخل عليه عبد فقال المدبر الثابت وللعبد الداخل احدكم مدبر عتيق المدبر الذى حرج  
 بعد قوله احدكم حرو والعبد الداخل على حاله لا يعتيق شىء منه وبقي المدبر الثابت مدبر وان قال  
 المدبرين ولقن له في صحته احدكم مدبر واحد الباقيين حرو ومات قبل البيان كان للقن نصف  
 العتيق البات في عتيق من العبد نصفه ويسعى في النصف الباقي ونصف العتيق بين المدبرين في عتيق  
 من كل واحد من حرا ربه من جميع المال والعتيق البات والباقي من الثلث بالمدين وكذا  
 لو عكس المسئلة قال المدبر كذا حرو والمدبر كذا حرو المدبر كذا حرو المدبر كذا حرو

وان ام يؤد حتى مات المولى عنق الولد بالتدبير وتبقى الام مكاتبه فلي حالها وان لم تمت المولى لكن ماتت الام سعى الولد فيما على الام على نجوم الام فلم مات المولى بعد ذلك فان كان الولد يخرج من ثلث ماله يمتق بحكم التدبير ويبرأ عن بدل الكفاية وان كان لا يخرج من ثلث ماله يعنى بقدر ما يخرج من ثلث ماله بغير سعاية بجهة التدبير ويلزم السعاية في الباقي من رقبته بجهة التدبير وبعد هذا بحران شاء مضي في الكفاية وان شاء مضي في السعاية بجهة التدبير وان كان بدل الكفاية كثر وهذا قول ابي حنيفة ربح وان كانت الامة بين اثنين دبر احدهما ما في بطنها فهو جازم وان وادت بعد هذا لا قل من ستة اشهر صار نصيبه مدبرا عند ابي حنيفة ربح ويكون للساكت في نصيبه خيارات خمسة ان كان المدبر موسرا وان خاعت بالولد لا كثر من ستة اشهر لا يصير نصيبه مدبرا وان كانت الامة بين اثنين قال احد هما ما في بطنك حر بعد موئى وقال الآخر الامة انت حرة بعد موئى فولدت بعد هذه المقالة لا قل من ستة اشهر فالولد كله بصير مدبرا بينهما ولا ضمان لواحد منهما على صاحبه في الولد وامامى الام ولادى ام بدر الام في نصيبه خيارات خمسة عند ابي حنيفة ربح ان كان المدبر موسرا وان ولدت لا كثر من ستة اشهر من وثت هذه المقالة فعند ابي حنيفة ربح يصير نصف الجارية مدبرة للدي دبرها وبصير نصف الولد مدبرا تبعاً للحارية فان اختار الساكت بعد ذلك نصيب المدبر قيمة نصيبه من الجارية فلا ضمان له على المدبر بسبب الولد وان اختار الساكت استسعاء الجارية في نصف قيمتها ليس له ان يستسعى الولد بعد ذلك وان صار نصف الوالد مدبرا لانه صار مدبرا تبعاً وان كان تبعاً في التدبير يكون نعمى السعاية ايضا كذا في المحيط \* ولو ان جارية بين رجلين وهي حامل فدبر احدهما ما في بطنها واعتق الآخر الام فالدي دبر له ان يضمن المعتق نصف قيمة الام وليس للمدبر تضمين الحمل كذا في الينابيع \* تدبير الصبي مدبره لا يصح ويستوى فيه التنجيز والتعقيق ببلوفة حتى اذا اقال الصبي لعبده اذا ادركت فاست حر بعد موئى لا يصح وكذلك المجنون والغترة الغالب لا يصح تدبيرهما ويصح تدبير السكران وكذلك المكروه على التدبير اذا دبر يصح تدبيره والمكاتب اذا دبر مملوكا من كسبه لا يصح وكذا العبد المأذون نفى التجارة اذا دبر لا يصح تدبيره كذا في المحيط \* رجل دبر عبده ثم ذهب عقله والتدبير على حاله بخلاف ما اذا اوصى برفقة لانه ان لم مات

في ستة فحمانه اربعة وبائون فصار ثلثا كل رقعة من العبد من المئتين سنة عشر عتق من كل واحد  
 بالتدبير ثلثة ويسمى كل واحد في اربعة عشر وتد صار المدبر المعروف مسووما وصيته ثمانية  
 فبلغ سهام الوصدا اربعة عشر وسهام السعابة ثمانية وعشرين فاستقام الملب والامان وان لم تمت  
 المدبر واكن مات احد العبد من صا مئتين فيا وضيمه ثلثة وتوحي ما علم من السعابة يكون النمرى  
 على الكل وذلك بان يقسم الباقي على قدر حق الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر  
 ثمانية وعلى قدر حق العبد الباقي لانه فمكون حصة السهام مئة والمئتين نصرا لبا على رتبة  
 من المدبر والحمد المآتي ستة عشر ونصف عتق من المدبر ثمانية وسبعين في اربعة عشر ونصف  
 وعتق من العبد الباقي ثلثة وسبعين في ستة عشر ونصف والعبد صار مئتين واربعة فبلغ  
 سهام الوصدا اربعة عشر وسهام السعابة ثمانية وعشرين فاستقام السهام فان مات العبدان ودى  
 المدبر صار مئتين وصيتهما ستة وعشرين صا مئتين من السعابة يكون النمرى على الكل وذلك  
 بان يقسم الباقي على قدر سهام الورثة ثمانية وعشرين وعلى قدر حق المدبر ثمانية يكون الخدم  
 ستة والمئتين نصرا لاربعة المدبر ستة والمئتين وصيتهما ثمانية وعشرين والعبدان  
 الملبان صا مئتين وصيتهما ستة وعشرين صا مئتين اربعة عشر وسهام السعابة ثمانية وعشرين  
 فاستقام السهام وان لم تمت المولى حتى مات احد العبدان مات المالك عدة بقول ان مات  
 المدبر قبل موت المولى ماتت مراحمة في العتق البات وسمى العتق البات من العبد من  
 فادامات المولى شاع فبهما وعتق من كل واحد نصفه بالايجاب البات وصار ربع كل واحد مدبرا  
 بالتدبير وان كان له مال يخرج نصف الرتبة من الثلث عتق من كل واحد ثلثة اربعة النصف  
 بالعتق البات والربع بالمدبر ويسمى كل واحد في ربع فبهما وان لم يكن له مال تسم الثلث  
 بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة واحدة ثلثة ثلث الرقبة بينهما عتق من كل واحد ثلثة النصف  
 بالعتق البات والسادس بالتدبير ويسمى كل واحد في ثلث قيمته وان لم يمت المدبر ولكن مات  
 احد العبد من ثم مات المولى زالت مزاحمة وصار العتق البات بين العبد الباقي وبين المدبر  
 عتق من كل واحد نصفه بالعتق البات وصار نصف كل واحد مدبرا وان كان له مال يخرج رقبة واحدة  
 من الثلث متساويان لم يكن قسم الثلث بينهما نصفين عتق من كل واحد ثلثة ويسمى كل واحد  
 في ثلث قيمته على مئتين ان قال اثنان منكم حران او مدبرا ان كان القول في الرقبة فبهما

المفسر واصدقه المدبر بن كل واحد اربعة وهى رواية الربادات وذكر الامام قاضيهان الصحيح  
 ما ذكره في الربادات كذا في شرح صاحب الجامع الكبير \* ولوقال احدكم مدبر والباقيان  
 حران عتق العتق وعتق كل مدبر بالاعتاق ولو قدم العتق فقال احدكم حر والباقيان مدبران  
 عتق ثلث كل واحد بالاعتاق ولوقال المدبر وعتق احدكم مدبر والباقيان حران عتق العتق  
 من كل المال والاول حر ولو قال احدكم حر والباقيان مدبران عتق ثلث كل واحد بالاعتاق  
 وبما اكلوا حده منهم من الثلث بالتدبير وكذا الزكوات عتق احدكم حر والباقيان مدبران  
 عتق الثلث كل واحد من كل المال والباقي بالتدبير ولو عكس فقال احدكم مدبر والباقيان حران  
 عتق من كل واحد ثلثه من كل المال وما بقى من الثلث كذا في الكافي \* ولوقال لثلاثة اعد  
 احدهم مدبران فان منكم حران او مدبران ومات قبل السان وكل القول منه في حالة الصحة  
 عتق من كل واحد ثلثه بالايجاب البات وبقي ثلثا المدبر مدبرا كما كان وصار ربع كل واحد من العبد بن  
 مدبرا ايضا بالمدبران كان له مال يخرج رقبة وسدس من الثلث عتق المدبر المعروف كله وعتق  
 من كل واحد من العبد بن ثلثة اسداس ونصف سدس الثلث بالعتق البات والربع والتدبير  
 وان لم يكن له مال قسم البات على قدر سهامهم وحق المدبر المعروف في الثلثين وحق العبد بن  
 في النصف واثل حساب له ثلث ونصف ستة وحق المدبر المعروف في اربعة وحق العبد بن  
 في ثلثة فبلغ سهام الوصية سبعة وهو ثلث المال والكل احد وعشرون وصار ثلثا كل عدد سبعة  
 لان الهاتى بعد العتق البات من كل عدد ثمانية وان صار ثلثا العدد سبعة بكان العبد التام عشرة  
 وبصفا ما يكسر فضعناه فصا ركل عبدا حدا وعشرين فنقول عتق من المدبر المعروف  
 بالايجاب البات الثلث سبعة وعتق منه بالتدبير بعد التضعيف ثمانية ويسعى في سنة وهو قدر  
 سبعة وعتق من كل واحد من العبد بن بالعتق البات الثلث سبعة وبالدبير بعد التضعيف  
 من كل واحد ثلثة ويسعى كل واحد في احد عشر وهو قدر ثلثة اسباعه وثلثي سبعة فبلغ سهام الوصايا  
 اربعة عشر وسهام السعاية ثمانية وعشرين فاستقام التخرج فان مات المولى قبل البيان ثم مات واحد  
 من العبد بنظر ان مات المدبر المعروف صار مستوفيا وصيته ثمانية وتوى ما عليه من السعاية  
 ستة فيكون التوى على الورثة وعلى الموصى لهم على الشركة وانما يكون هكذا ان لو قسم الباقي  
 على السهام التي كانت قبل التوى فنقول حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق العبد بن



من العبد من فان كان له مال يخرج رقبته ونصف عتق من كل واحد الثلث اربعة وسبعين في رقبته  
 وان لم يكن له مال آخر صار ثلث المال وهو ثلث رقبته بينهما عتق من كل واحد ثلثه وسبعين كل واحد  
 في ثلثيه فان مات احد العبد من قبل موت المولى رالت مزا حتمته ونقي الايجاب الدات  
 بين العبد الباقي وبين المدير اكلوا حد النصف وصدار نصف العبد الباقي مدبرا ايضا فان كان  
 له مال يخرج جان من الثلث عتقا بعرضي وان لم يكن له مال كان ثلث المال وهو ثلث رقبته  
 بينهما على ما ذكرنا وان زال في صحته انتم احرار او اسم مدبرون وهات ثلث الميان بتولية  
 انتم احرار صحيح في حق المثل وقوله وانتم مدبرون وتوقعوا في حق المدير المعروف صحبا  
 في حق العبد من كانه قال او هذان العبدان مدبران تسب بالايجاب الدات عتق رقبته ونصف  
 بينهما اكلوا حد نصف وبثبت بالايجاب الداني بدبر رقبته من العبد من صار نصف كل واحد  
 مدبرا ونصف المدير المعروف مدبران كان له مال يخرج رقبته ونصف من الثلث عتقوا  
 وان لم يكن تسب ثلث ما ائتموه عند الموت رقبته ونصف ثلثه وهو نصف رقبته انهم اكل واحد  
 السدس عتق من كل واحد ثلثه النصف بالايجاب الدات والسدس را المدبر وسبعين كل واحد  
 في الثلث وان كان الايجاب في المرض معوا من الثلث على نحو ما ذكرنا انك انا قال كل واحد  
 منكم حرا وانتم مدبرون فهو بمنزلة قوله انتم احرار وانتم مدبرون وكذلك ان قال انتم احرار  
 او هذا وهذا وهذا مدبرون فهو كقوله او انتم مدبرون وان لم يكن ثمة مدبر فقال انتم احرار  
 او هذا وهذا وهذا مدبرون صح الايجابان فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام دون نصف كل واحد  
 والايجاب الدات وصدار نصف كل واحد مدبرا ايضا بالتدبير والتدبير معتبر من الثلث وان كان  
 الايجاب في المرض معتبرا من الثلث على نحو ما ذكرنا وان كان فيهم مدبر فقال انتم احرار او احدكم  
 مدبر فهو باطل لان قوله احدكم مدبر وقع لعوا بقى الكلام الا حرا بما في حال دون حال  
 فلا يكون اعتنا قبال لشك وان قال كل واحد منكم حرا ومدبر فالكلامان بطلا في حق المدير وصحا  
 في العبد من لانه اقره كل واحد في الايجاب كانه قال اكلوا حد انت حرا ومدبر فيبطل في  
 حق المدير ونصف في العبد من فثبت نصف ما يقتضيه كل كلام فيعتق من كل واحد من العبد من  
 نصفه بالايجاب الدات وصدار نصف كل واحد مدبرا بالتدبير والتدبير معتبر من الثلث وان كان  
 القول في المرض معتبرا من الثلث على ما ذكرنا ان قال انتم احرار وهذا مدبر والمدبر المعروف



من الثلث ونسب الثلث على قدر سهامهم فحق المدبر المعروف في جميع الرقعة وذلك سنة  
 وحق العبد بن بحكم التدبير في النصف ثلثة وبحكم العتق المات في الثلثين أربعة فبلغ سهام  
 وصبة العبد بن سبعة وسهام وصبة المدبر ستة فبلغ سهام الوصبة ثلثة عشر وثلث المال والكل تسعة  
 وثلثون وصار كل عبد مائة عشر فنقول عتق من المدبر ستة ويسعى في سبعة وعتق من العبد بن  
 سبعة من كل واحد ثلثة ونصف ويسعى كل واحد في تسعة ونصف فبلغ سهام الوصبة ثلثة عشر وسهام  
 السعاية ستة وعشرين واستقام الخرج وان مات المدبر بعد موت المولى تولى ما عليه من السعاية  
 فيكون النوى على الكل وذلك بان ينقسم الباقي على قدر سهام العبد بن سبعة وعلى قدر سهام  
 الورثة ستة وعشرين فيكون الجملة ثلثة وثلثين وصار كل عبد ستة عشر ونصف عتق من كل واحد  
 ثلثة ونصف ويسعى كل واحد في ثلثة عشر وقد صار المدبر مستوفيا وصبته ستة فبلغ سهام الوصبة  
 ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الخرج فان مات احد العبد بن تولى ما عليه  
 من السعاية والتوى على الكل وذلك بان ينقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين  
 وعلى حق العبد الباقي ثلثة ونصف وحق المدبر ستة فيكون الجملة خمسة وثلثين ونصف وصار  
 كل عبد سبعة عشر وثلثة ارباع سهم عتق من المدبر ستة ويسعى في احد عشر وثلثة ارباع سهم وعتق  
 من العبد الباقي ثلثة ونصف ويسعى في أربعة عشر وربع سهم وقد صار العبد المستوفيا  
 وصبته ثلثة ونصف فبلغ سهام الوصبة ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الخرج وان مات  
 العبدان وبقي المدبر تولى ما عليهما من السعاية وينقسم الباقي على قدر سهام الورثة ستة وعشرين  
 وعلى سهام المدبر ستة فيكون الجملة اثنين وثلثين عتق من المدبر ستة ويسعى في ستة وعشرين  
 والعبدان الميتان صاروا مستوفيين وصبتهما سبعة فبلغ سهام الوصبة ثلثة عشر وسهام السعاية  
 ستة وعشرين فاستقام الخرج وان مات المدبر مع احد العبد بن تولى ما عليهما من السعاية  
 فيقسم الباقي على قدر حق الورثة ستة وعشرين وعلى قدر حق العبد الباقي ثلثة ونصف فيكون  
 الجملة تسعة وعشرين ونصف عتق منه ثلثة ونصف ويسعى في ستة وعشرين والمدبر والعبد الميت  
 استوفيا وصبتهما تسعة ونصف فبلغ سهام الوصبة ثلثة عشر وسهام السعاية ستة وعشرين فاستقام الخرج  
 فان مات المدبر قبل موت المولى زالت مزاجته في الايجاب البات وصار عتق رقبة ونصف  
 من العبد بن

بل بتوقف على قضاء آخرامضاء وابطال كذا في الذخيرة \* والاسنيلا ان زوجها ولا ينبغي  
 ان زوجها حتى يستترها بخيطة كذا في البدائع \* وان زوجها قبل الاستبراء فولدت لافل  
 من ستة اشهر فهو من المولى والمكاح فاسديوان ولدت لاكثر من ستة اشهر فالنسب ثابت  
 من الزوج فان ادعاه المولى متق باقراره ونسبه ثابت من الزوج كذا في المبسوط \* وان زوجها  
 صحاءت بولد فهو في حكم امه لا يجوز للسيد بيعه ولا هبته ولا رهنه ولا يسعى لاحد واعتق بموته  
 من كل المال وله استخدام وجارته الا انه اذا كان بحارية لا يستمتع به وهذه اجماعه فان كان المكاح  
 فاسدا فانه يلحق بالصحيح في حق الاحكام كذا في فتح القدير \* زوج امته من عدة فوات  
 فادعى المولى لا يشت النسب الا من العبد ويعتق باقراره بالحرية وتصير الجارية ام وادعاه  
 مات مولى ام الولد عتقت سواء زوجها مولاها من رجل اولم زوجها الكفر عتقا به من  
 جميع المال سواء خرجت من التلث اولم نخرج لم يازم السعاية عليها الا اعريم ولا لو ارث كذا  
 في عاية البيان \* ويسوي فيها الموت الحتمي والحكسي بالردة والحق بدار الحرب  
 وكذا الحربي المسمي اذا اشترى جارية في دار الاسلام واستولدها ثم رجع الى دار الحرب  
 فاسترق الحربي عتقت الجارية كذا في البدائع \* وادعيت بموته يكون ما في يدها من المال  
 للمولى الا اذا اوصى له انه كذا في السمر الرائق بالاعلان فتاوى قاضي حان \* عتق ام الولد يكرر  
 بتكرار الملك كعتق المحارم ونفصله ام الولد اذا اعقها مولاها وارادت ولحققت بدار الحرب  
 ثم سببت واشترى المولى فانها تعود ام ولد وكذا لو ماك دات رحم محرم وعتقت عليه  
 ثم ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت فاشترى بها عتقت وكذا ان ثانيا والثالثا وكذا ام الوالد  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* وادعيت ام ولد النصراني فعرض الاسلام على مولاها فاسي  
 فانها يخرجها القاضي من ولايته بان يقدر قيمتها فيمنها فينجمها عليها وتصير مكانة الا انه لا ترد الى الرق  
 ولو عجزت نفسها فان اسلم عند العرض فهي على حالها بالاتفاق بخلاف ما لو اسلم بعدها  
 واذا مات مولاها النصراني عتقت وسقطت عنها السعاية كذا في فتح القدير \* وادعيت القاضي  
 عليها بالقيمة ثم ماتت ولها ولد ولدت في السعاية سعي الولد فيما عليها كذا في محيط العرخسي \*  
 الجارية اذا ولدت ولدا من غير المولى ينكح اوطى نسبه ثم ملكها ثبت نسب ولدها منه  
 وتصير ام ولد كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم عندنا نصير ام ولد من موت ملكه الامم وقت العلوق

وهذا وهذا ومات قبل السان صار و ام دب بر سن لان الملنزم احدا لا يجابين وقد قام دلالة اختياره  
 الدبير وهو عطف الثاني والثالث على التدبير لان العطف يقتضى المشاركة بين المعطوف  
 والمعطوف عليه في الوصف المذكور ولا يثبت المشاركة في صفة التدبير الاعلى اعتبارا اختياره  
 انجاب الدبير في المعطوف عليه وان لم يكن فيهم مدبر فعال انتم احرار او هذا مدبر وهذا  
 وهذا صار و ام دب برين وكذلك لو قال انتم احرار او هذا مدبر وهذا بطل الايجاب الاول وصار  
 العبد الذى تناول التدبير والذى عطف عليه مدبرين وبقي الثالث قنالمادكرنا ولو قال انتم احرار  
 وهذا ان مدبران وليس فيهم مدبر صحيح الا بجا بان ثبت بالايجاب الاول عتق رقبة ونصف  
 بنهم ويثبت بالايجاب الثانى تدبير رقبة بين اللذين اضاف التدبير اليهما وانه يعتبر من الثلث  
 كذا في شرح الزيادات للعتابى \* ولما قال لعبدته انتم احرار او هذا وهذا وان ثبت ثلث  
 كل ايجاب عند عامة المشايخ ربح فثبت بالكلام الاول عتق رقبة بين الكل وبالكلام الثانى  
 ثلث العتق للمفرد فصار له ثلثا رقبة وبالكلام الثالث تدبير ثلثي رقبة للآخرين فصار ثلث كل واحد  
 مدبرا ايضا كذا في الكافي \* فان كان له مال يخرج ثلثا رقبة من الثلث عتق من كل واحد لثلاثين ويسعى  
 في ثلثه وان لم يكن صار ثلث ماله عند الموت بينهما نصفين وماله عند الموت رقبة وثلثا رقبة  
 فثلثه خمسة اساع رقبة بينهما كل واحد ساعا ونصف فعتق من كل واحد منهما با لعتق البات ثلثة  
 اساع والتدبير ساعا ونصف ويسعى كل واحد منهما في ثلثة اساع ونصف وسعانة المفرد  
 في ثلثة مبالغ سهام الوصايا خمسة وسهام السعاية عشرة واستقام التخرج كذا في شرح الزيادات  
 للعتابى والله اعلم بالصواب \* الباب السابع في الاستيلاء \* اد اولدت الامة من مولاها  
 فعد صارت ام ولد له سواء كان الولد حيا او ميتا او سقطا قد استبان خلقه او بعض خلقه اذا اقربته  
 فهو بمسرة الولد الحى الكامل الخلق في كون الامة ام ولد له واما اذا لم يستنس شيء من خلقه  
 بان القنف مضغة او علقة او قطرة فادعاه المولى فانها لا تكون ام ولد كذا في السراج الوهاج \*  
 ولا يجوز بيع ام الولد وكذلك كل تصرف يوجب بطلان حق الحرية الثابت بالاستيلاء  
 لا يجوز كالهبة والصدقة والوصية والرهن ومالا يوجب بطلان هذا الحق فهو جائز كالاجارة  
 والاستجداء والاستكساب والاستغلال والاستمتاع والوطى \* والاجرة والكسب والعتق  
 والعنف والمهر للمولى كذا في البدائع \* ولو قضى القاضي احرار بها لا ينفذ ما اذا

وان كان حاربه فليس منى نسب الراد منه دلاء ان او حاربه واولاد ان كان في بطك  
 - وادفه هو منى الى منتهى مولدت لا قل من سنة شهر ثبت نسب الراد منه وان رادت لا يحتر  
 من سنة شهر لا ثبت والترقب دطل كذا في فتاوى قاصصان \* واداه شريعت امة  
 ثلاثة اولاد فادعى احدهم فان كانوا اولادوا في بطن واحد ثبت نسبهم جميعا واداه كان  
 في بطنين مختلفين لم يثبت النسب الذي ادعاه والماتين رقمين وانما بينهما ان شاء والى وادوا في  
 صاكنه وان ولدت امة رجل ثلاثة اولاد في بطنين مختلفين وان ادعى الاصغر انه ثبت نسب الاصغر  
 منه وله ان يبيع الآخر من بالاعاق وان ادعى الاكبر ان ثبت نسب الاكبر منه والاصغر بالاصغر بمزنة  
 الام ليس له ان يبيعهما ولا يثبت نسبهما منه كذا في المبسوط \* رجل له دار بقطيف او بجزيرة فباعها  
 زمانيها عادت وولدت لسنة اشهر صد عانت قالوا ان ذهبت الى من كان معه ما كان الاكبر  
 رأبها فحرت فهو في سعة من نفى الواد وان لم يظهر منها فجوروا كذا رأبها فاعقبت  
 لا ينبغي له ان ينعى هذا الولد ويسعى ان يشهد انها ام وادله كذا يسترق ولده بعد موته كذا  
 في فتاوى قاصصان \* واداه طيبي امة ولم يعزل عنها وحصنها فجاءت بولد لم يحل له فيما  
 منه وبين الله تعالى ان يبعده ويجب ان يعترف به وان عزل عنها ولم يحصنها حازله ان ينعيه  
 صدابى حنيعة رح كذا في السراج الرواج \* وان صارت ام الولد محرمة على المولى على  
 الدائم بان وطئها ابن المولى او ابوه او وطئ المولى امها او امتها فحلت بولد لاكثر  
 من ستة اشهر ام يثبت نسب الولد الذي انت به بعد التحريم من غير عورة وان ادعى  
 بثبت النسب لان الحرمة لا ينزل الملك كذا في الدائع \* ولو ان امة غرت رجلا من نفسها انزعمت  
 انها حرة فتزوجها وولدت له ولدا ثم اسنحتها رجل فانه يقضى له بها واعيمه الواد والعقر  
 على الواطئ ثم اذا اعتقت رجع عليها الاب بقيمة الولد فان اشترى ابو الواد بصفها من مولاه  
 صارت ام ولد له ويضمن نصف قيمتها لمولاه كذا في المبسوط \* رجل اشترى امة وهي ام  
 ولد الغير من رجل اجنبى ولا علم له بحالها فولدت منه ولدا ثم استحقها مولاه وقضى له بها  
 فعلى ابى الولد وهو المشتري قيمة الولد لمولى ام الولد بسبب الغرور كذا في الظهيرية \*  
 ان قال لفلان له لا يولد مثله لثله هذا ابني متق عليه عند ابى حنيعة رح وهل يصير امة ام ولد  
 الاصح انه اقرار باؤسية الولد كذا في السراج الرواج \* استرق من طرية الاب يثبت نسب منه كذا

كذا في النهر العائق \* ولو استولدها سملك اليمين فاستحققت ثم ملكها تصيرام ولد له عندنا كذا  
 في الكافي \* وأذا استولدها بالربا ثم ملكها في الاستحسان لا يصيرام ولد له وهو قول علمائنا عند  
 كذا في الذخيرة \* ويعتق الولد ويجوز له بيع الأم هكذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال  
 تزوجت بهذه الجارية وولدت مني ولا يعلم ذلك إلا بقوله وانكر ذلك المولى الذي هي  
 له فإذا ملكها الذي أقر بهذا فإنها بصيرام ولد له عند علمائنا الثلاثة وإذا أقر في صحته  
 ن أمته قد ولدت منه فإنها بصيرام ولد له عند علمائنا الثلاثة ويكون عتقها من جميع المال سواء  
 كان معها ولدا ولم يكن كذا في الذخيرة \* ولو قال لأمته في مرضه ولدت مني فإن كان هناك  
 ولدا وحبل يعتق من جميع المال والا فمن الثلث كذا في محيط السرخسي \* جارية حبلتي  
 أقر مولها أن حملها منه فإنها تكون أم ولد له وكذلك إذا قال إن كانت حملتي فهو مني  
 فولدت ولدا أو سقطت سقطا استبان خلعه أو بعض خلعه وأقر بها فإنها بصيرام ولد له إذا جاءت  
 به لأقل من ستة أشهر فإذا انكر المولى الولادة فشهدت عليها امرأة جاز ذلك وثبت النسب  
 وتصير الجارية أم ولد له كذا في الظهيرة \* فإن جاءت به لستة أشهر فصا عدانم يلزمه  
 ولم تصر الجارية أم ولد له كذا في البدائع \* ولو قال حمل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من  
 ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان ربحا ولم يكن ولدا فصدقته الأمة في ذلك أو كذبت كانت أم واداءه  
 ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل أو ولد ثم قال كان ربحا فصدقته الأمة أم يكن أم ولد له  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن كذبت وادعت أنه كان حملا وقد سقطت سقطا مسسين الخاق  
 فالقول قولها وهي أم ولد له كذا في محيط السرخسي \* رجل أقر أن أمته حملت منه ثم جاءت  
 بولد لأكثر من سنتين وشهدت امرأة على الولادة وقالت الأمة هذا الولد ذلك الحمل  
 وجهد المولى أن يكون هذا ذلك الحمل فالأمة أم ولده ولا يثبت نسبة منه وإن أقر المولى أنه  
 ذلك الحمل وأنه منه وقد جاءت بعد ذلك بعشر سنين فهو ابنه وقوله من ذلك الحمل باطل  
 ولو شهد عليه شاهدان في أمته فشهدا أحدهما أنه قال قد ولدت مني وشهد الآخر أنه قال هي  
 حبلتي فهو أم ولد له فقد أجمعوا عليه وكذلك لو شهد أحدهما أنه أقر أنها ولدت غلاما  
 وشهد الآخر أنها ولدت جارية كذا في المحيط \* رجل قال لجاريته إن كان في بطنك غلام فهو مني



في ... ران ارمي الاب جارية امه فحادث بولد فادعاه امب نسبه منه وصارت ام ولد له سواء  
صدقه الاس او كونه ان عى الاب شبهة او لم يدع كذا في السراج الوهاج \* وعليه قيمتها  
لا غيرها ولا نسبه ولدها كذا في الكافي \* وشروط صحة هذا الاستيلاء ان يكون الحارثة  
في ملك الام من وقت العرق الى وقت الدعوة وان يكون الاب صاحب ولادة من ذلك  
الوقت - الى الدعوة ايضا ولو باع الابن الجارية ثم عادت اليه بشراء او رد وولدت لائل  
من نسبه امه او ادعاه امه الاب لم يصح دعوته الا ان صدقة الابن كما ان ادعى الاجنبي  
داك صدقة وكذلك الاب كغيره اسم او عبدا فعنق او مكنونا فافاق فجاءت بولد لائل  
من نسبه امه من الاسلام والعنق والافاق الى الدعوة فادعاه لا يصح لعدم الولاء له الا  
ان صدقته كذا في فتح القدير \* بان صدقة الابن بنت نسبه منه ولا يملك الجارية وعنق الولد  
على الاب برعده انه ملك احده كذا في التبيين \* واما المغنوه لو ادعاه عند افاقه وقد جاءت  
اللائل من نسبه امه من افاقه فلي الياس لا يصح لعدم ولايته عند العلق وفي الاستحسان  
يصح لان الجارية لا تبطل الحق والولاء يبدل بنحو عن العمل كذا في فتح القدير \* ولو ان الابن زوجها  
من الاب فوالت من نكاحه بصرام ولد ولا قيمة عليه وعلمه المهر وولدها حر كذا في الاختصار  
شرح المختار \* ولو كانت الحارثة مدبرة او ام ولد الابن بحيث لا ينفل الى الاب بافاده  
ندعونه باطالة كذا في الكفاية \* ابوالآب انا وطى جارية ابن ابنه فادعى ولدها لا يثبت النسب  
اذا بان الاب حيا لان ولاية الجدة منقطعة مع وجود الاب فادعاه اب ادعى معد ذلك ثبت  
النسب وكذا اذا كان الاب حيا ولا ولاية له مثل ان يكون عبدا او كافرا او مكنونا فالولاية للجدة فيصح  
دعوته فان عادت ولاية الاب بان اسلم او اعتق او افاق فلي الدعوة لم تقبل دعوة الجدة بعد ذلك  
وكان الاب مرتدا فعند ابي حنيفة رح دعواه موقوفة فان اسلم الاب لم يصح دعوة الجدة  
وان سات على الردة او لحق ونضى بلحاظه نصي ولو باع المولى الجارية وهي حامل تم عادت  
اليه بشراء او بالرد بعيب او بخيار شرط او فساد في البيع وولدت لائل من ستة اشهر منذ بها  
ام تصح دعوة الجدة ولا دعوة الاب الا اذا صدقة الابن فحينئذ يثبت النسب وصارت الحارثة  
ام ولد له بالقيمة ويعتق الولد مجانا هكذا في غاية البيان \* ولو وطى حارثة امرأته او جارية والده  
او جده فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويد راعته الجدة فان قال احلها لي المولى لا يثبت النسب



لا تقل من ستة اشهر مد ملكا صاحب دعوة كل من الشريك او دم المخرج لان دعوة كل منهما  
 دعوة بحر بولم يكن لاحد منهما سبق على الاخرى وان سب الولد من مدعى الوالد ونسب  
 نسب الجارية من مدعى المدعى الولد لا يعرف اسريته شيأ في الولد لا بدق ولا حرم على  
 مدعى الجارية في ام الوالد مدعى حقه لا بد دعوة الجارية صار كانه اعتق ام وان  
 الشريك ورق ام الولد مرموم مدعه ولا حق على مدعى الوالد ولو ولدت اسنة اشهر  
 مد ملكا بنتا وولدت بنتا ام اخرى فان كان احد من الشريكين بنتا صاحب الدعوة وان  
 وعلى مدعى الاولى نصف ثمنه الجارية المشتركة وهي ام الاولى وحدة الثانية الا اذا اختلف  
 الاجدة قبل الدعوة واحدا لقيمة من الدليل فان مدعى الاولى لا يصح حسد الشريك ساء  
 من قيمة الوحدة ولا يجب عليه قيمة الاولى التي ادعاها ايضا مدعى حنيه روح والارلى العذر  
 على مدعى الثانية بنما مدوا وان ولدت لامل من ستة اشهر مد ملكا به انهم ولدت هذه الست  
 بها اخرى والمسئلة بها لها بالدعوة دعوة الست الثانية ولا يصح دعوة الست لانه اسم  
 للاستاد لان دعوة الثانية دعوة استيلا ودعوة الاولى دعوة بحر لان علوقها لم يكن في  
 ملكهم واعرم مدعى الثانية المدعى الاولى بنصف قيمة الاولى ونصف قدره ولا حرم على مدعى  
 الاولى في الوحدة ان كانت مائة للشريك كذا يعرف في المسئلة الاولى كذا يشرح تاحيص الجامع الكبر  
 في باب دعوى احد الشريكين \* امة بين رجلين ولدت من آخر هذال المستودار وجسماني  
 وصدقه اذعهما وقال الآحر بعنا كها بنصفها ام ولد موقوف ولا تحدم لاحد بنصفها رقيق المقر  
 بالترويح ولا يحل للمستودار وطؤها لان المقر بالكاح والمستولد قد تصاد بالحق الكاح في النصف  
 وذلك لا ينفذ الحل ويعتق نصف الولد حصته المهر بالبيع ويسعى الولد في نصفه الآخر وليس  
 للمقر بالنكاح بضمين المستولد ولا تضمين المهر بالبيع وعلى الواطي العقر لهما فباخذ المقر بالبيع نصفه  
 ثما وبأخذ المقر بالنكاح نصفه مهر او يمال للمقر بالبيع خذ من الوجه الذي ندعية فان مات المستولد  
 هبت الجارية في نصف قيمتها للمقر بالنكاح ولو قال المولى ان بعنا كها للمستولد لا يضمن قيمتها  
 ويضمن العقر لهما ولو كانت الجارية مجهولة لا يعرف مولاهما فقال المستولد زوجتنا نى وقال  
 بعنا كها فهى ام ولد وانها حرة ويلزمه القيمة ولا يضمن قيمة الولد وهل يضمن العقر لهما لم يذكره  
 في الكتاب واختلف المناخ فيه قيل يضمن وقيل لا يضمن فان ادعى الواطي الهبة وهما



كتاب الايمان ( ٧١ ) في تفسيرها شرعاً وركبها وشروطها

أمة بين رجلين قالوا في صحتهم هي أم ولد أحدهما ثم مات أحدهما يؤم راحتي باليمن دون الورثة  
فإن قال هي أم وادي فهي أم ولده ضمن نصف قيمتها ولم يعزم من العشر شيئاً لأنه ما أقر  
بوطئها بعد ملكها فله استولدها بنكاح قبل ملكها وإن قال هي أم ولد الميت عتقت صدقته الورثة  
أولاً ولا سعاية للحى وكذا المورثة وإن كان ذلك في المرض وقال الميت الورثة عما كان سمع  
فإن قالوا عني أبوا بنفسه وأكلاً انصدقه للحى بصف قيمتها في التركة وهي يعق من الميت  
كذا في الكافي \* وإن ولدت الحارثية في ما بينهما وأقر كل واحد منهما أنه واد أحدهما ثم مات  
أحدهما والولد حر واليمن إلى الحى فإن قال هو ولدي نسبت النسب وبصير الحارثية أم ولده  
ويضمن نصف قيمة الأم ونصف العقر الشريك وسواء في هذا الصحة والمرض وإن قال في الصحة  
هو ولد شريكى لم يثبت نسب الولد من واحد منهما وعق الواد بلا شيء وكذا عتقت الأم لا شيء  
وإن كان القول منهما في مرض الشريك الميت فإن قال الورثة هي أم واد الحى عتقت ولا سعاية  
ولا ضمان وإن قالوا أتوا أبوا أنه واده ولكن نحن لا نصدق فالحارثية والواد حران وعلى الورثة  
نصف قيمته أو نصف عتقها للحى في التركة ولا سعاية عليه بالأحد ونسب الولد من الميت  
استحساناً كذا في مصحط السرخسي \*

## كتاب الايمان

وفيه اثنا عشر باباً \* الباب الأول في تفسيرها شرعاً وركبها وشروطها وأحكامها  
وفي تحليل الطلقة وفيما سوى الحال غير ما يبرى المستحل أما تفسيرها شرعاً اليمين في الشريعة  
عصاه عن عقد قوى به عزم الحالف على الفعل أو الترك كذا في الكفاية \* وهي نوعان يمين  
بالله تعالى أو صفته ويمين بغيره وهي تعلق الحزاء بالشرط كذا في الكافي \* أما اليمين بعصاة الله فمعه  
أحدهما اليمين بالأداء والابتياء أو الملائكة والصوم والصلوة وسائر الشرائع والكعبة والحرم وزمزم ونحو  
ذلك ولا يجوز الحلف بشيء من ذلك \* والثاني الشرط والحزاء وهذا النوع ينقسم على قسمين يمين  
بالقرب ويمين بغير القرب أما اليمين بالقرب فهو أن يقول إن فعلت كذا فعلى صوم أو صلوة أو حجة  
أو عمرة أو بدنة أو هدي أو عتق رقبة أو صدقة أو نحو ذلك وأما اليمين بغير القرب فهي الحلف

هذه العبارة غير موجودة في بعض النسخ الحاضرة

ادعى المبع وهي محبولة او قالا غصبتها فقال صدقما فهي ام ولد وعليه قيمتها لهما جميعا وان  
صدقهم الا انه صدقت في حقها حتى ردت رقيقة لهما ولو ادعى المستولد الشراء والمولى التزويج  
ثبت النسب ولا يعتق الولد وهذا اذا علم انها للمقروان لم يعتق الولد كذا في محيط السرخسي \*  
امثلة بين رجلين فجاءت بوادين في بطن واحد احدهما حي والآخر ميت فادعى احدهما الملت  
ونعى الحي لرهة النحي ولا يمكن بعبه بعد ذلك وكذلك لو ادعى كل واحد منهما الملت او ادعى  
كل واحد منهما الوادين ثبت النسب منهما جميعا كذا في المسبوط \* وان كانت الجارية بين رجل  
واحدة وحده فجاءت بولد وان عودا كان فالحدا ولي كذا في الظهيرية \* ولو كانت الحاريرة  
مشتركة بين الاب والابن فادعياه معا فالاب اولى استحسانا ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها  
ويضمن الاب نصف عمرها فيلتقيان قصاصا كذا في السراج الوهاج \* وادان احد الشريكين  
مسلم او آحر ذمما فادعياه معا فالمسلم اولى هذا اذا لم يسلم الذمى قبل الدعوة اما اذا  
اسلم الذمى ثم وادت الامة فادعياه معا يثبت نسبه منهما الا استواء حالهما ولو كان الذمى بين  
ذمى ومتردما لولد للمترد وعمر كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في غاية البيان \* ولو كانت  
بين كذا بنى ومجوسى فالكتابى اولى ولو كانت بين عبد ومكاتب فالمكاتب اولى ولو كانت  
بين عبد مسلم وبين حر كافر فالحر اولى ولو سبق احدهما في الدعوة والسابق اولى كائنا من كان  
كذا في السراج الوهاج \* من محمد رح في رجلين اشترى زوجة احدهما فجاءت بولد بعد شهر  
يثبت النسب من الزوج ولا يضمن قيمة الولد ولو اشترى اخوان امه حاملما فجاءت بولد  
فادعاه احدهما فعليه نصف قيمة الولد ولا يعتق على العم بالقراية لان الدعوة قد نعدمت  
فيضاف الحكم الى الدعوة دون القراية كذا في الظهيرية \* واذا ولدت الامة من الرجل ثم اشترىها  
هو آخر فهي ام ولد له ويضمن لصاحبه نصف قيمتها موسرا كان او معسرا وكذلك ان ورثها  
فان ورثا معها الولد وكان الشريك ذارحم محرم من الولد عتق عليهما جميعا وان كان الشريك  
اجنبيا عتق نصيب الاب ومعنى للشريك في نصيبه وكذلك ان اشترى او وهب لهما عند ابى حنيفة  
رح عرق الاجنبى ان شريكه ابوه ولم يعرف \* امثلة رجلين قد ولدت من زوج فاشترى الزوج  
حصه احدهما من الام والولد هو موسر فهو ضامن لنصيب شريكه من الام وشريكه في الولد  
اي ان شاء حصته وان شاء استساعه وان شاء اعتقه في قول ابى حنيفة رح كذا في المسبوط \*

وفي المحلوف بطلاقة و عما قد قُيِّمَ اليك الملك ارسب الملك وفي نفس الركن  
 - ما ذكر في الممنوع بالله تعالى و لو قال ان اعادني الله او بمعونه الله و اراد به الاستثناء يكون مستثنى  
 فيما يمينه و بين الله تعالى ولا يصدق في العصباء \* ومنها ان لا يدخل من الشرط والحرارة ذلك  
 ما ادخل لم يكن اميناً و لو قيل ان لا يدخل من الشرط والحرارة ذلك \* الممنوع بالله تعالى ان لا يدخل من الشرط والحرارة  
 على ايمان شئ او يصدق في المماضي او الحال \* محمد الكذب فيه بهذه اليمين \* ثم يها صاحبها وعادته بها  
 الاستعمار والنوطة دون الكفارة و لو كان يحلف على امر في الماضي او في الحال وهو ان الله كما قال  
 و الامر بخلافه ان يتول الله قد فعلت كذا وهو ما فعل وهو يظن انه فعل ارماعاً كذا وقد فعل  
 وهو يظن انه ما فعل او رأى شخصاً من عبدي فقال والله انه لم يفعل و قد فعل و قد فعل و قد فعل و قد فعل  
 والله انه امر اب بطلب غراباً و هو قد فعله اليمين نرجوان لا نراخذ بها صاحبها واليمين  
 في المماضي ادا كان لا عن قصد لا حكم له في الدنيا والآخرة بعد زنا و بعدة وهو ان يحلف  
 على امر في المستقبل ان يفعل او لا يفعله و حكمهم الروم الكفار عدا الحنث كذا في الكافي \* والمعقود  
 في وجوب الحفظ اربعة ابراع يرفع بها بحسب امام البرمها وهو ان يعهد على فعل طاعة امرية  
 او امتناع عن معصية و دالك مريض بالله قبل اليمين وبالله يزداد وكاد و روع لا يجوز حذوها  
 وهو ان يحلف على ترك طاعة او فعل معصية و يرفع بحسب يمين البرمها و كذا في الكافي و كذا في  
 حبر من السرفيت يذهب فيه الى الحنث و روع يستوي فيه البرمها و كذا في الكافي و كذا في الكافي  
 و حط اليمين او الى كذا في الميسر اشهر الائمة السرخسي \* و اما الحلف بالطلاق والعتاق  
 وما اشبه ذلك مما يكون على امر في المستقبل فهو كاليمين المعقودة وما يكون على امر في المماضي  
 فلا يتحقق المعو والعموس ولكن ادا كان عام خلاف ذلك او لا يعلم بالطلاق واسع و دالك المماضي  
 بنذر لان هذا تحقيق و تنحيز كذا في الاصحاح \* لو قال ان ام بكن هذا فلا رافع على حجة و ام بكن  
 وكان لا يشك انه لان لزمه ذلك كذا في الخلاصة \* ومن فعل المحالوف عليه عامداً او باسباب  
 او مكرها فهو سواء وكذا من فعله وهو مغمى عليه او مجنون كذا في السراج الوهاج \* ولا يصح  
 يمين السائم كذا في الاختيار شرح المختار \* اليمين بالله تعالى لانكره ولكن تقليله او الى من ينكره  
 واليمين بغير الله مكروهة عند البعض وعند عامة العلماء لانكره لانه لا يحصل بها الوثيقة  
 في العهد خصوصاً في زماننا كذا في الكافي \* الباب الثاني فيما يكون يميناً وما لا يكون يميناً

كتاب الايمان . ( ٧٢ ) في تفسيرها شرعا وركنها وشرطها وغيرها

دا طلاق والعتاق هكذا في المدائع \* واما ركن اليمين بالله فذكر اسم الله او صغته واما ركن الممس بعبارة  
من كسر شرط صالح وجراء صالح كذا في الكافي \* والشرط الصالح ما يكون معدوما على حطر الوجود  
والجاء الصالح ما يكون مدين الرخودا وعالب الوجود عند وجود الشرط وذلك بان يكون  
مصددا الى الملك او الى سببه وان يكون الجراء مما يجاز به حتى لو لم يكن كذلك لا يكون يمينا  
كما وكالاته والادب في التجارة فانه اذا وال ان فعلت كذا فقد وكلت او ان نت لك في التجارة لا يكون  
يمينا كذا ان كره الالمانم خواهر زاده هكذا في شرح تلخيص الجا مع الكسر \* واما شرائطها  
في اليمين بالله الى في الحالف ان يكون عاقلا والعا ولا يصح بيمين المجنون والصبي وان كان عاقلا  
ومعها ان يكون مسلما لا يصح بيمين الكافر حتى لو حلف الكافر على يمين ثم اسام فحنث لا كفارة  
عليه عند كذا في المدائع \* ويبتل اليمين بالردة فلو اسلم بعدها لا يلزمه حكمه كذا في الاختصار  
شرح المختار \* واء الكرية لمست بشرط نصيح بيمين المملوك الا انه لا يجب عليه المحال الكفارة  
بالمال لانه لا ملك له وادما يجب عليه المكبر بالصوم وللمولى ان يمنعه من الصوم وكذا كل صوم  
وحب لمباشرة سبب الوجوب من العبد كاصوم المندوبه ولو اعتق قبل ان يصوم يجب عليه المكفر  
بالمال وكذا الطواعة لمست بشرط عند ما تصح من المكروه وكذا الحد والعهد فتصح من الحاطي  
والهازل عند ما \* واما الذي يرجع الى المحال فانه لو كان يكون مصور الوجود حقيقة عند الحلف  
وهو شرط انعقاد اليمين فلا ينعقد على ما هو مستحيل الوجود حقيقة ولا تبقى اذا صار بحال يستحيل  
وجوده وهذا قول ابي حنيفة ومحمد راج واما كونه متصور الوجود عادة بعد ان كان لا يستحيل وجوده  
حققة قال اصحابنا الثلاثة لمست بشرط حتى تنعقد على ما يستحيل وجوده عادة بعد ان كان لا يستحيل  
وجوده حقيقة واما في نفس الركن فخلوه عن الاستثناء بحوان يقول ان شاء الله والا ان شاء الله او ما  
شاء الله او الا ان يدولى غير هذا والا ان ارى او الا ان احب غير هذا او قال ان اماننى الله  
ويسر الله او قال بمعونة الله او تمسيرة ونحو ذلك فان قال شيئا من ذلك موصولا لم تنعقد اليمين  
ان كان مفصولا انعقدت واما في اليمين بغير الله ففي الحالف كل ما هو شرط جواز الطلاق والعتاق  
بشرط انعقاد اليمين بهما وما افلا وفي الحالف عليه ان يكون امرا في المستقبل فلا يكون التعليق  
مركاثن يمينابل تنجزا حتى لو قال لامرأته انت طالق ان كان السماء فوقنا يقع الطلاق في الحال  
وفي الحالف

ن بعونها بالكسر فيكون يمس الالف الكسر يقتضي سبق حرف الحذف وهو حرف القسم واو قال  
له لا يعمل كذا قالوا لا يكون امننا لا ندلم بذكر اسم الله الا اذا عر بها بالكسر ونقصدا ليمين  
نذافي مباومي قاصدان \* وقوله الله الله يمين كذا في العبادية \* ولو قال الله بكون يمينها \*  
في الاحساس اذ اوال والله ان دحان الدوا كان يمس كذا في المحيط \* ولو قال لداشر من المحوس  
ان فعلت كذا فهو يمين وكذا البر قال انا شريك اليهود وشريك الكفار ان فعلت كذا  
كذا في الخلاصة \* روى عن محمد بن ابي ادا قال انا آليت كذا وعرفت لا اعمل كذا فهو  
يمين كذا في الاصحاح \* في التجر يد قال محمد بن حلي لا يحلف بقرانه ان تمت او تعدت  
فان طالق يمين كذا في الخلاصة \* من حلف بغير الله لم يكن حاكما للمسي عليه السلام  
والكعبة كذا في الهداية \* والبراءة عنه يمين كذا في الاحتمار سرح المختار \* قال محمد بن  
في الاصل لو قال والقرآن لا يكون يمس كذا مطلقا والمسي بيد وهو ان الحلف به ليس  
بمعروف مصار كسره وعام الله وتقبل هذا في زمانهم اما في زمانه يكون يميننا وبناحد  
وباه روي عنه ويعد وقال محمد بن ابي ابل الرازي لو حلف بالقرآن بكون يميننا به احد جمهور  
مشائخ ارج كذا في المصمرات \* ولو قال انا بريء من النبي والقرآن فانه يكون يمين كذا  
في الكافي \* سئل عبد الكريم بن محمد عن قال انا بريء من الشهادته ان يمس كذا قال بكون  
يميننا وقال غيره لا يكون يميننا وهو الصحيح كذا في الطهارة \* ولو قال ان فعلت كذا فانا بريء  
من القرآن او القميلة او الصلوة او الصوم رمضان فالحل يمين هو المختار \* وكذا البراءة عن الكذب  
الاربعة وكذا على ما يكون البراءة عنه كفر كذا في الخلاصة \* واو قال انا بريء من الصحف  
لا يكون يميننا ولو قال انا بريء مما في الصحف يكون يميننا كذا في الكافي \* ولو رفع كتاب الله  
او دفتر الحساب منه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وقال انا بريء مما فيه ان فعلت كذا  
فعمل كان عليه الكفارة كما لو قال انا بريء من بسم الله الرحمن الرحيم كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو قال انا بريء من المغلظة او مما في المغلظة ليس بيمين الا ان عرف ان فيها بسم الله الرحمن الرحيم  
وعني به البراءة عنها كذا في الخلاصة \* ولو قال انا بريء من المؤمنين قالوا يكون يميننا كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انا بريء من هذا الثلثين يوما يعني شهر رمضان ان فعلت كذا  
ان نوى البراءة من فرضيتها يكون يميننا كما لو قال انا بريء من الامانة ان فعلت كذا وان



اليمين بالله تعالى او باسم آخر من اسماء الله كالرحمن والرحيم وجميع اسماء الله تعالى  
في ذلك سواء بعرف الناس الحلف به او لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب اصحابنا وهو الصحيح  
او بصفة من صفاته التي يحلف بها عرما كعزة الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار مشايخنا واوراء النهر  
كذا في الكافي \* والاصح ان المعسر في ذكر الصفات هو المعروف كذا في شرح النقاية للبرجندي \*  
لترى ان يروي او يروي العرش او يروي العالمين كان حاله كذا في الدائع \* لاحلاف انه لو قال  
والحق لا اعمل كذا انه يمين كذا في المبسوط \* ولو قال بالحق لا اعمل كذا يكون يمينا ولو قال  
حقا لا اعمل كذا فالصحيح انه ان اراد به اسم الله تعالى يكون يمينا ولو قال بحق الله لا اعمل  
كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال بحق الله لا يكون يمينا عندنا في حنفية ومحمد  
رح وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف رح وهو الصحيح وحرمة الله قال شمس الائمة الحلواني  
هذا بمرارة قوله بحق الله كذا في الخلاصة \* ولو قال وعظمة الله او قال وملكوته وقدرته  
ونوى اليمين اولم ينو كون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال وجسوت الله فهو يمين كذا  
في السراج الوهاج \* ولو قال وفوق الله واراد به مشبته ومحمته وكلامه يكون حاله كذا في الدائع \*  
ولو قال وامانة الله يكون يمينا وذكر الطحاوي انه لا يكون يمينا وهو رواية عن ابي يوسف رح  
ولو قال وعهد الله او قال ودمه الله يكون يمينا ولو قال اشهد ان لا اعمل كذا او اشهد بالله او قال احلف  
او احاي بالله او اقسم بالله او اعزم بالله او اقال عليه عهد الله ان لا اعمل  
كذا او قال عليه ذمة الله ان لا يفعل كذا يكون يمينا وكذا لو قال عليه يمين او يمين الله او قال  
لعمر الله او قال عليه نذر او قال عليه نذر الله ان لا يفعل كذا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيخان \*  
بسم الله لا اعمل كذا في المختار انه لا يكون يمينا الا اذا نوى كذا في الفتاوى الغبائية \* ولو قال  
وبسم الله يكون يمينا كذا في الخلاصة \* ولو قال واسم الله لا اعمل كذا يكون يمينا وكذا ايمس الله  
واسم الله بكسر الهمزة ومن الله ومن الله ومن الله وبمسم واحدة في الاعراب التثنية كذا في الظهيرية \*  
ولو قال وميثاقه يكون يمينا كذا في الكافي \* وكذلك اذا قال على يمين الله وكذلك اذا قال  
على ميثاقه كذا في الايضاح \* ولو قال الطالب والغالب لا اعمل كذا فهو يمين وهو مشاعرف  
اهل بغداد كذا في المحيط \* ولو قال بالله لا اعمل كذا او سكن الهاء او نصبها او رفعها يكون  
يمينا ولو قال الله لا افعلن كذا وسكن الهاء ونصبها لا يكون يمينا لان عدم حروف القسم الا

كذا في المسبوط \* وأقول عليه لعنة الله أن يفعل كذا أو دال عليه عذاب الله أو قال إمامة الله  
 أن يفعل كذا لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيه \* وأن قال أن فعلت كذا فعلى غضب الله  
 أو سخط الله فليس بحالف كذا في الهداية \* وأدال وسلطان الله لا يفعل كذا والصحيح من  
 الجواب في هذا الفصل أنه إذا أراد بالسلطان القدرة فهو بمن كقوله وقدرة الله كذا في المسبوط \*  
 ولما قال ودن الله لا يكون يمينا وكذا إذا قال وطأته وشرعته أو حافى بعرشه وحدوده  
 لم يكن حالف كذا إذا قال وبيت الله أو بالحجر الأسود أو بالمسحاة حرام أو بالصفا أو المروة  
 أو بالمنى أو القنطرة أو بالروضة أو بالصلوة أو بالصيام أو بالحج لم يكن حالف في جميع ذلك وكذا  
 إذا قال وحمد الله وعادته الله فليس بمن وكذا لو حلف بالسموات والأرض والشمس والقمر  
 والنجوم لم يكن حالف كذا في السراج الوهاج \* ولما قال بحق الرسول أو بحق الإيمان أو بحق القرآن  
 أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو بحق الصلوة لا يكون يمينا كذا في فتاوى قاضيه \*  
 ولو قال بحق محمد عليه السلام لا يكون يمينا كذا في الخلاصة \* وأقول عدائه بالمار  
 أو حرم عليه الجنة أن يفعل كذا شيء من هذا لا يكون يمينا كذا في المسبوط \* ولو قال لا اله  
 إلا الله لا يعاقب كذا فليس بمن إلا أن يسمى يمينا وكذا سبحان الله والحمد لله ولا تعلى كذا  
 كذا في السراج الوهاج \* وأقول عصي الله أن فعلت كذا أو عصيته في كل ما افترض على  
 فليس بمن كذا في الأصاح \* ولما قال أن فعلت كذا أو بارأه أو شارقه أو شارب خمر  
 أو آكل ربا فليس بمن كذا في الكافي \* عن ابن سلام أنه قال لو قال أن فعلت كذا  
 فهو بعد الزار على نفسه كذا بعد الصارح أنه يكون يمينا كذا في الظهيرية \* وأقول عدده  
 حران حلف بطارق امرأته ثم قال لا امرأته انت طالق ان شئت لم يعق عدده وليس هذا بمن  
 وكذا إذا قال إذا حضت حيضة لم يعق عدده كذا في المسبوط \* ولما قال أن فعلت كذا  
 فلا اله في السماء هو بمن ولا يكون كذا في العمامة \* ولو قال ما قال الله كذا أن فعلت كذا  
 يكون يمينا ولو قال الله تعالى كذا أن فعلت كذا يكون يمينا ولو قال أن فعلت كذا فاشهدوا  
 على بالنصرانية يكون يمينا ولو قال ما فعلت من صوم وصلاة لم يكن حقا أن فعلت كذا يكون يمينا  
 كذا في فتاوى قاضيه \* ولو قال اللهم أنا عبدك واشهدك واشهد ملائكتك أن لا أفعل كذا  
 ثم فعل لا كفارة ويستغفر الله كذا في الخلاصة \* رجل قال لا خير والله لا أجي إلى ضيافتك فقال

كتاب الان ( ٦ ) ما يكون يمينا ولا يكون يمينا

بوي "مراة من احواله لا يكون له نكاح" \* \* \* \* \*  
الان "نكاح في الاحياء الكبرياء" \* \* \* \* \*  
لا يكون يمينا ولا يمينا ما اذا قال ان يولد كذا، اذا بوي من المراس الذي تعلقت حيث  
يكون يمينا او قال ان بوي من الحقة ومن الصلابة كان يمينا كذا في المحيط \* \* \* \* \*  
من يمينا رصليوني او يمينا صاب وصم لا يكون يمينا كذا في الغنابة \* \* \* \* \*  
كذا بوي يوردي او بوي يوردي او بوي يوردي من الاسلام او كافرا او بعد من دون الله  
او يمينا صاب او يمينا صاب او يمينا صاب او يمينا صاب او يمينا صاب او يمينا صاب او يمينا صاب  
حتى او يوردي او يوردي او يوردي او يوردي او يوردي او يوردي او يوردي او يوردي او يوردي  
السرحسي رح والختار العتوم انه ان كان عند انه يكفر مني اني بهذا الشرط ومع هذا اني  
يصير كافرا او يمينا او يكفر وكفارته ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله وان كان عنده انه  
اذا اني بهذا الشرط لا يصير كافرا الا يكفر وهذا اذا حلف بهذا اللفظ على امر في المستقبل اما  
اذا حلف بهذا اللفظ على امر في الماضي بان قال هو يوردي او بوي يوردي او يمينا صاب او يمينا صاب  
فعل كذا السرحسي وهو يعلم ان قد كان فعل لا شك ان به لا يمينا كذا في الغنابة عند دالة نفس عموس  
وهل يصير كافرا اذا حلف المشائخ فيه قال شمس الائمة السرحسي رح والختار العتوم انه  
ان كان عنده ان هذا من ولا يكفر مني حلف به لا يكفر وان كان عنده انه يكفر مني حلف به لا يكفر  
ارحامه والكفر واما اذا قال يعلم الله انه قد فعل كذا او هو يعلم انه لم يفعل او قال يعلم الله انه  
لم يفعل كذا وقد علم انه فعل اختلف المشائخ فيه عامهم على انه يصير كافرا كذا في الذخيرة \* \* \* \* \*  
ولو قال بصفة الله لا فعل كذا لا يكون يمينا ولو قال وعلم الله لا فعل كذا لا يكون يمينا ولو قال  
ورحمته الله لا فعل كذا لا يكون يمينا في قول ابي حنيفة ومحمد رح \* \* \* \* \*  
ارسله عصفه او قال ورعاء الله وثوا به او قال وعادة الله لا يكون يمينا كذا في مناوي  
قاضيخان \* \* \* \* \*  
على قول ابي حنيفة ومحمد رح لا يكون يمينا قال ابو شعاع في حكاية عن ابي حنيفة رح هو  
من ايمان السفلة يعني الجهلة الذين يذكرونه بمعنى الجارحة وهذا دليل على انه لم يجعله يمينا  
كذا في المسقط

[illegible]

رجل "د" لا يحل له "أ" في أصله "أ" مهم بصريحه الذي هو الثاني بقوله نعم حتى لو ذهب  
 إلى أصله "أ" لا يزال "أ" صياغة الثاني حيث في سنده كذا في المحيط \* تحرير الحلال يمين كذا  
 في السنة \* من حرم على نفسه شهامة يملكه لم يصروه حرما إلا إذا فعل مما حرمة قليلا أو كثيرا  
 حنث ووجبت الكفارة كذا في الهداية \* أن كان في يده دراهم يقال هذه الدراهم حرام على منظر  
 أن "أ" يمين "أ" حنث عن يمينته وإن ردهم أو صدق بها لا يحنث في يمينته \* وفي البقالى لو حرم طعاما  
 أو شيئا به من على أنه أوله "أ" كذا في كذا وأما في الأمر إلا أن يعنى غيره قال وكذلك  
 في التصديق في الأشياء قال ولا يعتبر استبعاد الطعام بالاكل ولو قال لا يحل لي أن أفعل كذا  
 من نوعي حرام عليه وهو يمين ولو قال هذا الثوب على حرام أن أبسته ولم يسعه ولم يسعه حنث  
 في يمينه \* أمراءه بالمال وحدها أنت على حرام أو بالت حرمته على نفسي وهذا يمين حنث  
 لو طوعه في الجماع كان عليه الكفارة وكذلك لو أكرهها على الجماع يلزمها الكفارة وقال هو يأكل  
 إذا كان يمينه لا يكون يميناً وكذا إذا قال هو يستحل الميتة أو يستحل الخمر والتبذر لا يكون  
 يميناً وإن كان يجب أن يكون يميناً إلا أن استئصال الحرام كبروا بالحاصل أن كل شيء هو حرام حرمة  
 سببها لا يحنث لا سقط حرمة ما يحل من الأحوال كالكبر والشبه ذلك واستحلاله معلوما بالسرط  
 أن يمينه ما وكل شيء هو حرام يحنث بسقط حرمة ما يحل كالميتة والخمر وإشبه ذلك واستحلاله  
 يميناً لا يشترط لا يكون يميناً كذا في المحيط \* وأما في كل حل على حرام فهو على الطعام والسراپ  
 إلا أن يرمى خبر ذلك والقياس أن يحنث كما مرغ ولا يمينه أول المرأة إلا بالنية وإذا نواها كان  
 إلا أن لا يخرج من الممنوع الطعام والسراپ وهذا كله جواب ظاهر الرواية والفتوى على أنه  
 يقع به الطلاق بلا نية لا يسمع في إرادة الطلاق وكذا في قوله حلال يمين حرام أو حلال الله  
 إرحلال المسلمين وإن قال أم أن الطلاق لم يصدق نصاً وفي قوله يمين بدست راست غير  
 يمين حرام قيل لا بد من بلاية وهو احتياط من شئ سمرقند وقال بعض مشائخنا حرام لم يفسح  
 لي عرف الناس في هذا الصحيح أن تقدم الجواب ونقول أن نوى الطلاق يكون طلاقاً ما من  
 خبر دلالة فالاحتياط أن يوقف المرأة فيمضي لا يخالف المقدم من ولو قال يمين بدست چپ حرام  
 يمين حرام لا يكون طلاقاً إلا بالنية ولو قال يمين بدست غيرم قيل لا يكون طلاقاً إلا بالنية  
 وقيل لا يشترط النية \* ولو قال حلال الله على حرام ولد امرأتان يقع الطلاق على واحدة

بطلاق که این کار کنیم یا یکنه و عدوت و خوف و لو قال سوگند خور می بکون یمینا  
 بمنزله قوله سوگند می خورم کذا فی فتاویٰ قاضیان \* و لو قال مرا سوگند اطلاق است  
 که شراب بخورم شرب طلق او را نه و ان لم یکن حلف و لکن قال قلت دلتک ادفع عنرضهم  
 لا یصدق تصاء کذا فی الکافی \* و ان قال سوگند خورده ام ان کن صدق کان یمینا وان کان کاذبا  
 فلا شیء علیه کذا فی المحیط \* و لو قال رس سوگند است که این کار نکنیم \* و اذ اخبار ان اقتصر  
 علی هذا فهو اقرب الی المس و ان زاد علی هذا فقال رس سوگند است اطلاق المرءه دلتک  
 فان قال قلت ذلک کذا با د فاعل معرض الحساء و غیر ذلک لا یصدق تصاء و لو قال بالله العظیم  
 که بزرگتر از بالله العظیم است که این کار نکنیم یکنه یا یکنه یا الله العظیم و هذه الزبانیات  
 نکون للماکد فلا یصور فاصلا کذا فی فتاویٰ قاضیان \* فی العماوی و لو قال سوگند می خورم  
 بطلاق لیس بتطلق لان الناس لم یعارفوه یسا بالطلاق \* و فی السجری و لو قال مرا سوگند تانه است  
 نطلق امرأته و لم یشرط فیها بینه المرأة و هو الاصحیح \* فی العماوی و لو قال بالله که بزرگتر  
 از من نامی نیست او بزرگتر از من سوگند نیست او بزرگترین نامی است که افعلا و لا افعلا  
 یمین و قوله از من بزرگتر لا یعمل فاصلا \* و فی مجموع النوار و سئل شیخ الاسلام عن رسول  
 ما حلفت ان لا اعمل بل حلفت ان هذا اعظم الایمان و انه لا اعظم من هذه الیمین علی قال لا یصدق  
 لانه وصل به نفی العمل و ما ذکر من الاقتصار علی الکلام الاول خلاف الظاهر کذا فی الخلاصة \*  
 و لو قال مصحف غدا بدست دی سوخته اگر این کار کند لا یکنه یا یکنه و لو قال مرا سوگند  
 بخدا دارم ما امیدم اگر این کار کنم یکنه یا یکنه و لو قال مسلمانم کرده ام غدا ای را اگر این کار کنم  
 ففعل قال العقبة ابواللیث ان اراد بذلك ان الذی فعل من العبادات لم یکن حفا یکنه یمینا  
 و الا فلا و لو قال هر مسلمانم کرده ام بکافران دادم اگر این کار کنم و فعل لا یصیر کافرا  
 و لا یلزمه الکفارة \* و لو قال دانه که فلان سخن نگویم نه بگوید نه دوزخ و نه فهو یمین واحدة  
 تنتهی بمضی الیومین کذا فی فتاویٰ قاضیان \* و لو قال حرام است باتو سخن گفتن  
 یکنه یمینا کذا فی الظهیریة \* سئل الشیخ القاضی الامام علی بن حسین السغدی عن قال مذ بر قسم  
 که چنین کنم و لم یؤشرا قال یکنه یمینا کذا فی الخلاصة \* و حل قال مذ بر قسم غدا ای را اگر فلان کار کنم  
 که مسلمانم که نذر است ان لا اعمل کذا و لو قال غدا ای را بگویم که فلان کار کنم





المنسلخ في هذا المدعى بالهبة والصدقة لا بالسبع مهاد وان كان صادقا فأيما حلف وام يكن  
ما حلف به من عمره مسلم ولا يعتز به \* قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الرَّاهِدِيُّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْمَعْرُوفُ بِحَوَاهِرِ رَأْدِهِ  
وهذا الذي ذكرنا في التبيين بالله وما أدا استخلاف والطلاق أو العداق وهو ظاهر أو مظلوم  
فمؤدى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق من الوداق أو دوى العداق من عمل كذا أو نوى  
الاحراق فيه كان دافعه بصدق فمما دعى من الله تعالى حتى لا يقع الطلاق ولا العداق  
فيما سببه ومن الله تعالى الا انه ان كان مظلوما لا يأثم اثم العروس وإذا كان طالما بأثم اثم  
العروس وان كان ما نوى صادقا حقيقة قال العدوي في كتابه ما نقل عن ابراهيم ان  
اليمين على بنة المسحوق ان كان الحالف طالما فهو صحيح في الاستخلاف على الماصي لان  
الواجب باليمين كافر بالائتم ومعنى كان طالما فهو آثم في نفسه وان نوى ما يستعمله لعله لا يه  
يواصل به من الله تعالى طلم عمره وهذا المعنى لا يأتي في اليمين على امر في المستقبل فيعتبر  
به الحالف على كل حال كذا في المحيط في السماوي رجل مر على رجل فإراد الرجل ان يقوم  
فقال المارة انه كره يحيرى فقام لا يارم المارشى \* في نوادر ابن سمان عن ابي يوسف رح  
قال لغيره دخلت دار فلان امس فقال سمعنا ان السائل والله لقد دخلتم ايتال نعم وهذا الى  
وكذا لو قال والله ما دخلت فقال نعم \* روى بسره عن ابي يوسف رح قال الآخر ان كلمت  
فلا يا بعدك حر فقال الآخر لا باديك فهو مجيب ان كلم بغيره ان به بحيث كذا في الخلاصة \*  
رجل قال لآخر والله لمعلمان كذا وكذا ولم يهوا سحلاف المحاطب ولا مشورة الممن على  
نفسه فلا شيء على واحد منهما اذ لم يفعل المحاطب ذاك وان نوى القائل الحلف بذلك  
يكون حالفًا وكذا لو قال بالله لتعلن كذا وكذا ولو قال والله لمعلمان كذا وكذا ولم ينو شيئا فهو  
الحالف وان اراد الاستخلاف فهو مستخلف ولا شيء على واحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان \*  
رجل قال لا خروا لله لتعلن كذا والله لتفعلن كذا فقال الآخر نعم ان اراد المبتدئ الحلف  
واراد المجيب الحلف يكون كل واحد منهما حالفًا وان نوى المبتدئ الاستخلاف  
ونوى المجيب الحلف فالمجيب حالف وان لم ينو كل واحد شيئا ففي قوله الله الحالف  
والله مع الواصل الحالف من العدي وان اراد المبتدئ ان يكون مستخلفًا

لا يكون يمينا لان قوله يفسر راد ر قسم لا يكون يمينا فاذا انحلل بين ذكر الله تعالى وبين الشرط  
 ما لا يكون يمينا بصرف واصله لا يكون يمينا كذا في مساوي قاضيه خان \* سئل بحكم الدين عمن قال  
 اكر فلان كاذبا من غير ان يسمي فقال هو بمن موجهة للكمارة اذا حنث فيها ولو قال اكر مني  
 وشعت آية قرآن مرار است اكر اين كاذبا فهو يمينا واحدة ولو قال اكر مني اين كاذبا  
 ويرامخ خوايت وهو فخرانيت وسبك سار كينت ثم فعل لا يلزمه شيء ولو قال هر چه مغان معي كرده اند  
 و جهودان جهودی كرده اند در كردن وی كاذبا فهو يمينا واحدة ولو قال اكر مني اين كاذبا  
 اكر مني اين كاذبا كاذبا فهو يمينا كذا في الظهيرية \* ولو قال اكر مني اين كاذبا  
 و سار سار كاذبا فهو يمينا كذا في المحيط \* امرأة قالت لزوجه اترك اللعب بالسطرنج  
 فقال نعم فقالت انا لمك طالق ان كنت تلعب بالسطرنج فقال الزوج ان كنت اللعب بالسطرنج  
 فقالت ابش هذا انقال الزوج همان كه تو ميگوئی ثم لعب بعد ذلك لا يقع الطلاق كذا في الخلاصة \*  
 سئل بحكم الدين عمن قال هر چه بدست راست گرفت رومی حرام كه فلان كاذبا  
 و كذا لا يحنث لان العرف في قوله هر چه بدست راست گیرد ولا عرف في قوله هر چه بدست راست  
 گرفت كذا في الظهيرية \* واذا قال مذرفتم بانك اكر مني نحو رم فقد قيل انه يكون  
 يمينا اذا نوى اليمين والاصح انه يمينا بدون النية كذا في الدحيمة \* فصل  
 في تحليف الظلمة وفيما ينوي الحالف غير ما ينوي المستحلف \* ذكر في مساوي اهل سمرقند  
 سلطان اخذ رجلا فحلفه ما يرد فقال الرجل مثل ذلك ثم قال كه روز آيد بيايى تعالى الرجل  
 مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يلزمه شيء لانه لما قال با بر دو سكت ولم يقل قل  
 با بر وان لم افعل كذا لم ينقض اليمين ذكر عن ابراهيم النخعي انه قال اليمين على نية الحالف  
 اذا كان مظلوما وان كان ظالما فعلى نية المستحلف وبه اخذ اصحابنا مثال الاول اذا اكره الرجل  
 على بيع ميسر في يده فحلف المكره بالله انه دفع هذا الشيء الى فلان يعنى به بائعه حتى يقع  
 عند المكره ان ما في يده ملك غيره فلا يكرهه على بيعه يكون كما نوى ولا يكون ما حلف  
 به من لا حقيقة ولا معنى ومثال الثاني اذا ان من يمينا في يدي رجل اني اشتريت  
 منك هذا العن بكذا وانكر الذي في يدي به الشراء و اراد المدعي ان يحلف المدعي عليه بالله

عش امرأة دنان الاسرانية والدي حاء والمال رعم ان المال مال امرأة دنان وبحور  
ان يكون مثل الك الاموال تلك المرأة ثم رعمت امرأة الاميران المال كان مال زوجها  
لا يطلق امرأة الى ذلك حتى تترا الحالف ذلك اربعة في العاصي بالسنة بعد دعوى  
صحيحة فيصير الحالف حاد اذا رجل جنب عشر من شاة من باد الى باد وحل حملته العنم في  
بلده فرائه اظهر عشره في حاد به فحاده امرا الخطر انه حاده الا بعشرة وما ترك خارج البلد  
شيأ فحلى ويوى حاده الا بعشرة اي في السرقة وما ترك شيأ في الخارج اي خارج السوق  
قالوا لا يحسن في يمينة لانه يوصى به احمل حطة اكن لا صدق بقاء \* رجل مات وحلى واربا  
ود ما على رجل فيصام الميراث العرم في الدار يحلف العرم انه ليس للمدة في شيء ما ياربا  
ان كان لا يعلم العرم يموت الميراث برحوان لا يكون حادنا وان علم يموت الميراث فالصحيح  
انه يحسن في يمينة \* رجل ذل امرؤكم اكلت من امرى في مال اكلت حذسة وحلف وقد كان  
اكل من امرؤ عشرة لا يكون حاد اركاد او اركاب يمينة يطرق او عناق لا يقع شيء وكذا  
لو قتل لرجل بكم اشهر يب هذا المدة في مال يمينة ويكاف اشهر بكم انمين لا يكون كان يا وواحد في  
على ذلك بطلاق او عناق لا يلزمه شيء وهو طمر ما مال في الحامع ان احلف ان لا يشترى  
هذا الثوب بعشرة فاشهره بانسي عشر حث في يمينة \* رجل هرب في دار رجل فحلى  
صاحب الدار بانه لا يدري ان هروا راد بانه لا يدري في اي مكان هو من داره لا يحسن في  
بمينة \* السلطان اد احلف رجلا انه لا يعام بامرؤك فحلف ثم بذكر انه كان علم بذلك الا انه  
نسي وقت اليمين والرافرجوان لا يكون حادنا لانه ما كان ما لما وقت اليمين \* رجل حلف  
بطلاق امرأته انه ليس في منزله الميلة سرقة وقد كان في منزله سرقة قالوا ان كانت الميرة فليمة يحسن  
لو علم بذلك لا يقول عندنا سرقة لا يحسن في يمينة \* وان كانت كندرة الا انها فاسدة بحيث لا يساؤها  
احدا لا يحسن ايضا في يمينة لانه لا يرد البمس هذه الميرة وان كان بحال ياكلها البعض دون البعض  
حس في يمينة \* رجل زرع ارض امرأته قطننا ثم قال حلال بروى حرام اكر از غلة اين زمين  
بخانه وي ورايه ثم ان امرأته رفعت من ذلك القطن على رأسها لتذهب الى الحلاج  
ودخلت البيت والقطن على رأسها ثم خرجت حث الحالف كذا في القرون فاصبحان \* رجل  
طلبه السلطان لانه يمينه فاحضره واراد استخلافه بانك لا تعلم من غرمائه واقر بانه لا يأخذ

واراد الحب ان لا يكون عليه يمن ويكرن قوله نعم على صبيها ومن غير يمن فهو كما نوى  
ولا يمن على واحد \* وهما كذا في الخلاصة \* وهكذا في الوجير ومخط السرحسى \* ولربما الرجل  
لغيره اقسمت افعلى كذا او قال اقسمت بالله او قال اشهد بالله او قال احاف بالله لفعلى كذا  
وقال في جميع ذلك اقسمت عليك او اشهد عليك او لم يقل عليك والحق في هذه الفصول الثلاثة  
هو المسمى ولا يمن على المحب وان يوبا جميعا ان يكون المحب هو الحافى الا ان يكون المبتدئ  
اراد الاسفهام بعونه احدى ويحود لك وان اراد ذلك فلا يكون مينا على المبتدئ \* رجل قال  
لاخر عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال الاخر نعم ولا شئ \* على القائل وان نوى به اليمن  
ويكون هذا على اختلاف المحب \* رجل قال لامرأته انك فعلت كذا وكذا فقالت لم افعل  
فقال ان كنت فعلت فانت طالق فقالت المرأة ان كنت فعلت فاد طالق قالوا ان اراد به يمن  
المرأة لا تطاق المرأة \* جماعة من العشاق اجتمعوا وكان يصنع بعضهم بعضا فقال واحد منهم  
من صنع بعد هذا صاحبه فاه ربه طالق فله اذ قال واحد منهم بالفارسية بعد ذلك هلا نصفه رجل  
بعد قوله هلا ثم صنع هو صاحبه قالوا لا تطلق امرأة العائل هلا لان هذا كلام فاسد ليس بيمن \*  
رجل قال على المشى الى بيت الله تعالى وكل مملوك ابي حر وكل امرأة لي طالق ان دخلت  
هذه الدار فقال رجل آخر وعلى مثل ما جعلت على نفسك ان دخلت هذه الدار فدخل  
الانبي الدار بارمته المسمى الى بيت الله ولا يبيع الطلاق والعناق كذا في فتاوى فاصبحان \*  
رجل حله اعران السلطان ان لا يعمل غدا عملا ما لم تأت فلان فاصبح الحالف وليس خفيه  
قد دخل على ميت وحول رأسه عن مكانه قبل ان يأنى فلان قال محمد بن سلمة ارجو  
ان لا يحنث فيمنية يكون على غير هذا العمل \* رجل خرج مع الامير في السفر فحلفه الامير ان لا يرجع  
الا بانه فسعطوبة او كبسه فرجع لذلك لا يحنث لان يمينه لم تقع على هذا الرجوع \*  
رجل ساع يضرب الناس بالسعايات والحيات فحلف وقال ان سعت احدا في الزيادة على  
عشرة دراهم فامراته طالق فسعى امرأته في الزيادة على العشرة ذكر الشيخ الامام  
مجم الدين النصفى رحمه الله لا تطلق امرأته كذا في الظهيرة \* السلطان ان اقال لرجل فلان  
امره نزيك فانت فذكر فحلفه بالطلاق ليس عليك مال فلان فحلف وكان عند الحالف اموال

هل يحزبه الصوم احلقت المشائخ كذا في المختار والاصح انه يحزبه التكبير والصوم كذا في  
المسوط \* ان اعطى كل مسكين نصف ثوب او اعطى ثوبا عشرة مساكين من كفاية بمينه  
لم يحزبه من الكسوة فادام يحزبه من الكسوة هل يحزبه من الطعام اذا كان يبلغ مئة مئة طعام عشرة  
مساكين ذكر شيخ الاسلام المعروف بـ **شيخه** رآه ان في طاهر رواية اصحابنا يحزبه يومين ان يكون بدلا  
عن الطعام او لم يسو كذا في الظهيرية \* **الثانسة** والحق من الكسوة لا يجوز ويجوز عن الطعام وفي  
الثوب يعبر حال القاص ان كان يصلح للقاص يحزبه والا لوفال بعض مشايخنا ان كان يصلح لاساط  
الناس يجوز قال شمس الائمة السرخسي وهذا السد بالصواب كذا في الخلاصة \* ان اعطى كل واحد منهم  
عمامة فادام كان يبلغ قميصا او رداء احراه والا لم يحزبه من الكسوة ولكن يحزبه من الطعام اذا  
كانت قيمته مساوي قيمة الطعام كذا في المسوط \* ولو اعطى عشرة مساكين ثوبا او احداهم  
كثير القيمة يصيب كل مسكين منهم اكثر من قيمة ثوب لم يحزبه ثوبه من الكسوة واحدا في  
الطعام ان الكسوة منصوص عليها فلا يكون بدلا عن غيرها ويصلح بدلا عن غيرها كما لو اعطى  
كل مسكين ربع صاع من حنطة وذلك مساوي صاعا من تمر لا يجوز عن الطعام وان كان من حنطة  
نساوي ثوبا يحزبه من الكسوة كذا في الدائع \* من عليه كفاية اذا اعطى ثوبا حاقا  
من كفاية اليمين قالوا لا يحزبه من القيمة لكن ان كان بحال يمكن الاستماع به في نصف مئة  
الحديد لا يجوز ان علم انه ينفع بالحديد مئة اشهر وهذا الثوب اربعة اشهر اكثر مئة الحديد  
يحزبه كذا في مساوي قاصيخان \* ولو اعطى مسكينا واحد عشرة اذواب في مرة واحدة  
لم يحزبه كما في الطعام وان اعطاه في كل يوم ثوبا حتى استكمل عشرة اذواب في عشرة ايام  
اجزاه كما في الطعام وان اعطى مساكين عددا واداه قيمة تبلغ عشرة اذواب احراه من الكسوة  
باعتبار القيمة كما لو اوى الدراهم وان لم تبلغ قيمته عشرة اذواب وباعت قيمة الطعام اجزاه من الطعام  
ولو اقام رجل البيعة عليه انه ملكه واخذه فعليه استقبال التكبير ولو كسا من رجل بامر مئة  
مساكين اجزى منه وان لم يعط عنه ثوبا ولو كسا هم بغير امره ورضى به لم يحزبه ولو اعطى  
من كفاية امانه في اكلان الموتى او في بناء مسجدا او في قضاء دين ميت او في حق رقبة لم يحزبه  
وان اعطى منها اثنى المبل منقطعا به اجزاه \* ولو كانت عليه ثوبان كسا مئة مساكين  
ثوبين عليها اجزاه من يمين واحد في قول ابن حنبل والى يوسف بن جراح اذا كسا مسكينا

منهم شيئاً يعمر حق وفيه ضرر كثير بالمسلمين لا يسعه ان يحلف وهو يعلم ولا يمكن الحيلة ان يذكر اسم الرجل الذي يطلبه السلطان وينوي غيره وهذا صحيح عند الخصاف وان لم يصح في ظاهر الروايات فان كان الحالف مظلوماً يعني بقول الخصاف \* وفي طلاق العاوي رجل ادعى على انسان ما لا يحل له القاضي ما له عليك كذا بعد ما بكر حلف واشار باصبعه في كفة الى رجل آخر انه ليس له عليه شيء صدق ديانة لا قضاء كذا في الخلاصة في الفصل الخامس والعشرين من كتاب الایمان \* فصل في الكفارة \* وهي احد ثلثة اشياء ان قدر عنق رقعة بحرى فيها ما يحزى في الظهار او كسوة عشرة مساكين لكاواحد نوب فما زاد وادناه ما بحر رقية الصلوة او اطعامهم والاطعام فيها كالاطعام في كفارة الظهار هكذا في الحاوي للقدسى \* وعن ابى حنيفة وابى يوسف رح ان ادنى الكسوة ما يستمر عامته بدنه حتى لا يحور السراويل وهو الصحيح كذا في الهداية \* فان لم يقدر على احد هذه الاشياء الثلثة صام ثلثة ايام متتابعات وهذه كفارة المعسر والاولى كفارة الموسر وحدث السار في كفارة اليمين ان يكون له فضل على كفاهه مقداره ما يكفر عن يمينه وهذا اذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه اما اذا كان في ملكه عين المنصوص عليه وهو ان يكون في ملكه عبد او كسوة او طعام عشرة لا يجوز ان يصوم سواء كان عليه دين او لم يكن واذا لم يكن في ملكه عين المنصوص عليه فحينئذ يعتمر العسار واليسار كذا في السراج الوهاج \* ثم اعتبار العقرو العمی عندنا عند ارادة التكفير ولو كان موسراً عند البحث ثم اعسر عند التكفير اجراه الصوم عندنا وبعبكسه لا يجزیه كذا في فتح العدير \* والكفاف منزل يسكنه وثياب يلبسه وبستر ممرته وقوت يومه كذا في فتاوى قاصيخان \* وان كان له مال غائب اوله دين على الناس ولا يجد ما يعتق ولا ما يكسوا ولا ما يطعم اجزاه الصوم هكذا ذكر محمد رح \* قالوا باويله في مسئلة الدين اذا كان الدين على معسر لا يقدر على الاداء ما اذا كان على ملي يقدر على الاداء وان تقاضاه قدر عليه لم يجز الصوم كذا روى ابن سماعة عن محمد رح وكذلك قالوا في المرأة اذا الزمتها الكفارة ولا مال لها ولها على الزوج المهر وزوجها قادر على الاداء اذا اخذته بذلك لم يجزها الصوم ولو كان له مال وعليه ديون كثيرة مثل ماله او اكثر جاز الصوم

فمن يكون يميناً ومالاً يكون \* في الكفارة

في هذه الاشياء لو شاءوا وراها في الارض لكانت دكة من دكة من داهية اعطاهم  
عشاء هم يلمسوا او دراهم او احدى واو عشرين هم اعطاهم مدام من حيلة احراء  
والهشام من مستودع او عديم مسكة احدى من داهية من داهية من داهية  
واوصاهم من كاهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
كدا في اسراج الاربعة من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
في الميسوط انما انطوى كاهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
اعان عاههم مدام من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
الرق من كاهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
عشرة من كاهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
عنداني حاهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
منسوخ من طعم من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
لاصير كاهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
والاود من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
ومحمد من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
الاخرى الصوم في داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
او يومين روم في اليوم الثالث ونظر ارمه الاسراف وكذا في الربة اذا احصيت في لا ام الله  
كدا في الطهيرة ان وجد داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
من روم روم في طهيرة من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
الاخرى وكساه من انما لدان على نوع من هذه الانواع يدان في الكفارة مطلما فيكون  
الحكم في كل ما كاهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
الميسوط ولو كاهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية من داهية  
القرن والمستعنى في قول ابي حنيفة رح كذا لانه بمنزلة المكاتب \* اذا صام المكفر يومين ثم وجد  
في اليوم الثالث ما يطعم ويكسو ام يجز الصوم وعليه الكفارة بالا طعام او الكسوة وان صام المعسر  
يومين ثم وجد في اليوم الثالث ما يعتق فعليه النكفر بالمال والاولى ان يتم صوم يومه وان افطر





اورد عا ئبى لا يخرج عنه بالكفارة كذا في المسوط \* وبنارته عين به اسمى كذا في داوى قاضحان \*  
 وان علق بشرط لا يرد كونه كحول الدار ونحوه بتغيير بين الكفارة وبين عين ما انزله وروى  
 ان ابا حنيفة رح رجع الى التمسرا ايضا \* وبهذا كان يعنى اسمعيل الراشد قال رضى الله عنه  
 وهرا حنبارى ايضا كذا في المسوط \* وهذا التفصيل هو الصحيح كذا في الهداية \* وادال الله  
 على ان اصى لزمته ركعتان وكذا ان ال اصى صليوة او قل نصف ركعة ان قال الب ركعات  
 لزمه اربع كذا في الحاوى القدسي \* ادصا ر دعوى لا يار ه شىء راو در ان اصى اعمر وارة  
 او عبادا يلزمه الصلوة واو در ان اصى الظهر ثمان ركعات ان قال ان رزقنى الله مائى درهم  
 فعلى ركوبها عشرة لم يلزمه الا الظهر والاحمست درهم كذا في محيط السرخسى \* احاد اصحاب ارجح  
 فمن بدر صوما او صلوة في موضع بعينه مثل ان يصدق بمدرج ان اصى صوم واصلى في اى  
 موضع شاء كذا في السراج الزجاج \* ومن اوجب على مسددا وى عد اصى اليوم احدا  
 ابى حنيفة وابى يوسف رح وان ارحب ان يصدق عد بدر اهم بمصدق بها اليوم اجزا في  
 قولهم كذا في الحاوى القدسي \* الترم بالمدر باكثره ما يملك ربه ما يملك في المحار كمن قال  
 ان يعلب كذا فاعلمه الى صدقه واس ادا مائة دناى الوجير المكردى \* وان كان عدده عريض  
 او حاد م داوى ما به فانه يبيع ويتصدق وان كان يساوى دسرة بمصدق دسرة وان ام كن  
 عدده شىء فلا شىء عليه كذا في داوى قاضحان \* ولو قال الله على ان احدى هذه الساة وشى  
 مملوكة العبر لا يصح النذر ولا المرمه شىء وان على اليمين بعدد ما يواو يار به الكفارة بالحيث  
 ولو قال والله لا هدين هذه اشارة بنقده يمينه كذا في المحيط \* وكذا لو قال لا هدين هذه الساة والمسله  
 بجا لها يلزمه كذا في الوجير المكردى \* وان نذر بما هو معصية لا يصح بان يعلبه يلزمه الكفارة \*  
 ولو نذر ذبيح ولده يلزمه الشاة استحسانا ولو نذر بلعظ القتل لا يصح ولو نذر دية العمد عند محدر رح  
 يصح وعند هما لا يصح وفي ذبيح الوالد والوالدة من ابى حنيفة رح روايتان والا يصح انه لا يصح  
 النذر كذا في محيط السرخسى \* وان نذر بذبيح ابن ابنة فقيه راو بتان من ابى حنيفة رح  
 في احدى الروايتين لا يلزمه شىء وهو الاظهر \* واد ا حلف بالنذر فان نوى شيئا من حج او عمرة  
 فعليه ما نوى وان لم يكن له نية فليكن كذا في بين وان حلف على معصية بالنذر فعليه كفارة يمين  
 ان كان النذر في ما لم ينو شيئا ما ولم يرمد ا عليه شيئا فليكن كذا في محيط السرخسى \* وكذا

كتاب الامان . ( ٩٠ ) فيما يكون يسنا ومالا يكون \* في الكفارة

ولا تصدأ كذا في المسوط الشمس الائمة السرحسى \* المرأة اذا كادت معصرة فليزوجهها من الصوم كذا في السحرة السرة \* وان صام العبد عن كفارة بمئة تعيق قبل ان يفرغ منه واصاب ما لا لم يحره الصوم ولو صام رجل ستة ايام عن يمينه احزاة وان لم ينو ثلثة ايام لاكلوا حدة وان كان عند طعام احدى الكبار سن صام لا حدة لهما لم اطعم الاخرى لم يحزاة الصوم وعليه ان يعد الصوم بعد المكبر والطعام \* ولا يجوز صوم احد عن احد في كفارة او غيرها كذا في المسوط الشمس الائمة السرحسى \* وان رجلا وجب عليه كفارة بيمين فلم يجد ما يعيق ولا ما يكسور ولا ما يطعم عشرة مساكين وهو شيخ كبير لا يقدر على الصوم ولا مطمع له فيه ارادوا ان يطعموا عنه من صوم كل يوم مسكينا او مات فوصى ان يقضي ذلك عنه لم يحزان يطعموا عنه ولا يحزونه لان يطعم عشرة مساكين وان لم يوص واحبوا ان يكفروا عنه لم يحزهم اقل من اطعام عشرة مساكين او كسوتهم ولا يجوز لهم ان يعيقوا عنه كذا في السراج الوهاج \* رجل اعق رقبة عن كفارة بيمين بنوى ذلك بعلمه ولم ينكلم بلسانه وقد تكلم بالعق اجزاة كذا في المسوط \* رجل حلف ان لا يعمل كذا فنسى انه كيف حلف بالله او بالطلاق او بالصوم قالوا لاشيء عليه الا ان يذكر كذا في ماوى قاصحان \* سئل محمد بن شجاع عن رجل يقول كنت حلفت بالطلاق ولا ادري اكنت مدركا حالة اليمين او غير مدرك قال لا حث عليه ما لم يعلم انه مدرك انذاك رجل قذف امرأة رجل فقال الزوج هي طالق ثلثا ان لم تبين زناها اليوم فمضى اليوم ولم تبين يبع الطلاق والنمين اما يكون باربعة شهود او باقرارها \* رجل اخذ ثوب امرأته وذهب به الى الصباغ ليصبغه فقالت امرأته انما ذهبت به لتبغفه فعصب الزوج وقال ان صبغته فانت طالق ثم صبغ الصباغ بعد ذلك لا يحث كذا في الظهيرية في المقطعات \* ومن مات او قتل وعليه كفارة يمين لا يسقط وكفارة الظهار كذلك حكى عن الفقيه ابي بكر البلخي رح هكذا وقال الفقيه ابو الليث رح كفارة الظهار تسقط بخلاف كفارة اليمين كذا في المحبط \* ان قدم الكفارة على الحنث لم يحز ثم لا يسترد من المسكين لوجه صدقة كذا في الهداية \* وما ينصل بذلك مسائل النذر \* من نذر ذرا مطلقا فعليه الوفاء به كذا في الهداية \* ولو جعل عليه حجة او عمرة او صوما او صلوة او صدقة او ما اشبه ذلك مما هو طاعة ان عمل كذا فعل لم يمه ذلك الذي جعله على نفسه ولم يجب كفارة اليمين فيه في ظاهر الرواية عندنا \* وقد روى عن محمد بن ج قال ان طلق النذر بشرط لم يكره كذا ان شئ الله من يضي

وهو لا ينوي عشرة وإنما ينوي ان يعطي واحدا ثم يكفي عشرة اخرى ولو قال لله على اطعام العشرة  
ثم اجرالا ان يصرف الى عشرة هذه الخمسة في المستحق كذا في المحيط بدر الصديق على الف  
مسكين فتصدق على مسكين القدر الذي اخرج من العبد كذا في الارواح بالانصاف الحجة \*  
ولو نذر بهذا الدرهم بمصدق بعشرة من يده اذ كان في يوم القدر نذر ولو قال الله على ان اعطى  
هذه الرقعة وهو يملكها يعلم ان في ذلك زواجا من ياد لكن لا يجوز الا ان يصرف كذا في الخلاصة \*  
في المنتقى اذا قال لله على متق خمسة مائة من عبياء ام نذر ولو قال والله ان اعطى خمسة  
فأعطى عبياء مائة في يمينه كذا في المحيط ولو قال الله على ان اعطى حرة او ان تصدق بلحمة نذرت  
مكاتبه سبع شياء حاز كذا في الخلاصة \* قال هذا المبرور من احمد الجارني عن رجل قال  
ان صليت ركعة فإله على ان اصدق بدرهم وار صليت ركعة من داله على ان اصدق بدرهم من  
وان صليت ثلث ركعات فإله على ان اصدق في ثلثة دراهم وان صليت اربع ركعات فإله  
على ان اصدق باربعة دراهم بضاني اربع ركعات قال اربعة دراهم كذا في اليهمة \*  
ذكر عيسى بن ابيان في برادره ان سمعته في الوصايا من محمد بن روح بن موسى بن زر وعنه عنده  
ورأته فان نذر على شرائه فإله ان يشتره ويملكه فان نذر وام نذر على شرائه فإله ان يشتره  
ويملكه فإله ولا يجزئ ان يصدق بقيمة او ثمنه قال في الجامع اذا قال الرجل ان كان ما في يدي  
دراهم الالفنة بجمع ما في يدي صدقة في المساكين واداني يده خمسة دراهم او اربعة دراهم  
الصدق بشيء ولو كان ستة صاع الزم ان تصدق بجمع ما في يده ولو قال ان كان في يدي من الدراهم  
الالفنة بجمع ما في يدي صدقة في المساكين واداني يده خمسة دراهم او اربعة دراهم بجمع ما  
في يده ولو قال ان كان ما في يدي من الدراهم الالفنة بجمع ما في يدي صدقة في المساكين واداني يده  
خمس دراهم او اربعة دراهم لا يلزمه ان تصدق بشيء ولو قال ان كان في يدي اكرم من ثلثة دراهم  
فهي في المساكين صدقة فاداني يده خمسة دراهم او اربعة دراهم بجمع ما في يده كذا في المحيط \*  
ولو قال كل بزر بذره او رصيته في البحر فهو صدقة فان كان الذي بذره ملكه يوم حلف صم النذر  
ويتصدق بمثله او بقيمة بخلاف كل ثوب اخرقه لان بالاحراق لا يبقى ولو قال ان آجرت  
عبدى هذا الاجر صدقة فكل الاجر تصدق بمثله والحيطة ان يبعثه ثم يؤجره بامر المولى  
فمنها النذر ثم يبعثه ويؤجره لا يلزمه شيء وكذا في ثوب ان لم يصب هذا الثوب او هذا الحلي

كتاب الابهان ( ٩٢ ) فَمَا يَكُونُ يَمِينًا وَمَالًا يَكُونُ \* فِي الْكَفَّارَةِ

ان ائوي صدقة ولم ينو عدد اعوليد اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من الحنطة  
كداني المبسوط \* رجل قال هزار درهم ازال من مدوشان داده وهو مدان يقول  
ان فعلت كذا معك انسان فله ان تصدق احتياطاً وان كان ذلك طلاء او عبا قال يرفع  
شيء \* رجل قال ان كذبت كذابه بمال او بنفس فله على ان اتصدق بفلس ثم كفيل بمال او بنفس  
بلزمه المصدق بفلس \* رجل قال ه الى صدقة على فقراء مكة ان فعلت كذا فحدث وصدق  
على فقراء بلخ او بلدة اخرى جازوا يخرج من المدر \* رجل قال ان يحوت من هذا الاعم الذي  
اذا فيه وعلى ان اتصدق بعشرة دراهم حنزا فتصدق بعين الحمر او شمنه بجزبه \* رجل قال  
ان زوحت اذني فالف درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم وزوج ابنته ودفع الالف جملة  
الى مسكين واحد حار \* رجل قال ان برئت من مرضى هذا نحت شاة فسر الالبزمه شيء  
الا ان يعزل ان برئت فانه على ان اذبح شاة \* رجل قال ان اتجرت برأس مالي وهي الف  
درهم فزرقتني الله بما الى سبها ربحا اخرج حاجا لله تعالى فاجرو لم بفضل له كنش شيء قالوا  
بهذا الذر لا بلزمه شيء \* رجل قال ان فعلت كذا فله على ان اصيف جماعة قرايتي  
فحدث لا بلزمه شيء \* ولو قال الله على ان اطعم كذا او كذا بلزمه ذلك \* رجل قال مالي  
هبة في المساكين لا يصح ذلك الا ان يسوي الصدقة كذا في فتاوى قاضى خان \* ان رزقى الله تعالى  
اهراً موافقة فله على صوم كل خميس قالوا فالموافقة هي القاعة الراضية بما ينفق عليها المارلة  
ما يريد منها من المنع كذا في الوحز للكردي \* ندان يتصدق بد ينار على اغنياء ينبغي  
ان لا يصح وقيل يصح ان يصح اذا نوى ابن السبيل كذا في جواهر الاحلاطى \* ان احمل الرجل  
الله على نعمة طعام مساكين فهو على ما نوى من عدد المساكين وكيل الطعام وان لم يكن  
له امة فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في المبسوط \* ولو قال لله  
على اطعام مسكين في الاستحسان يلزمه نصف من حنطة او صاع من تمر او شعير ولو قال لله  
على ان اطعم عشرة مساكين ولم يسم مقدارا الطعام فاطعم خمسة ام يحز ولو قال لله على  
ان اطعم هذا المسكين هذا الطعام فاطعم هذا الطعام مسكناً آخر اجزاه ولو قال لله على ان اطعم  
هذا المسكين ثلث درهمين ذلك فلا بد ان يطعم ذلك المسكين ولو قال لله على اطعام عشرة مساكين

دون المشركى كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \* الباب الثالث في اليمين  
على الدخول والسكنى وغيرهما \* الاصل ان الاطواط المسماة في الامان مبنية على العترة  
عندها كذا في الكافي \* ولو حلف لا يدخل حلا يسا يدخل مسجدا او دعة او كنيسة او بيت دار او دخل الكوفة  
او حماما او دهليرا او طاعة دار لا يحسث وقيل الحرات المذكورة مسئلة الدليل في دهر يكون خارج  
باب الدار فان كان داخل البيت ويمكن فيه البتة يحسث والصحيح \* الطاق في اذات  
لان الدهلير لاسات فيه عادة سواء كان خارج الباب او داخله كذا في الدائع \* وان دخل  
صفة يحسث ونيل هذا اذا كانت الصفة ذات حرائط او دعة وكذا كات صفتهم وتدل الحرات  
يجرى على اطلاقه وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل هذا المسجد ما يهدم  
فبني دارا لم يهدم يهدم مسجد او دخل لم يحسث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذا المسجد  
مدخل بعد ما يهدم او بعده انبي مسجد آخر حث كذا في شرح الجامع الكبري والصبري  
واو حلف لا يدخل دار جارة هذه يريد في الدار المحلوف عاين من دار اخرى مدخل الزبارة  
حسث وتيل لا يحسث ولو كان دارا حث بالاحكام واو حلف لا يدخل مسجد او يريد  
فيه مدخل بل ان الزبارة حث كذا في الاحكام \* رجل حلف لا يدخل هذا المسجد يريد منه  
طائفة من دار يحسث المسجد مدخل الزبارة لا يحسث ولو حلف لا يدخل مسجد يهدم  
والمسئلة بما لا يحسث وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار يريد فيها مدخل الزبارة لا يحسث  
وان قال دار ولان مدخل الزبارة حث كذا في فتاوى قاضي خان والظاهر \* حلف  
لا يدخل مسجد انما على سطحه المختار ان لا يحسث بالقيام عليه اذا كان الحال عسفا  
وعليه العموم كذا في حواهر الاحكام \* ولو حلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد ما يهدم  
وصارت صحراء حسث واو حلف لا يدخل هذه الدار فخرقت ثم بنيت اخرى قد حلفا يحسث  
وان جعلت مسجدا او حماما او بستانا او بنى بيتا فدخله لم يحسث وكذا اذا حلفا بعد ان يهدم الحمام  
واشباهه كذا في الهداية \* ولو حلف لا يدخل دارا فدخل بعد الهدم لا يحسث وان جعلت مسجدا  
او حماما او بستانا فدخله لم يحسث وكذلك لو كانت دار صغيرة فجعلها بيتا واحدا وشرع بابا الى الطريق  
اولى دار اخرى او جعلت دارا اخرى بعد ما جعلها بستانا او صارت بحرا او نهرا لا يحسث  
كذا في محيط الرخسى \* ولو حلف لا يدخل هذا البيت او بيتا فدخله ولا بناء فيه لا يحسث ولو بنى

كتاب الامان . ( ٩٢ ) فيما يكون بمينا وما لا يكون \* في الكفارة

في يدك او مارت عندك فمذه هدى فالخدمة ان يهدى ثم نلست منحل اليه من ثم نرجع في الهبة  
كذا في العتابة \* قال ابو يوسف رح في رجل قال ان بعثت عبدي هذا فقسمته صدقة  
في المساكين فباعه ووجد المشتري بالعبد عينا وكان ذلك قبل ان يتعا ايضا فرد  
وليس على المائع ان يصدق به ولو كان بقا ايضا ثم ردا اعيد بذاك والتمن دراهم او دينار  
كان عليه ان يصدق بمثله وان كان التمن عرضا فان كان الرد بحكم لم يتصدق بشيء  
وان كان بحكم تصدق بقيمة ولو كان المشتري قد قبض العبد الا انه لم يسلم التمن حتى رد العبد  
بالعب نقضاء وليس على المائع ان يتصدق بشيء من اي جنس كان التمن وان كان ردة  
بتمت قضاء بصدق بمثله ولو كان المائع قص التمن والتمن عرض ولم يسلم العبد الى المشتري  
حتى ذاك العبد في يده رد التمن على المشتري ولم يتصدق بشيء وان كان التمن دراهم او دينار  
بصدق بمثلها ولو اسحق العبد نيل البعض او بعه رد التمن بعينه من اي جنس كان وليس  
عليه ان يتصدق بشيء منها او بغيره فحق هذا العبد من كفارة فكفرا لا طعام بطل النذر وكذلك  
ليرد ان يهدى هذه الدية عن جزاء الصبي الذي اعلم به صام او اطعم او بذرا ان يكسو  
بهذه الاثواب من كفارة فاطعمهم بطل النذر وان كان الطعام لا يبلغ قيمتها تصدق بالعسل كذا  
في المحيط \* ولو قال ان بعك بهذه الدراهم وبهذا الكرفها صدقة فباعه بهما تصدق بالكر  
اد اقص ولا يتصدق بالدراهم لان البيع ليس سبب ملك هذه الدراهم الا اذا كانت الدراهم  
في يد البائع يملكها بلعظ البيع فليمره التصديق ولو قال ان اشتريت بهذه الدراهم او وهبتك  
هذه الدراهم فاشترى بها او وهبها وهي في يده يلزمه التصديق بها او بمثلها ان سلمها لغيره كانت  
في ملكه وقت الحنث حتى لو كانت في يد البائع وقت الشراء او في يد الموهوب له وقت الهبة  
لا يلزمه شيء كذا في العتابة \* ولو صدق يمينه على الشراء بان قال ان اشتريت هذا العبد بهذا الكر  
وبهذه الالف فهما صدقة في المساكين فاشترى بهما لمره التصديق بالالف ولم يلزمه التصديق  
بالكر وفي المنتقى اذا اراد الرجل ان يشتري عبدا من رجل بالالف درهم فدفعت الف درهم الى  
صاحب العبد ثم حلف وقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الالف درهم وشار الى الالف المدفوعة  
فهذه الالف في المساكين صدقة وقال صاحب العبد ان بعثت هذا العبد بهذه الالف فهي في المساكين  
صدقة وشار الى تلك الالف ثم ان صاحب العبد لم يملك الالف على البائع ان يتصدق بها



روى عن محمد بن روح ولو ان حل رأسه ولم يدخل قدميه لا يحنث وكذلك لو انزل شيئاً بعد ذلك  
في الحائط \* ولو ان حل رأسه واحد من قدميه حنث ولو رجا الحائط لم يحنث في المشي الى  
بعد وفا بهنث وراق وقع في الدار احتلوا فيه الصبح ان لا يحنث وان دنا من الاربعين واوتعتنه  
في الدار احتلوا فيه الصبح ان لا يحنث ان كان لا يسمع الا من سمع وان ادخله انسان ذكرها  
فخرج منها لم يحنث بعد ذلك مستجارا احتلوا فيه وهو الذي قال ان لا يحنث كذا في الظاهر \*  
ولو حل في لا بد حل هذه الدار الا حذر ان قال ابن سعد بن عيسى عن ابي يوسف رح ان كان دخل  
وهو لا يريد الجلوس ان لا يحنث وان دخل بعد من مضى من الناس لم يحنث \* وان دخل  
لا يريد الجلوس ثم بدا له بعد ما دخل فجلس لا يحنث وان كر في الاصل لا بد حل هذه الدار الا  
عابر سبل ودخلها لم يحنث فيها او لم يصب فيها او لم يصب فيها او لم يصب فيها او لم يصب فيها  
يحنث ولكن ان دخلها مستجارا ثم بدا له فجلس لا يحنث لان عابر السبل هو الحذر بان دخلها  
بعبر اجتياز حنث في الا ان نوى لا بد حلها ثم بدا له فجلس لا يحنث في الا ان نوى لا بد حلها  
في البدائع \* اذا حل في لا بد حل من باب هذه الدار وحل من غير الباب لم يحنث وان تقب  
يا بالآخر فدخله حنث ولو من ناك الباب في اليمين لم يحنث في غيره وهذا ظاهر واوام يمينه  
ولكن نوى ناك لا يدين في القضاة كذا في الحائط \* ولو حل في لا بد حل هذه الدار او داره لان وحده  
سدا باتحت تلك الدار وحده حل الفاء لا يحنث وان كانت الفاء موضعها مكشورة في الدار  
ان كان الا يكشف كثير بحيث يستسقى اهل الدار منه \* اذا بلغ لك الموضع يحنث وان كان  
يسير لا ينتفع به اهل الدار بما هو لضيء الفاء لا يحنث كذا في الاختلاصة \* ولو قال الرجل عدده  
ان دخل هذه الدار الا ان ينسى فكذلك حلها باسيا ثم دخلها ان اكرالا يحنث \* او قال ان دخل  
هذه الدار الا باسيا فكذلك ان دخلها ان اكرالا يحنث كذا في البدائع \* ولو حل في لا بد حل هذه الدار  
وهو فيها فمكث فيها اياما لم يحنث حتى يخرج ثم يدخل استحسانا كذا في الكافي \* قال ابن سماعة  
عن محمد بن روح في رجل قال عدي حران دخلت هذه الدار دخلة الا ان يأمرني فلان فامرته فلان مرة  
واحدة فانه لا يحنث ان دخل هذه الدخلة ولا بعدها وقد سقطت اليمين ولو قال ان دخلت هذه الدار  
دخلة الا ان يأمرني فلان فامرته فدخل ثم دخل بعد ذلك فانه لا يحنث ولا بد هذا  
من الاسري كل مرة كذا في البدائع \* في شرح الكرخي روى ابن سماعة عن ابي يوسف رح

كتاب الامان ( ٦٦ ) في الممنوع على الدخول والسكنى وغيرهما

في آخره حديث لا يحسن انصافا في المعين وفي غير المعين يحسن ولو انهم دم السقف وحيطانه وائمة قدخله  
يحسن في المعين ولا يحسن في المذكر كذا في البدائع ٢ رجل جالس ان لا يدخل هذه الدار بدخلها راكبا  
او ماشيا او محمولا بامر حنث كذا في الظهيرية \* وان كانت الدابة قد نفلت وهو راكبا  
لا ينطبق اما كما حدثت الدار فانه لا يحسن هكذا في المحيط \* وان احتمله غيره فانخله بغير  
امره لم يحسن سواء كان راسيا بذاك بعلية او ما خطا وسواء كان قادرا على الامتناع او لم يكن قادرا  
فلما عند عامة مسائله رزح وهو الصحيح وسواء ادخله من بابها او من غيره كذا في البدائع \*  
ولو حاق لادخل هذه الدار فقام على حائط من حيطانها حنث في يمينه وكذا لو قام على سطح الدار  
ويقال هذا في غيرهم ام في عرفنا الصعود على السطح والحائط لا يسمى دخولا فلا يحسن فيه والصحيح  
حواب الكتاب كذا في شرح الجامع الصغير لعاصم \* لو حلف ان لا يدخل هذه الدار منزل  
من سطحها او صعد شجرة واعصابها في الدار فقام على غصن لم يسقط لسقط في الدار حنث وكذا  
لو قام على حائط منها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العسل ان كان الحائط مشتركا بينه وبين  
جاره لا يكون حائطا وهذا اذا كانت اليمين بالمرئية وان كانت بالغا رتبة فارقت شجرة  
اغصانها في الدار وقام على حائط منها او صعد السطح لا يحسن في يمينه وهو المختار لان هذا لا يعد دخولا  
في العجم كذا في فتاوى قاضيين \* العلو اذا لم يكن طريقه في سفاه وانما كان في دار اخرى تحت  
سفله فهو من الدار الهى طريقه فيها كذا في المحيط \* وان وقف في طاق الباب بحيث اذا  
اغلق الباب يبقى خارجا لم يحسن كذا في الكافي \* ولو قام على كنف على شارع او طلة شارع  
ان كان مفتحا الكنف او الطلة في الدار كان حائطا وان قام على اسكفة بابها تحت الطاق ان كانت  
الاسكفة بحيث لو اغلق الباب كانت الاسكفة خارجة لا يكون حائطا وان كانت داخلية كان حائطا  
ولو ادخل احدى رجله لا يكون حائطا قبل هذا اذا كان الداخل والحارج متماويين فان كان  
داخل الدار منهبطا فادخل احدى رجله كان حائطا لان اكثره بصير دخلا وقال الشيخ  
الامام شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لا يكون حائطا كذا في فتاوى قاضيان \* هذا اذا  
كان يدخل قائما اما اذا كان مستلقيا على ظهره او بطنه او جنبه فتدحرج حتى صار بعض بدنه  
داخل الدار ان صار الاكثر داخل الدار بصير دخلا وان كان ساقا خارج الدار هكذا

روى من

تركسنان فهو اسم الولاية كذا في المحط : اذا حاق لا يدخل في عدد السكة من محل دار اى داك  
السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة ذل العمية ابوبكر الاسكاف هذا الى عدم الحجب  
اقرب وقال العمية ابواللب هذا الى الحجب اقرب وفي الواو الحجة في العبري وفي الطائفة  
والصحيح انه لا يحجب اذا لم يخرج الى السكة كذا في النازحانية و لرحاى لا يدخل سكة فلان  
قد حل مسكنا في تلك السكة لا يحجب وهو المحار كذا في السكنا والرحاى  
لا بد حل دار فلان ولم ينوشه اذ حل دار السكة فلان داره او داره او داره او داره او داره او داره  
في يمينه وان حل داره ملوكة اعلان ولان لا يسكنه احب من المار كذا في الدحل من اعلان  
قد حل سكة او فلان فيه ساكن باعارة او باجارة كان حائبا كذا في ماوي واصحابه ان انا  
لا يدخل دار اعلان يدخل داره تد آخرة او غيره وال محمد ربح يحجب وان لا يدخل سكة اعلان  
قد حل داره او داره قد آجرة فان كان فلان ممن انه حابوت يسكنه فانه لا يحجب بدو حل داره او داره  
وان كان المار ف لا بد لا يعرف يسكنه حابوت يحجب لا يعلم انه اراد اصابته املك لا صاغة  
السكنى \* وان حاق لا يدخل داره ولا يدخل داره ولا يدخل داره ولا يدخل داره ولا يدخل داره  
وان لم يكن ساكنا لا يحجب كذا في الدائع : ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا داره لا يدخل صحن  
داره لا يحجب حتى يدخل البيت قالوا هذا على عرف دارهم فانه في عرب داره الدار والسكنا  
واحد فادخل صحن الدار يحجب وما به المتوى \* رجل جالس في بيت من المار فدخل  
ان لا يدخل هذا البيت واليمن على داك البيت الذي كان جالسا فيه لان ما وراء ذلك يسمى  
منزلا وداره اذا ان كانت اليمن بالعربية اما اذا كانت بالعربية واليمن على داك المنزل  
وتلك الدار فان قال عمت ذلك المست الذي كنت جالسا فيه صدق رواية لان شاء لان  
في الفارسية خانه اسم للكل وللبيت اسم خاص كقوله تافاه وكاشانه وزماني هذا اذا  
لم يشر الى بيت بعينه فان اشار الى بيت والعبرة للاشارة \* رجل حلف لا يدخل دارا يشترها فلان  
فاشترى فلان دارا وباعها من الحالف فدخل الحالف لا يحجب ولوا شترى فلان دارا فوهها  
من الحالف فدخل الحالف يحجب لان حكم الشراء الاول مرفوع بالشراء الثاني ولا يرفع بالجهة  
كذا في فتاوى فاضلان \* حلف لا يدخل دار فلان وله دار سكنها وداره فدخل داره لا يحجب  
اذا لم يدل الدليل على داره فله في محيط السرخسي \* لو حلف لا يدخل دار

في رجل قال لا حروا الله لا تدخل دارك هذه احد الموم نهدي على عمر رب الدار ان دخل رب الدار  
لا يحنت وان دخل غيره حنت وان دخلها التحالف حنت انصا كذا في شرح الجامع الكبير  
للحصرى في باب الحنت في الممن ما يكون على التحالف وما يكون على غيره \* ولو حلف لا بطاً  
هذه الدار بقدمه ودخلها راساً يحنت ولو حلف لا يضع قدمه في هذه الدار ودخلها راساً يحنت  
وان كان نوي ان لا يصنع قدمه ماشياً فهو على ما نوي حقيقة وكذلك اذا دخلها ماشياً ودخلها  
اولاً حذاء عليه كذا في الدائع \* اذا قال ان وضعت قدمي دار فلان فكذا فوضع احد ي رجله  
في داره لان الحنت على ما هو ظاهر الرواية كذا في المحبط \* رجل حلف ان لا يدخل محلة كذا  
فدخل دارها با ناس احدهما معصوح في تلك المحلة والاخر مفتوح في محلة اخرى حنت في  
بسنه \* رجل حلف ان لا يدخل باح فهو على المصردون العري ولو حلف لا بد حلة مدينة باح  
فما لم يسم على المدينة ورصدها لان الرص يعد من المدينة وان اراد الحالف المدينة حاصدها  
على ما نوي ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل اراضي القرية لا يحنت ويكون الممن على  
عمرائها وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا يكون الممن على العمران لان البلدا سم لها هو داخل  
الربض \* ولو حلف ان لا يدخل بعد ان فم من اى الجانبين دخل حنت ولو حلف ان لا يدخل  
مدينة السلام لا يحنت ما لم يدخل من ناحية الكوفة لان اسم مدنها لا يسمونها مدينة  
السلام لا \* ولو حلف لا يدخل الري ذكر شمس الائمة السرخسى رح في شرح الاجارات  
ان الري في ظاهر الرواية يتناول المدينة والنواحي قال محمد رح اما سمرقند وازجند اسم  
للمدينة حاصتها والسعد وقرغان وفارس اسم الامصار والقرى \* رجل حلف ان لا يدخل العرات  
فركب سفينة في الفرات او كان على العرات جسر فمر على الجسر لا يحنت ما لم يدخل الماء كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يدخل البصرة فدخل شيئاً من قرانها يحنت \* ان حلف  
لا يدخل بغداد فمر بها في سفينة قال محمد رح يحنت وقال ابو يوسف رح لا يحنت وعليه  
الفتوى كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف لا يدخل كورة كذا او راساً في كذا فدخل  
في ارضها حنت وقد قيل بان الكورة اسم للعمران ايضا وهو لا يظهر واختلاف المشايخ رح في  
بحار والفتوى على ان اسم العمران واما شام اسم للولاية وكذا خراسان وكذلك الارمنية  
حي لو حلف على واحد من هذه النواحي لا يدخلها فدخل قرية من قرانها يحنت وكذلك

غسل رأسه في الحمام لا يحنث وعن بعض المشايخ إذا حاض الرجل أن لا يدخل الحمام من دحل  
 من الساحة لا يحنث في يمينه كذا في سنن أبي داود وأبو داود في باب رجل دخل داره فحاض  
 لا يدخل هذه الدار يدخل بيتها أو باب المسجد إلى بيوت هذه الدار لمس المسألة أن طريق  
 حرو على الدار والبساتين حائط واحد يحيط بهما قال محمد ربح لا يحنث إلى أن يدخل  
 بستان سواء كان البستان أصغر من الدار أو أكبر وان كان في وسط الدار وحول البستان  
 بيوت الدار حنث الحائض إذا دخل البستان وعن أبي يوسف ربح وهو رواه في رواية كذا  
 ال محمد ربح وفي رواية يحنث وإن لم يكن البستان في وسط الدار كذا في المسألة والرواية  
 أن إذا حلت ولذا ينبغي أن يحنث على أن يدخل داره أو بيته ولو قال إن يركب لا يحنث  
 طالق فهو على الدخول أعلم الحائض متى علم ولم يسمع فقد ترك حنثه إذا دخل داره أو بيته  
 فهو على الدخول أمرا الحائض إذا لم يعلم به أو لم يعلم كذا في محيط السرخسي \* وأما  
 أن يدخل داره هذه أحد بعد حرو الدار أو أعمره فدخلها لم يحنث ولو قال أن يدخل  
 هذه الدار أحد يحنث إذا دخل هو سواء كانت الدار له أو غيره \* رجل قال لا يحنث من دحل  
 داره يحنث مرة يحنث مرة يحنث مرة يحنث مرة يحنث مرة يحنث مرة يحنث مرة يحنث مرة  
 رجل حلف أن لا يدخل هذه الدار واشتري صاحب الدار يحنث الدار يحنث الدار يحنث الدار  
 إلى هذه الدار وجعل طريقه بها وسد الباب الذي كان منه فحلف أن لا يدخل الدار  
 البست من غير أن يدخل هذه الدار قال محمد ربح يكون حائضا لأن البست صار من الدار \*  
 رجل قال لعمره أن يدخل محمد بن عبد الله هذه الدار فامرأة محمد بن عبد الله الذي يدخل الدار  
 طالق فقال محمد بن عبد الله أشهدوا على بذاك فدخل الدار قالوا بانه الطلاق \* رجل قال والله  
 لا أدخل هذه الدار وهذه الحجرة ثم خرج عن الدار ثم دخل الدار ولم يدخل الحجرة فانه  
 لا يحنث حتى يدخل الحجرة ويكون اليمين عليهما جميعا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو  
 حلف لا يدخل داره ولا يحنث في سفر قال هذا في الفسطاط والخيمة والقبة وفي كل منزل بمنزلة  
 إلا أن يعني واحد من هذه الثلاثة يصدق بانه لا قضاء كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف  
 لا يدخل في هذا الفسطاط وهو مضروب في موضع قطع وقرب في موضع آخر ولا يدخل فيه  
 حنث وكذا القبة من العبدان وكذلك دارج من ميدان أو من بلاد الاسم بهذه الأشياء لا يزول

كتاب اليمان . ( ١٠٠ ) في اليمين على الدخيل والسكبي وغيرهما

والله في هذا مع فلان الدار فدخل الحالف لايحنت عند ابني حنيعة وابني يوسف رح كذا في الخلاصة \*  
امرأة حلف ان لا يدخل زوجها دارها فباعته دارها فدخل الرجل الروج ان كانت نوت ان  
لا يدخل دارا سكنها المرأة لا يطل اليمين بالبيع وان لم يكن لها بية فاليمين على دار مملوكة  
لها فان اباعت لا تبقى اليمين في قول ابني حنيعة وابني يوسف رح \* ولو حلف لا يدخل دار  
فلان فباع فلان اصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاشا وان تحول فلان من الدار لايحنت  
في توأهما وكذا لو حلف ان لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها لايحنت في توأهما  
وكذا لو حلف ان لا يدخل دار امرأة فباعته هي دارها عن رجل فاستأجرها الحالف من  
المشعري ان كانت اليمين لمعنى من المرأة لايحنت وان كانت الكراهة لاجل الدار حنت  
رجل حلف لا يدخل داره فلان الا يجرى شكاكته بوفد فزلت بهم بلسة من قتل او هدم او حرق  
او موت فدخل الحالف لايحنت كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا حلف لا يدخل دار فلان  
واسما حالف عليه دار الاسناد الولبية فيها فدخل الحالف لايحنت الا ان ينقل المعير من الملك الدار  
واسلمها الى المستعير والمستعير نقل متاعه اليها فاذا دخلها الحالف حينئذ يحنت في يمينه كذا  
في المحيط \* قال ابن رستم قال محمد بن علي في رجل حلف لا يدخل دار رجل بعينه مثل دار عمرو بن  
حريث وغيرها من الدور المشهورة باربابها فدخل الرجل وقد كان باعها عمرو بن حريث  
او غيره ممن نسبت قبل اليمين اليه ثم دخلها الحالف بعد ذلك حنت وان كانت اليمين على دار  
من هذه الدورات التي ليست لها نسبة نعرف بها لم يحنت في يمينه كذا في البدائع \* رجل حلف  
لا يدخل دار فلان وفلان يسكن مع ابنته في الدار بالاعلى والاب هو الذي استأجر الدار يحنت  
قياسا على ما اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار امرأة فلان وفلان ساكن بها ان لم يكن  
لفلان دار اخرى فنسب اليه سوى هذه الدار حنت وكذا لو حلف لا يدخل دار فلانة فدخل دارا  
لزوج فلانة وهي ساكنة فيها ان لم يكن للزوجة دار اخرى يحنت وان كان لها دار اخرى لايحنت  
كذا في الخلاصة \* في النواذر عن ابني يوسف رح اذا حلف لا يدخل دار فلان فدخل جارتها  
مشرعا من دار فلان الى الطريق الاعظم وليس للحا نوت باب في الدار حنت في يمينه رجل  
حلف ان لا يدخل الحمام اتر برسر من قد دخل الحمام لا اجل ذلك بل ليس على الحمامي

في خاها دحلتين فهو مؤل دارائمن . ان جاء بها بعد دل دخلة فعلمه كدار ان وان تركها حنتين  
مضت اربعة اشهر من الدخلة الاولى دارب فادامضت اربعة اشهر من الدخلة الثانية  
وهي في اربعة ثبات باحري واول قال كما دخلت هذه الدار انب طالق الله ان قربتك  
قد حلها دحلتين فهو مؤل بكل دخله في حق البر ان قربها في المدة طامت ثلثا وان امعومها  
حنتين مضت اربعة اشهر بانب بطلت بانب مضت اربعة اشهر من الدخلة الثالثة بانب باحري  
اكن لا يلزمه اكثر من ثلث وكذا لك لو قال كلمه دحلت هذه الدار فله على صق هذا العدد  
ان قربتك او قال فهذا العدد حان فربك قد دخلها دحلتين فهو مؤل بكل دخلة وان قربها حنت  
في يمين واحدة وكذا لك لو قال لامرأته انت طالق ثلثا ان سربك ام طلها بعد ذاك يوم  
انت طالق ثلثا ان قربتك فهو ابراء ان في حق الامر وان قربها حنت في يمين واحدة . بان  
ولو قال كلمه دخلت هذه الدار ان قربتك بعلى حجة ان ثلث يمين او على يد دحلتها دحلتين  
بعد كل دخلة فعليه يمينان ارجح ان وكذا لو اضر القدر ان من الحجة ولو قال كلمه دخلت هذه الدار فربك  
فعلى حجة قد حل ثم قرب لرمه حمان ولو دخل الدار سارا او قربها مرة ام بارمته الا الا واحد  
ولو قال كلمه دخلت هذه الدار ام اقربك والله فهذا وقوله لا اقربك سواء لا تحنت الا مرة واحدة  
او قال والله لا اقربك كلمه دخلت هذه الدار فهذا ويراد كلمه دحلت هذه الدار والله لا اقربك سواء  
ولو قال ان قربك بان طالق كلمه دخلت هذه الدار ليس بمؤل وكلما دخلت الدار بعد ما قربها  
طامت اطلبة هكذا في شرح الجاءع الكسر \* ولو جعل كلمة او من نعمين بان قال والله لا ادخل  
هذه الدار ولا ادخل هذه الدار الاخرى وقد حل احد الدارين حنت وان لم يدخلها حنتي مات  
لم بحنت ولو جعل كلمة او من اثنتين بان قال والله لا ادخل هذه الدار ولا ادخل هذه الدار الاخرى  
قد حل احدهما بر في يمينه وان لم يدخلها حنتي مات حنت ولو ادخل او يمين نفى وابيات  
بان قال والله لا ادخل هذه الدار ابدا ولا ادخل هذه الدار الاخرى اليوم ان دخل الدار الثانية  
بر في يمين اثبات وسقط يمين النفى وان فاته دخول الدارين جميعا حنت في يمين اثبات  
وسقط يمين النفى وان دخل الدار الاولى حنت في يمين النفى وسقط يمين اثبات ونحل اليمين  
في هذه المسائل بحته مرة واحدة حتى لو با شرط الحنت ثلثا لم يتكرر عليه الحنت  
وكذا الجواب في الحلف الذي بدأ فيه بالاثبات بان قال لا ادخل هذه الدار ولا ادخل





تفقر على ان نقل الابل والخدم شرط للسرفان بقل الكل الى السكة او الى السجد واما اسام  
 ادار الى غيره احتلوا به الصبيح انه يكون حائما الم يتحد مسكنا آحروا سلم الدار  
 الى غيره بان آحرداره المملوكة او كان ساكنا في الدار باجارة او امانة مرد على الدار  
 ولم يتخذ منزلا آخر لا يكون حائما رجل حالف ان لا يسكن هذه الدار ما راد نقل الابل  
 والماع وابت المرأة ان تخرج كان ما به ان يحتد في احرا حيا فاذا اصبحت خالصة وعنه من  
 اخراجها فخرج الحالف وسكن دارا اخرى لا تحت في يمينه كذا في فداوى ناصي حاس \*  
 لا يسكن هذه الدار واد الخروح فوجد الباب . لا تحت لا يمكنه الفهم او يده منه من الخروح  
 منهم من قال تحت في الوجه الاول وفي الثاني لا والآخر انه لا تحت في ما كذا في العا لثا \*  
 واد قدر على الخروح اطرح بعض الحائط لا تحت واما ما كذا في فداوى ناصي حاس \*  
 واد قال اگر من ابن شهاب بن شهر مام كذا ما انه حتمي وصار بحال لا يده له اخره حتمي  
 يصح تحت لانه يمكنه ان يسد اخر من دخله من الدار والمعد لا يمكنه ذلك لان الذي يده يمنعه  
 حتى اولم يمنع كان المقيد كالمريض وهو الصبيح كذا في الحائط \* من آي يوسف رح قال لا يرأند  
 ان سكنت هذه الدار فاد كذا وكان باب الدار مغلعا والمدار حائطا بهي معدورة حتى يصح  
 باب الدار وليس لها ان تنمور الدار فال العقه رح وانه بأحد كذا في العا لثا \* ان كان في طلب  
 مسكن آخر فترك امتعت فيها لا تحت في الصبيح لان باب الدار من عمل النقل وصار  
 مدة الطلب مستثنى بحكم العرف اذ الم يفرط في الطلب كذا في شرح مجمع البحرين \* رجل  
 حلف ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتعل بطلب دار اخرى لنقل اليها الابل والماع  
 فلم يجد دارا اخرى ايا ما ويمكنه ان يضع الماع خارج الدار لا يكون حائما وكذا لو خرج  
 واشتعل بطلب دابة لنقل عليها الماع فلم يجد او كانت اليمين في خوف الممل ولم يمكنه الخروج  
 حتى الصبح او كانت الامتعة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويمكنه ان يستكرى الدواب  
 فلم يستكرى لا تحت في جميع ذلك هذا اذا نقل الامتعة بنفسه كما ينقل الناس فان نقل لا كما  
 ينقل الناس يكون حائما قالوا هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان حلف بالفارسية قال من بين فانه  
 انه ربما خرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا تحت في يمينه وان خرج على قصد ان يكون  
 في الدار لا تحت في يمينه فان حلف بالفارسية قال من بين فانه

كتاب الابن ( ١٠٢ ) في اليمين على الدخول والسكنى وغيرهما

هذه ابدان الاله يسرى من الالهات بدخول الارلى اليوم ويحدث في يمنى الربى بدخول الاله  
هكذا في شرح النص الجامع الكسرى باب اليمين منه المميز \* ولو قال والاله لا ادخل هذه الدار  
او ادخل هذه الدار الاخرى وان دخل الاولى قبل ان يدخل الاخرى حث وان دخل الاخرى  
او لاسقط اليمين وان عصى السحر ذكر في الاصل انه على ما دوى فكانت اليمين منعقدة في احدهما  
وان في الاولى بالهنى وانما الاله بالالهات هذه قول عامة المشائخ رح والاله ذهب امر عبد الله  
الزعرانى وهذا الاصح \* ولو قال والاله لا ادخل هذه الدار او ادخل احدى الدارين الاخرتين  
ولا بد له فان دخل احدى الدارين الاخرتين او لا بر في يمنه وسقط اليمين وان  
دخل الارلى قبل ان يدخل احدى الاخرتين حث كذا في شرح الجامع الكسرى للحصرى  
في باب اليمين من الايمان التى تقع فيها السحر والسبى لا يقع \* ولو قال لا مكرن دخول هذه اليوم او  
لا ادخل هذه عدا مكرن دخول الاولى اليوم برو بطلت الاخرى ولو حلف لا ادخل هذه فان لم ادخل  
هذه يعنى الاولى دخلت هذه الاخرى فلا يستثناء باطل هكذا في العبادنة \* حلف لا ادخل  
هذه الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان باهله ثم عاد ودخل الحالف لم يحنث وكذلك اوقال  
ما دام على هذا الثوب او ما كان على هذا الثوب او لا ادخل هذه الدار وانت ساكنها فخرج منها  
ثم عاد اليها او نزع الثوب ثم لبسته ثم دخل حث كذا في محيط السرخسى \* اذا حلف لا يسكن  
هذه الدار وان لم يكن فيها ساكنا فالسكنى فيها ان يسكنها بنفسه وبقل اليها من متاعه ما يتأبى به  
ويستعمله في منزله فادفع ذلك فهو ساكن وحاش في يمينه كذا في البدائع \* رجل حلف  
ان لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه ونترك اهله ومتاعه فيها ان كان الحالف في عيال عبره  
كالا بن الكبير يسكن في دار الاب والامراة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يحنث في بيمنه  
وان لم يكن الحالف في عيال غيره لا يبر الا ان يدخل في النقلة من ساعته لان الدوام على السكنى  
سكنى ثم عند ابي حنيفة رح يشترط للبر نقل الاهل وكل المتاع حتى لو بقى فيها وتدا ومكسنة  
كان حائنا وعلى قول ابي يوسف رح اذا نقل الاهل واكثر المتاع بر في يمينه والعتوى  
على قوله وعلى قول محمد رح اذا نقل الاهل وما يقوم به الكد خدائية صار بارا كذا  
في تناوين نافي خان \* قالوا هذا احسن وبالناس ارفق وعلبه العتوى كذا في الشهر الفائق \*

يا قول ابي يوسف رح وان كان اقل من ذلك حث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لابسا كن  
 لا بالاكوبة فهو على المساكنة في دارها كونه حتى لو سكن الحالف في دار والمخلف عليه في  
 دار اخرى لا يحنث الا اذا نوى ان لا يسكن هروا والمخلف عليه بالاكوبة فيح على ما نوى وكذا  
 اذا حلف لا يساكن فلا يفي هذه القرينة فهو على ان لا يساكنه في تلك القرينة في دار واحدة  
 وكذا اذا حلف لا يساكنه نحو اسان وكذلك اذا حلف لا يساكنه في البلد يؤول وحلف لا يساكنه  
 فساكنه في سميعة مع كل واحد اهله ومداينه واحده منزله لا يحنث في بمنه وهذا مساكنة في حق  
 الملاحين وكذا اهل البادية اذا جمعهم حيمة واحدة فان تعرفت الحيام لا يحنث وان تعاربت كذا  
 في الذخيرة \* واذا حلف ان لا يساكن ولا يساكنه في عرصة دار او سب اربعة حث كذا  
 في البدائع \* واذا حلف ان لا يساكنه ولا يبيع شيئا فساكنه في دار كل واحد منهما في مقصورة  
 على حده لا يحنث وانما يستحق المساكنة اذا سكنها ساكنا واحدا او في دار كل واحد منهما في بيت  
 منها بمداينه وانما وثق ان كان له اهل واما اذا كان في الدار ما صير بكل مقصورة مسكن  
 على حده لا - ن وان نوى بالمساكنة ان لا يسكن هذه في مقصورة حث وعن ابي يوسف رح هذا  
 اذا كانت الدار كمرة نحو دار الولد بكرة ودار ربيع بخارا لان هذه الدار ممرات الحاجة ما ما  
 اذا لم يكن بهذه الصفة يحنث من غير يدينه سواء كانت الدار مشملة على الصوت او على المعاصر  
 وارحلى لا يساكن بلانا فساكنه في مقصورة واحدة او في بيت واحد من غير اهل ومما لا يحنث  
 عندنا ولو حلف لا يساكن فلا يفي دار وسمي دارا بعبها ما قسمها هاو صوبا بينهما حائط وفتح  
 كل واحد منهما لنفسه بابا ثم سكن الحالف في طائفة وآخر في طائفة حث الحالف ولو حلف ان  
 لا يساكن فلا يفي دار ولم يسم دارا بعبها ولم ينو فساكنه في دار قد قسمت وصرب بينهما حائط  
 لا يحنث كذا في فباو بن قاصيخان \* حلف لا يساكنه ولم يسم دارا قال ابو يوسف رح وان ساكنه  
 في حانوت في السوق يعملان فيه عملا او يبيعان بجارة فانه لا يحنث وانما اليمين على المنازل  
 التي اليها المأوى وفيها الاهل والعيال الا ان ينوبها او يكون بينهما كلام قبل اليمين بدل عليها  
 فيكون اليمين على ما تقدم من كلامهما ومعانيهما فان جعل السوق مأوى وقيل انه يسكن السوق  
 فان كان هناك دلا لا تبدل على ابيه اذ ابا اليمين ترك المساكنة في السوق حملت اليمين على ذلك  
 والله تعالى اعلم بما كان ولا لفتال نويث المساكنة في السوق ايضا فقد شد على نفسه هكذا في البدائع \*

كتاب الامان . ( ١٠٦ ) . في اليمين على الدحول والسكنى وغيرهما

والليل بما بها معدورة راقول ذاك في حق نفسه لم يكن معه ربا الا انه لا يحلف بالليل حتى  
لويحق الحوف في حفرة انصا من حبه اللصوص او ما يشبه ذلك كان معدورا كذا في الدحيرة \*  
اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فشق عليه قبل المباع فانه يبيع المباع من ينق به  
ويخرج نفسه واهله ثم يسرى المباع منه في وقت يتسرع عليه المحول كذا في السرا حنة  
في كتاب الحلف \* واذا كان رجل ساكنا مع رجل في دار يحلف احدهما لا يساكن صاحبه  
فان احده في المعتة وهي صيغة في الحال والاحث وان وهب الحالف متعة للمحلف عليه  
او اودعه اياه او اذله ثم خرج في طلب منزل فلم يجد منزلا اياه ولم يأت الدار التي فيها  
صاحبه قال فمحمدرح ان كان قد وهب المباع وقبضه منه او اودعه اياه او اعارة وخرج من ساعته  
لا يرد اعوانه فليس بمساكن لكذا في السراج الوهاج \* حلف ان لا يسكن هذا المصريف فخرج  
بنفسه وركب اعانه ومثاعه لا يحث وان كانت اليمين على سكنى القرية فهي بمنزلة المصريف  
وهو الصميم والسكنى والمثاع بمنزلة الدار ولو حلف وقال اني ساكن في دار فخرج باهله ومثاعه  
ثم عاد وسكن كان حائثا وكذا كل فعل يمتد لا يبطل اليمين فيه بالبر كذا في خزائن المقنين \*  
قالوا هذا اذا عاد للسكنى والاعمار وما اذا عاد للزيارة او ليسكن ايا ما لينقل مثاعه لا للسكنى  
والاعمار لا يحث في نهيه واذا عاد للسكنى والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحث ولا بسيرط الدوام  
على كذا في المحيط \* ولو قال اني ساكن في دار فخرج باهله ومثاعه لا يسكنها الا يوما من  
بعية السنة او حلف ان لا يسكن هذه الدار شهرا فسكن ساعة لا يحث ما لم يسكن كل الشهر كذا  
في خزائن المقنين \* حلف ان لا يساكن فلانا فنزل الحالف وهو مسافر منزل فلان فسكن يوما  
او يومين لا يحث ولا يكون مساكنا ولا با حتى يقيم معه في منزله خمسة عشر يوما كذا  
في فتاوى قاضيخان \* حلف ان لا يسكن الكوفة فمربها مسافرا ونوى الافاءة بها اربعة عشر يوما  
لا يحث وان نوى خمسة عشر يوما كان حائثا ولو حلف لا يساكن فلانا فدخل فلان دار الحالف  
فصنبا فقام الحالف معه حث علم بذلك الحالف او لم يعلم وان خرج الحالف باهله واخذ  
في التفتة حين نزل الغاصب لم يحث كذا في خزائن المقنين \* ولو سافر الحالف فسكن مع اهل  
الحالف قال ابو حنيفة ربح يحث وقال ابو يوسف ربح لا يحث وعليه الفتوى \* وفي المنتقى  
خرج الحالف عليه على مسيرة ثلث او اكثر وسكن الحالف مع اهل الحالف عليه لا يحث

وروى ابن رستم عن محمد بن حمرج في رجل قال ان اواني واناك بيت ابدانه على طرفه من  
في قول ابي يوسف رح الآخرة قولنا الا ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما او اكثر وقال ابن  
سماعة عن ابي يوسف رح اذا حلف لا يؤوى فلا بد وقد كان المحلوف عليه في حال الحال  
ومنزله لا حسب الا ان بعيد المحلوف عليه منزل ما كان عليه وان لم يكن المحلوف عليه في حال  
الحال ومنزله فهذا على جهة الحال ان نوى ان لا يؤوى في يومه فلو كان نوى وكذا اذا نوى ان  
لا يدخل عليه بيته فاذا دخل المحلوف عليه بعينه فانه قد مضى ان لا يدخل عليه في الدار \*  
ورحل حمرج في سفر ومعه آخر وهو يريد موضعاً فند سماه يحلف ان لا يدخل عليه في ذلك الموضع  
فلما سار بعض الطريق بدأ لهما بعدا الى مكان آخر سوى السفر الذي اراده قال ابو يوسف رح  
لا يحث في يمينه لانه على السفر الاول \* رحل حلف ان لا يمشي اليوم الا في حرج من منزله  
وتمشي مدائمه ابصر الى منزله قال محمد بن حمرج في يمينه لانه يمشي مدايم رحل حلف  
والله لا اصاحب فلا بد ان كان الحال يسرى تطاروا المحلوف عليه في تطاروا محمد بن حمرج  
لا يكون مصاحبا وان كان في تطاروا واحد بهمه صاحب وان كان احدهما في اوله والآخر في آخره  
وكذلك اذا كان في سفينة هذا في باب وهذا في باب واكلا احدهما طعام على حدة لان حرجا  
وخروجها واحد ولو قال والله لا اراقق فلا بد ان يكون حرجا وان كان طعنا بهما او احدا  
في مكان وهم يسرون في جماعة كاتب مراعاتان كاتب في سعة وطعام مالس مجتمع لا كلان  
على حوان واحد كاتب مراعاتان كاتب محمد بن حمرج اذا حلف ان لا يركب دابة فخرج في سفر فان  
في محمل او كان كرها او احدا وتطارها واحد فهو مراق وان كان كرها مختلعا لم يكن مراعا  
وان كان سيرهما واحد اذا في متاوي قاصي خان \* الباب الرابع في اليمين على الخروج  
والا تيان والركوب وغير ذلك \* من حلف لا يخرج من المسجد او الدار او لست او غير ذلك  
فامرانسا فاحمل فخرجه حث كما لو ركب دابة فخرجت به فانه يحث كذا في فتح القدير \*  
حلف لا يخرج فحمل مكرها واخرج لم يحث وكذا هذا في يمين الدخول كذا في التمر تاشي \*  
وانما اخرج مكرها فلتنحل اليمين حتى لو خرج بعد ذلك بنفسه لا يحث اختلاف اقيه والصحيح  
انه لا تنحل يحث بالخروج عند كسر ان حمله غيره غير امره واخره هو قادر على الامتناع  
له ثم لا يحث بخلافه ولا يحث كذا في جامع الصغير لافصحان \*

كتاب الايمان . ( ١٠٨ ) . في الممين على الدخول والسكنى وغيره

ولو حلف ان لا يسكن دارا بعد موت زيد لم يثبت له الاخر وسكنه لا يثبت وهذا بخلاف ما لو حلف  
لا يسكن ديرة عينه مهدم حتى يركب صحراء ثم يمي بيتا آخر في ذلك الموضع فسكنه لم يثبت  
ولو حلف لا يدخل هذه الدار بعد موت زيد لم يثبت له الاخر وسكنه لا يثبت واد ا حلف لا يسكن داره ولا  
او دارا للفلان ولم يسم دارا بعينها ولم ينوها فسكن دارا له قد باعها بعد ميمه لم يثبت واما  
سكن دارا كانت مملوكة لفلان من وقت الميم الى وقت سكنى فهو حاث بالانفاق وار  
سكن دارا اشتريها لفلان بعد ميمته حث في قول ابي حنيفة ومحمد بن حنبل لا يسكن دارا  
لفلان يسكن دارا بعينه ومن آخر لم يثبت قل نصيب الآخر او كثر كذا في المبسوط \* ولو حلف  
لا يسكن دار فلان هذه معها ولا يسكنها المحالف ان كان نوى باليمين حين الدار فانه يثبت  
وان كان نوى باليمين الا صلا لا يثبت وان لم يكن له نية قال ابو حنيفة وابو يوسف رح لا يثبت  
كذا في الخصرة \* واد ا حلف الرجل لا يسكن دارا اشتريها فلان فاشترى فلان دارا لغيره وسكن  
المحالف فيها يثبت فان كان نوى اشتريها ولا لنفسه فان كانت اليمين بالله تعالى  
فهو صدق وان كانت اليمين بطلاق وعناق لا يصدق في القضاء كذا في المحيط \* ان حلف لا يسكن  
بيتا ولا نية له فسكن بيتا من شعرا او مسطاط او خيمة لم يثبت اذا كان من اهل الامصار وحنث اذا كان  
من اهل الدار كذا في المبسوط \* واد ا حلف لا يستمع فلان او لا يبيت في مكان كذا فالبيت بالليل  
حتى يكون فيه اكثر من نصف الليل وان كان اقل لم يثبت و سواء نام في الموضع او لم يتم كذا  
في البدائع \* ولو حلف لا يبيت الليلة في هذا المنزل فخرج بنفسه وبات خارج المنزل واهل  
ومناحه في المنزل لا يثبت وهذه اليمين تكون على نفسه لا على المتاع \* ولو حلف لا يبيت الليلة  
على سطح البيت وعلى البيت غرفة فارض العروة سطح البيت يثبت ان بات عليه ولو حلف  
لا يبيت على سطح فبات على هذا الا يثبت ولو قال والله لا يبيت في منزل فلان غدا فهو باطل  
الا ان ينوى الليلة الحائية ولو قال لا اكون غدا في منزل فلان فهو على ساعة من العدة كذا  
في الطهريه \* اذا حلف لا ياتي مع فلان او لا ياتي في مكان او دار او بيت فالأداء الجور  
ما كان في المكان او مع فلان في مكان قليلا كان وكثيرا لئلا كان او نهارا وهو قول ابي يوسف ر  
الآخر وتدل محمد بن حنبل الا ان يكون نوى اكثر من ذلك يوما او اكثر فيكون على ما نوى



كتاب الايمان ( ١١١ ) في المذهب على الخروج والالتيان وغيرهما

ارجاوان كان ساقاه في الدار \* اذا حلف لا يخرج من هذه الدار وفي الدار شجرة اغصانها  
 ارج الدار فاربعى باك الشجرة حتى يرسط الطريق وصار بحال اوسط سبط في الطريق  
 حنث سواء كان الحالف من بلاد العرب او كان من بلاد العمم كذا في المحيط \* وان حلف لا يخرج  
 رآه من هذه الدار فخرجت من اى موضع خرجت اما من باب الدار واهل من فوق الحائط  
 امن بقب نقية حنث في بيئته واهل اذا حلف لا يخرج من باب هذه الدار من اى باب خرج حنث  
 اخرج من باب قد يم او من باب حدث احده وحدث لك وان خرج من فرف الحائط او من  
 ب بعبه لا يحنث في امينه هكذا ذكر بعض مشائخنا في شرح ايمان الاصل \* وذكر في الاصل اذا  
 ف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار بعض التجمران او فسخ بابا آخر هذه الدار  
 رج من ذلك الباب لا يحنث في بئنه قال ابو بصير ان يوسى الصحيح انه يحنث لان الكل  
 هذه الدار \* وان حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب آخر غير الباب  
 اى عنه ذكر في ايمان الاصل انه لا يحنث ويؤتى به اهل سمرقند اذا حلف لا يخرج  
 باب هذه الدار وهو يؤتى باب الحنث ويخرج الباب ثم خرج من ذلك الموضع لا يحنث  
 لم يرد باب الحنث كذا في الاذخيرة \* ولو حلف على الا يخرج من المنزل الا الى كذا  
 رجت كذا لك مرة فبها ثم خرجت في غيره حدث ان كان حنث لا يخرج هذه المرة الا الى  
 فخرجت فيه ثم خرجت في غيره لم يحنث \* وان حلف على ان لا يخرج مع فلان من  
 الى فخرجت مع غيره او خرجت وحدها لم يحنث فلان لم يحنث وان حلف عليها ان  
 يرج من الدار فدخلت بيتا او كاهنا في ملوها شارعا الى الطريق الاظم لم يكن هذا خروجا  
 الدار كذا في المسوط \* ولو حلف لا يخرج الى مكة او لا يذهب الى مكة فخرج بريد هانم رجع  
 ث وبشترط للحنث ان يجاوز عمرات مصر على نية الخروج الى مكة حتى لو رجع  
 ان يجاوز عمرات مصر لا يحنث وان كان على هذه النية كذا في الكافي \* ولو حلف  
 يرج الى مكة ماشيا فخرج من عمران مصر ماشيا ثم ركب حنث ولو خرج راكبا ثم نزل  
 الى لا يحنث كذا في الخلاصة \* ولو حلف ليا تيس مكة ولم ياتها حتى مات حنث في آخر حرو  
 اجر صورة حلف ليا تيس مكة ان استطاع فلم يتم حنثه من مرض او سلطان او عارض

ولو اكره على ان يخرج او يدخل برجله فنجعل حدث كذا في التبرناشي \* ولو حلف لا يخرج  
لا يحنت الا بالخرج الى السكة كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يخرج من داره فخرج  
من داره ثم رجع حنت وان كان منزله في دار فخرج من منزله ثم رجع قبل ان يخرج  
من باب الدار لا يحنت كذا في مناوي قاصصيان \* ولو حلف لا يخرج من داره الا الى جارة  
فخرج منها يريد الجارة ثم اتى حاجة اخرى لم يحنت كذا في الكافي \* ولو حلف لا يخرج من  
الري الى الكوفة فخرج من الري يريد مكة وطريقه على الكوفة قال محمد بن ابي  
حسب خرج من الري ان يمر بالكوفة فهو حانت وان كان بوي ان لا يمر بها ثم بدأ له بعد ما خرج  
وصار الى الموضع الذي يتصرفه الصلوة فمر بالكوفة لا يحنت وان كان بيته حسن حلف  
ان لا يخرج الى الكوفة خاصة ثم بدأ له في الحج فخرج من الري ونوى ان يمر بالكوفة لم يحنت  
فما بينه وبين الله تعالى ولو حلف لا يخرج من الدار الا الى المسجد فخرج يريد المسجد ثم بدأ له  
وودد ذلك الى غير المسجد لا يحنت كذا في المحط \* قال القدوري الخروج من الدار المسكونة ان  
يخرج بمعه ومعه وعدها هو والخروج من البلدة والقربة ان يخرج بدنه خاصة زاد في المنفق  
اذا خرج بدنه فعد براراد سفرا او لم يره كذا في الذبيرة \* ولو قال والله لا اخرج وهو في بيت  
من الدار فخرج الى صحن الدار لم يحنت الا ان ينوي فان نوى الخروج الى مكة او حروجا  
من البلد لم يصدق تصاء ولاديا كذا في البحر الرائق \* ولو حلف لا يخرج من بيته يعني هذا  
البيت الذي هو فيه فخرج الى صحن الدار حنت قال المناهرون من مشائخنا هذا الحواب بناء  
على عرفهم فاما في عرفنا فصحن الدار يسمى بينا فلا يحنت ما لم يخرج الى السكة وعليه الفتوى  
اذا حلف لا يخرج عن هذه الدار فخرج احدي رجليه من الدار لا يحنت في يمينه هكذا ذكر  
محمد بن ابي الاصل \* وبعض مشائخنا قالوا اذا كان خارج الدار اسفل يحنت في يمينه  
وبعضهم قالوا اذا كان الاعتماد على الرجل الخارج يحنت وان لم يكن خارج الدار اسفل الا ان  
في ظاهر الرواية من اصحابنا لا يحنت على كل حال وبه اخذ شمس الاثمة السرخسي وشمس  
الاثمة الطوسي هذا اذا كان يخرج قائما بالقدم واما اذا كان قاعدا فخرج قد صبه وبدنه  
في البيت لا يحنت في يمينه الا اذا قام على قدميه فحنت واما اذا كان مستلقيا على ظهره او  
على بطنه على وجهه فخرج حتى صار بعض بدنه خارج الدار ان صار لا كذا خارج الدار

كتاب الامان ( ١١٣ ) في اليمين على الاكل والشرب وضمة

او اكاف او ركب عويانا بحسب كذا في المحيط \* حلف لا يركب مركبا يركب سبعة في العاويين  
حسب رواه هشام وقال الحسن في المنكر لا يحنث وعليه الدين كذا في العاويين العاويين \*  
ولفظ سمور لا يتناول الا بل الا اذا كان في موضع يركب الا ان كان في الورد لا يكره في \*  
ولو حلف لا يركب هذا السرح مران شيئا او نفص يركب حنث وان كان الحنث لا يحنث ولا يحنث  
في السرح هو الحنث كذا في الخلاصة \* اذا حلف المركب هذه الادة اليوم \* وثق وحسن  
ولم يقدر على ركوبها اليوم حسب كذا في \* اوى \* حلف لا يركب هذه الادة  
وهو ان كنها قد ام عليها حنث \* حلف لا يركب دابة فلان هذه الادة فلان دابة يركبها  
لم يحنث حلف لا يركب دابة فلان يركب دابة يمين فلان يحنث حلف لا يركب  
دواب فلان يركب دابة حلف كذا في السراجية \* من حلف لا يركب دابة  
فلان يركب دابة عدما دون له عدما يمين او غير ذلك من ام يحنث عدما يمين حنثه راجح  
الا انه اذا كان عليه دين مستغرق لا يحنث وان يمين وان كل الدين غرضه مستغرق او لم يكن  
عليه دين لا يحنث مالم ينو كذا في الهداية \* حلف لا يركب سبعة الى امداد يركبها حتى سار  
فرا سح لم يخرج لم يحنث كذا في العاويين \* في مجمرع النوارل رحل فل كلف اركب دابة الله  
على ان اصدق بها يركب دابة دابة المصدق \* فان اصدق بها ثم اشرى يركب مرة  
اخرى لزم المصدق بها مرة اخرى ثم ومن كذا في الخلاصة \* ولو قال ان ذهبت الى قرية  
كذا فمروضا بها لم يحنث كذا في العاويين \* ولو قال له رحل احلس فمروضا بها لم يحنث ان  
فعدت فعدت فخرج الى منزله فعدت لم يحنث بخلاف ما اذا قال ان ذهبت اليوم  
كذا في الهداية \* ولو حلف لا يمشي على الارض فمشى عليها بنعل او خف يحنث واو مشى  
على ساط لم يحنث ولو مشى على ظهرا حار حانيا او متنعلا يحنث كذا في الخلاصة \* الداب  
الخامس في اليمين على الاكل والشرب وعيورها \* الاكل هو ابصال ما يحتمل المضغ بقية الى جوفه هشمه  
او لم يهشمه مضغه او لم يمضغه كالخيز واللحم والعائمة ونحوها \* والشرب ابصال ما لا يحتمل المضغ  
من المائعات الى الجوف كالماء والنبيذ واللبس والعمل المخوض والسويق المخوض وغير ذلك فان  
وجه ذلك يحنث والا فلا الا اذا كان يسمى ذلك اكلا او شربا في العرف والعادة فيحنث كذا  
في البدائع \* والدوق معونه التي بقية من غير ادخال يمين على حلقه كذا في الكلى \* لو حلف

ما شئت كذا في اليمين \* في المسقى اذا حلف الرجل ان لا يأتى امرأته عرس فلان  
 يذهب قبل العرس وكانت ثمة حتى مضى العرس لا يحنث ولو حلف لا يأتى فلانا فهذا على  
 ان يأتى منزله او حانوته لقيه اولم يلقه وان اتى بمسجده لم يحنث \* وفي المتنقى رجل ائتم رجلا  
 وحلف الملتزم لبأبنته غدا واداه الموضع الذي لزمه منه لا يبر حتى يأتى منزله فان كان لزمه  
 في منزله فحلف لبأبنته غدا وتحول الطالب من منزله الى منزل آخر فأتى الحالف المنزل الذي  
 كان فيه الطالب فلم يجد له لا يبر حتى يأتى المنزل الذي يحول اليه واو قال ان لم آتك غدا  
 في موضع كذا فعندي حرفا ناه فلم يجد له بعد بر بخلاف ما لو قال ان لم اوافك غدا في موضع كذا  
 فعندي حرفا تى الحالف في ذلك الموضع فلم يجد له حيث يحنث ومنه ايضا اذا حلف ليعودن  
 فلانا اولي زورنه فاننى بابه فلم يؤذن له فرجع ولم يصل اليه لا يحنث في يمينه وان اتى بانه  
 ولم يستأن قال يحنث في يمينه ما لم يصنع من ذلك ما يصنع العائد والرائر كذا في المحيط \*  
 ولو حلف ان لا يروره حيا ولا ميتا ان يشيع جنازته حنث وان اتى قبره لا يحنث الا ان يموى \*  
 ولو حلف لا يذهب الى الليلة من ههنا حتى تغاه فتوا رى عنه فبات عند بابه ام يحنث وكذا  
 لو حلف ان لم احمل هذا الله فحمل الله ولم يجد له كذا في العتابة \* واذا حلف لا يركب دابة  
 مركب فرسا او حمارا او بعلا يحنث في يمينه ولو ركب بعرا لا يحنث في يمينه استحسانا فان نوى  
 جميع ذاك فهو على ما عني وان عني نوعا من الانواع بان نوى الخيل وحده او الحمار وحده دس  
 فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء لانه نوى التخصيص من اللفظ العام ولو قال لا اركب  
 فيمينه على ما يركبه لباس من الفرس والبعل لو ركب ظهرا نسا ن بعد البمن لا يحنث  
 وفي فتاوى ابى الليث لو قال لا اركب ونوى الخيل او الحمار لا يدين فيما بينه وبين الله تعالى  
 كذا في المحيط \* ولو حلف لا يركب فرسا فركب ببردونا لا يحنث وكذا لو حلف ان لا يركب  
 ببردونا فركب فرسا لان الفرس اسم للعربي والبردون للعجمي وهذا اذا كانت اليمين  
 بالعربية فان حلف بالفارسية اسم بركب حنث على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان \* ان  
 حلف لا يركب الخيل فركب ببردونا او فرسا حنث كذا في البدائع \* ان حلف ان لا يركب  
 دابة فحمل عليها مكرها لم يحنث كذا في غايه البيان \* ولو حلف لا يركب دابة فركب دابة مكرها  
 او واف

[illegible]

كتاب الامه ان . ( ١١٢ ) في الهمس على الاكل والشرب وغيرهما

لأن كل هذه الحرة ردة الصداق ما حدث كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف على اكل شيء لا يتاوى  
بما المصغ بنفسه فاكل مع غيره فان كان مما يؤكل كذلك حيث في يمينه نحو ان حلف ان لا يأكل اللبن  
فأكله بمخز او بمراو حلف لا يأكل هذا العسل فأكله كذلك كذا في يمينه وان صب على راسه ماء وشرب  
لم يحسب كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يأكل هذا اللبن يشربه لا يحسب ولو حلف  
ان لا يشرب فارد فيه فأكله لا يكون حاشا وعلى هذا اكل السويق وغير ذلك مما يؤكل ويشرب  
والراعي اذا كانت الهمس بالعزيمة فان كانت بالفارسية فاكل او شرب كان حاشا وعليه العوى  
كذا في فتاوى قاضيان \* ولو حلف لا يأكل هذا الحمر فحرقه ورقته وصيب فيه الماء لم يشربه  
ثم يحسب ولو أكله لم يلا حش كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يأكل لبنا طمخ به ارز فأكله  
والاؤكرا البهسي لا يحسب وان لم يجعل فيه ماء وان كان يرى عينه كذا في الحاوي \*  
وايضا لا يأكل سمنا فاكل سويقا قلت بسم ولا بية لانه ذكروا محمد رح في الاصل ان اجزاء السم  
اذا كانت نسيما ويوجد طعمه يحسب وان كان لا يوجد طعمه ولا يرى مكانه لم يحسب كذا في البدائع \*  
رجل حلف ان لا يأكل ربا فاكل عصيدة جعل فيها الرب قالوا لا يكون حاشا في يمينه  
الا ان يكون الرب قائما بعينه على العصيدة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف لا يأكل زعفرانا  
فاكل كعكا على وجهه زعفران يحسب كذا في مسح القدير \* ولو حلف لا يأكل سكرا فاحد سكرا  
في النهم ووجهه حتى ذاب فابتلع لم يحسب كذا في الخلاصة \* حلف ان لا يأكل خلافا كل سكباجة  
لا يكون حاشا لانه لا يسمى حلا كذا في فتاوى قاضيخان \* واد اعقد بيمينه على ما هو مأكول بعينه  
ينصرف الى اكل عينه واد اعقد على ما ليس بمأكول بعينه او على ما يؤكل بعينه الا انه لا يؤكل  
كذلك عادة ينصرف الى اكل المتخذ منه كذا في الوجيز للكروري \* حلف لا يأكل من هذه النخلة  
او الكرم فاكل من رطبها او نمرها او جمرها وطلعها او يسرها او دبس يخرج من ثمرها او عنبه  
او عصيرة حش لكن الشرط ان لا يتغير مصنعة حادثة حتى لا يحسب بالنبيذ والناطف والخل  
والدبس المطبوخ كذا في الكافي \* ولو اكل من عين النخلة لا يحسب هو الصحيح كذا في النهر الفائق  
ولو حلف لا يأكل من هذه القدر شيئا فهو على ما يطبخ فيها كذا في محيط السرخسي \* ولو حلف لا يأكل  
من هذه القدر وقد اغترف منها قبل يمينه فصاعدا فاكل ما في القصعة لا يحسب كذا في الخلاصة \*  
رجل حلف لا يأكل البطيخ فاكل حذوة قالوا لا يحسب في هذه منكم الشيخ الاسلام



كتاب الامان ( ١١٧ ) في الممنوع على الاكل والشرب وغيرهما

بسمونه لحم الكدائي محيط السرجسي \* وان اكل لحم جزاء او لحم انثى من جنس واحد = يحل الاكل =  
لحم السمور والادعي لان الكلدان من جنس واحد ومنه الاكل على المعروف وذكر الراشد العمري  
انه لا يحنب وعلمه العموي كدائي الكدائي \* ولا يحنب ما يحل اليه وبه قال الشافعي والاسكافي  
وهو الاظهر وعلمه العموي كدائي الوحيد المذكور في \* ولا اكل ما يكون من السمور من الذكور  
والكبد والطحال يحنب في سمه وهذا على عرف اهل الكوفة ان يرد الاشفاق منهم كتاب  
نماذج مع اللحم ويستعمل اسمهم في اللحم = له في غيره لا يحنب في سمه كدائي المحيط \* وعلمه لا يحرى  
كدائي جواهر الاحلاطي \* ولا اكل الرأس والابارح يحنب ولا = في اكل اللحم والالفة  
الا اذا دواه في اللحم بخلاف لحم الظاهر حسب به دلايه كدائي سم الدبر واورا اكل السمور التي  
في وسط الالفة يحنب كدائي الخاصة \* حلف لا اكل لحم شاة باكل لحم سمور يحنب وقال العمري  
ابو الليث لا يحنب مصدر كان الحالف او قروا وعلمه العموي كدائي في سمه الغدير \* قال محمد راجح  
في الجاهع اذا حلف الرجل لا اكل لحم دجاج باكل لحم الدوايح يحنب في سمه \* الاصل في جنس  
هذه المسائل ان اليمين متى اصبغت الى اسم حرس بدخل تحت اليمين الذكور والانثى  
من ذلك الجنس ومنه اصبغت الى اسم ذكر على الخصوص لا بدخل تحت اليمين الانثى  
وكذلك اذا اصبغت الى اسم انثى على الخصوص لا بدخل تحت اليمين الذكر ويكون الاسم  
حاصلا لانثى لا يعرف بعلامة البهائم لا محالة لان ذلك مشرك لانه قد يكون للماث وقد يكون  
للانثى وانما يعسر فيه اوضحه وانما يتلقى من قبل النمل او حلف لا باكل لحم دجاجة فاكل  
لحم الديك لا يحنب وكذلك اذا حلف لا باكل لحم ديك فاكل لحم دجاجة لا يحنب قال واذا حلف  
لا باكل لحم جمل او حلف لا باكل لحم بعير او حلف لا باكل لحم ابل او حلف لا باكل لحم جزور دخل  
تحت اليمين الذكور والانثى وكذلك يدخل تحت اليمين السكتى والعربى ولو حلف لا باكل  
لحم بختى فاكل لحم عربى او حلف لا باكل لحم عربى فاكل لحم بختى لا يحنب في يمينه  
ولو حلف لا باكل لحم ناقة فاكل لحم الدكر من العرب او البخت لا يحنب ولو حلف لا باكل لحم بقر  
فاكل لحم الانثى منه او لحم الذكر يحنب في يمينه وكذلك اذا حلف لا باكل لحم بقرة فاكل لحم ثور  
يحنب لان البقرة اسم جنس والثاء فيها للانثى ولو حلف لا باكل لحم ثور فاكل لحم انثى  
لا يحنب ولو حلف لا باكل لحم غنم فاكل لحم ما من لا يحنب في يمينه هكذا ذكر محمد راجح



## كتاب الامان . ( ١١٦ ) في البغين على الاكل والشرب وغيره

في قول البجيفة وعبد مدبرهم المذنب لا يحنت في قول اموسف ربح والرابعة ان ا جاي لا اكل رطباً  
فاكل بسر امه شيء من الرطب حسب عندهما والحاصل ان ا جاية اذا كانت للمعقود علمه حنت  
عند الكل وان كانت العلم له امير المعقود علمه يحنت عنده هكذا في شرح الحامع الصعبراقه اصحان \*  
ولما آل السر المذنب او الرطب المذنب حره فجزء منقودا بان من الرطب المذنب اجزاء ماكل كل  
حره منهنهما معقودا يحنت الا بماق كذا في الدار احاطة \* ولو حلف لا ياكل عسلاً فاكل شهدا يحنت  
ولو حلف لا ياكل شهدا فاكل عسلاً لا يحنت كذا في المحيط \* ولو حلف على العمل فهو على الرطب  
كلها من الخضراوات وان اكل دلساً من ذلك لا يحنت ولو اكل دسلاً لا يحنت الا ان نوبه كذا  
في الزايرة خاتمة بالتلاعن الحجة \* سئل شيخ الاسلام ابو بكر محمد بن الفضل عن حلف لا ياكل عسلاً  
فاكل حنظل يحنت ام لا قال يحنت وان حلف لا ياكل حنظل فاكل عسلاً يحنت والحنظل المحصرم  
هكذا في الظهيرية \* ولو حلف لا ياكل من هذه الشاة بمصرف الى اللحم دون ما يخرج منها  
وكذا في كل مما كول كذا في الخلاصة \* واو قال مما يخرج من هذه الشاة او من نزلها حنت  
في اللبن والمخض والردودون السمن والشرار كذا في العناية \* وكذا لو قال لا ياكل من نزل  
هذه المقررة فاكل من محضها الذي يقال له بالعارسية دونه يحنت لانه من براها ولذا كل  
من مرتد يتحد من محضها يقال له بالعارسية دونه لا يحنت لانه صار شيئاً آخر كذا  
في الخلاصة \* ولو حلف لا ياكل دهنها يحنت باكل دهن الكراع \* ولو حلف لا ياكل من حاو هذا الكرم  
وحامضه فاكل من سره وعينه يحنت \* ولو حلف لا ياكل من هذا المسوخ فان ثبت الله  
هذا المسوخ حتى صار دهنها فاكل لا يحنت كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا ياكل من السمسم  
فاكل من دهنها لا يكون حائثاً وكذا لو حلف لا ياكل من هذه الدجاجة فاكل من بيضها او فرجها  
لا يكون حائثاً وكذا لو حلف لا ياكل من هذه البضعة فاكل من فرجها لا يكون حائثاً كذا في  
فتاوى قاضي خان \* وان حلف لا ياكل لحماً فاكل لحم اكل من جميع الحيوانات فبالسماك  
حنت سواء اكل طبخاً او مشوياً او قد يد او سواء كان حلالاً او حراماً كالهيئة ومتروك التسمية  
وذبيحة الجوسي وصيد المحرم فاما بالسماك وما يعيش في الماء لا يحنت وان نوى السمك يحنت  
هكذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا لو كان الحالف خوازر ميا فاكل السمك يحنت لانهم  
يسميونه

كتاب الاسمان ( ١١٩ ) في المهيمن على الاكل والشرب وغيرهما

الاصل ان كل شيء ياكل الرجل في مجلس او يشربه في شرته والاصل على جميعه ولا يحنت  
باكل بعصه لان المقصود الامتناع من كل شيء لا بطاق اكله في مجلس ولا شرته في شرته  
يحنت باكل بعصه لان المراد باليمين الامتناع من اصله لا من جمعه لان ما يمتنع به في الغالب  
لا يقصد باليمين \* حلف لا ياكل امره هذا السمان او ثمرها من النجاسات او من هذه من الرغص  
او من لمن هاتين الشاتين او من هذا النعم فاكل بعصه يحنت ولو حلف لا ياكل سمن هذه لسببه  
فاكل بعصه حنت واو حلف لا ياكل هذه المصنعة لا يحنت حتى ياكل كاه او كذاك لو حلف لا ياكل  
هذا الطعام فان كان بعد على اكل كاه دفعة واحدة لا يحنت حتى ياكل كاه وان لم بعدر حنت  
باكل بعصه وفي رواية ان كان الشيء يمكنه ان ياكله في جميع عمره لا يحنت ما لم ياكل كل واحد  
اصح وهو المحرم انما ومن محمد رح او حلف لا ياكل لحم هذا الحرور فهو على بعصه  
لانه لا يمكنه استيعابه دفعة كذا في محيط السرحسي \* اذا حلف لا ياكل هذه الرمانة فاكلها لا حنة  
او حنتين حنت استحسبا وان برك اكثر من ذلك ما لم يحرم ان يتركه الاكل لا يحنت  
وكذاك لو حلف لا ياكل هذا الشعر فاكله الاحده او حنتين بركهما فانه يحنت في يمينه كذا  
في المحيط \* لا ياكل هذا الرطب واكل الاكل لانه لا يحنت الا اذا نوى الكل وهل اصدق  
قضاء فيه روايتان كذا في الوجيز للكردي \* واو قال ان اكلت هذا الرغص فامرأته طالق  
ثم قال ان لم آكله فبعده حراما عليه في ذلك حتى لا يعتق عده ولا يطلق امرأته ان ياكل  
المصف ويسرك المصف كذا في المحيط \* ولو حلف لياكلن هذا الرغيف فاكله الاكسرة كان  
بارا الا ان ينوي ان لا يترك شيئا من الرغيف كذا في فتاوى قاضي خان \* والصحيح في  
قوله هذا الرغيف عليه حرام ان لا يحنت باكل البعض \* قال لغيره والله لا آكل من طوامك  
فان اكلت منه فهو على حرام فاكل لعمه حنت في اليمين الاولى وان عاد باكل حنت في اليمين  
الثانية ايضا ويلزمه كفارتان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لعبيدتي ايكما اكل هذا  
الرغيف اليوم فهو حراما كراه لم يعتق ولو كان بحال لا يطيق احدهما اكله فاكلاه متقا بدلالة  
الحال كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب اليمين التي تقع على الواحد او على  
الجماعة \* ولو قال لامرأتي ان اكلتا هذين الرغيفين فبعدي حراما كذا في

في الجامع \* روى الحاوي انه بحث بحلاف ما لو حلف لا يأكل لحم حاييموس فاكل لحم  
 القرحت لا بحث والحاوي اسم نوع والصحيح ما ذكر في الجامع كذا في المحيط \* قال  
 رص وسمي ان لا بحث في العصلين لان الناس يعرقون بينهما كذا في فتاوى دافني حان \*  
 وأوحى لا يأكل من هذا اللحم شيئا فاكل من مرقته لا بحث ان لم يكن له سنة المرقه كذا في الخلاصة \*  
 رجل حلف ان لا يأكل من اللحم الذي يحيى به فلان فباعه فلان بلحم فشواه ووضع تحته خبزا  
 وجعله جودا فاكل الحالى من الجردوات الذي اصابه دسم اللحم كان حاشا كذا  
 في فتاوى دافني حان \* ولو قال ان كلما اكلت لحما بعبد من عبيدى حرفا كل لحما لزمه بكل  
 لقمة عبق صد كذا في الظهيرية \* لو حلف لا يأكل شحما فاكل شحم السطن حنث وان اكل  
 شحم الظهر وهو الذي حاطه لحم ام بحث صد اى حنيفة رح وهو الصحيح كذا في الكافي \*  
 ولو عزل شحم الظهر واكله لا روايه في هذا من ابي حنيفة رح ولقائل ان يقول عنده لا بحث \*  
 وفي الخلاصة الحاشية هذا اذا حلف بالعربية وان حلف بالعارسة فاكل شحم الظهر قالوا لا بحث  
 لان اسم بيه لا ماول شحم الظهر كذا في التاتارخانية \* ولو حلف لا يأكل شحما فاكل البية لم بحث  
 لان الالية غير اللحم والشحم اسما ومعنى وعرفا هكذا في الكافي \* ولو حلف لا يأكل طعاما فان  
 ذلك يقع على ما يؤكل على سبيل الادام مع الخبز ولا يقع على الهليلج والسموم بما كذا في  
 البدائع \* ولو حلف لا يأكل هذا الطعام ان لم يوقته بوقت فهلك ذلك الطعام واكله غيره  
 اومات الحالف حنث في يمينه وان وقته بوقت فقال لا يأكل هذا الطعام اليوم فمات الحالف  
 قبل مضي اليوم لا بحث بالاجماع وان هلك ذلك الطعام قبل مضي اليوم لا بحث قبل  
 مضي اليوم بالاجماع حتى لا يلزمه الكفارة ولو عجلها لا يجوز وانما مضي اليوم اختلفوا فيه قال  
 ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يلزمه الكفارة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو حلف  
 لا يأكل طعاما ينوى طعاما بعينه او حلف لا يأكل لحما ينوى لحما بعينه فاكل غير ذلك  
 لم بحث كذا في المبسوط \* روى عن ابي يوسف رح في من حلف لا يأكل طعاما فاصطر الى ميتة  
 فاكل منها لم بحث وقال الكرخي وهو عندي قول محمد رح وروى ابن رستم عن محمد  
 رح انه بحث كذا في البدائع \* ولو حلف لا يأكل الطعام فاكل منه شيئا يسرا حنث وكذا لو  
 حلف لا يشرب الماء فان شرب الماء كذا او الطعام لم بحث كذا في المبسوط

كتاب الامان ( ١٢١ ) في السنين على الاكل والشرب وغيرهما

يبحث كذا في جواهر الاحلاطى \* وان اكل عيش الدقيق او عيشه لم يذكر في الكتاب والصحيح  
انه لا يبحث كذا في شرح الاحامع الصغير له اصي حان \* وان عيش اكل الدقيق عيشه لم يبحث  
باكل الحبز كذا في الكافي \* واد اكل من هذه الحنطة وهو يسمى ان لا ياكل حنطة  
فيه خنثى لو اكل من حنطها لا يثبت وان يروي ان لا ياكل مما اتخذ منها صحت رتبة ايضا  
حتى لا يبحث باكل عيشها وان لم يكن له فيه ما اكل من حنطها لم يثبت عند ابي حنيفة  
وعندهما يثبت ولو اكل من عيشها صحت عند ابي حنيفة رح كذا في الاذ حنطة \* وان اكل  
من سو بعضها لا يبحث عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وهو القوم من قبل محمد رح  
كذا في مساوي فاضل خان \* ولو حلف لا ياكل من هذه الحنطة نذر عها واكل من عها لم يثبت  
كد في الكوهرة النيرة \* واد اكل من حنطها لا ياكل حنطها ولا عيشها ولا  
ما يتعارف الناس في ذلك الباد انما هو السرمه حتى ان صور موضع لا ياكل اه حنطها  
لا يبحث باكل خبز الشعير ايضا وان اكل حنط الارز وان كان من اهل الد خبزهم ناك بنصرف  
يمسكه اليه وما لا ياكل في المحيط \* حلف لا ياكل حنطها كل قرو صا يتال له والعامة كليم  
او جورينجا او ميسرا فارسية نواله محمد بن سامة لا يبحث في الرجوة الثالثة والمائة اربعة  
العقبة ابو الليث رح ان في الجوز سمج لا يبحث لانه لا يسمى حنطه وانما هو صا رماية ال مائة اربعة  
تان زرد او اصافي العرص والمسر يبحث لان العرص خبز طلق والمسر حنط وباد كذا في العباوي  
الكبرى \* وان اكل خبز القطاوى لا يبحث الا اذا يراه كذا في الهداية \* اذا حلف لا ياكل حنط فلانه  
قال الحارثية التي بصرت الحنط في النور دون التي تعجنه ويهيئه للضرب فان اكل من حنط النوى  
ضربته حنث والا فلا كذا في الظهيرية رجل حلف ان لا ياكل حنطه ما اكل حنطه في يمينه وكذا  
لو اكل لا كشة لا يثبت في يمينه \* رجل حلف ان لا ياكل حنطه ما اكل حنطه في يمينه وكذا  
لو حلف ان لا ياكل هذا الحنط فاكل بعد ما نفث لا يبحث كذا في فتاوى فاضل خان \* ولو اكل العصيدة  
او التماج لا يبحث ولو حلف لا ياكل حنطها كل سنين وسقايقال بالفارسية سنبو سنبو قال محمد رح يتبع  
ان يبحث كذا في الخلاصة \* سئل الخجندی رح عن حلف لا ياكل خبز او تمر انا اكل احدهما فقال  
لا يبحث ما لم ياكلها كذا في البيهقي \* ولو حلف لا ياكل الحنط ولا عيشه لم يثبت على اللحم خاصة دون  
البازيجان والجر والسمي الان يروي كل ما يروي من يمين وغيره فيبحث كذا في الكافي \*

كتاب الامان . ( ١٢٠ ) في اليمين على الاكل والشرب وعيبرهما

يحسب كدائي محط السرحسى \* ذكر في الاصل اذا قال الله اني اكلت من هذا الطعام فهي طالق فان اكل جميعا طاقن ولو قال اني اكلت هذا الطعام وام يعل من الطعام فاطن ينظر ان كان الطعام كثيرا بحيث لا يدر الواحد على اكله فاطن وان كان الطعام قليلا بحيث يقدو الواحد على اكله لا يقع الطلاق لانهن اذا اكلن كدائي المنع في الفصل السابع \* ان حلف طائعا او مكرها ان لا اكل شأنا مأكلا فانه حتى اكله حنث وكذا ان اكله وهو معصى عليه او مكرها وان اوجرا وص في حلقه مكرها وقد حلف لا يشربه لا يحنث ولكن لو شرب منه بعد هذا حنث كذا في الميسر \* حلف ان لا ياكل ملحاً ما كل طعاما ان لم يكن مالحا لا يكون حائثا وهو المختار وان كان مالحا كان حائثا كما لو حلف ان لا ياكل العسل والكل طعاما فيه فلف ان كان يوجد طعمه كان حائثا والا وقال العقبة ابو الليث رح لا يحنث ما لم ياكل من الملح مع الخبز او مع شيء آخر وعليه الفتوى فان كان في يمينه ما يدل على انه ارادته الطعام المالح فهو على ذاك كذا في ماوى فاضى حان \* سئل شيخ الاسلام الزاهد رح عن حلف لا ياكل لحماء وحلف الآخر لا ياكل صلا ولا ياكل ولعل فانه قد حلف لا ياكل هذه الاشياء كلها فاكلها الحالفون كلهم لم يحنث احد الا صاحب العسل لان العسل لا يؤكل الا هكذا فابصر فت يمينه اليه ولو حلف لا ياكل من طعام امرأته فان خلت عليه الطعام فقاتلته دار بنحوه فاكل لا يحنث لانه صار ملكا له ولو لم يغل دار بنحوه وباقي المسئلة بحالها يحسب \* رجل له والنز امر رجلا ان يحفظ هذا العالير فاباح له ان ياكل منه ما يشاء فحلف هذا الحافظ بطلاق امرأته ان لا ياكل من فالبز اي والبز نفسه ولبس له فاليز ملك ولا مستاجر ولا مستعار فاكل من هذا العالير الذي امر بحفظه لا تطلق امرأته الا اذا كان يضاف اليه العالير عرفا فاما بدون ذلك فلا يحنث كذا في الظهيرية \* اذا حلف لا ياكل تمرا فاي نوع من التمر اكله يحنث ولو اكل حيسا يحنث لان الحيس اسم لتمر بلقي في اللبس حتى يستفتح فيؤكل وكذلك اذا اكل عصيدة اتخذت من التمر يحنث كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا ياكل هذه التمرة فاختلط بتمر فاكل ذلك التمر اكله يحنث كذا في المبسوط \* ولو حلف لا ياكل تمر او لانية له فاكل قسما لا يحنث وكذا اذا اكل بسرا مطبوخا او رطبا لان ذلك لا يسمى تمرا في العرف الا ان ينوي ذلك كذا في البدائع \* حلف لا ياكل من هذا الدقيق فاكل من خبزه او اتخذ خبزا او خبزا لقطائف

يحنث

[illegible]

كبر - الامان ( ١٢٢ ) في الامن على الاكل والشرب وغيرهما

ان حلف الابل رأه ان يرى الرؤوس كلها من السمك والتمن وعبرهما فاي ذلك  
الحد - ان لم يكن له يده على العنق والعضد اصدى قول ابني خنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد  
رح السنين الرن على رؤوس العنق اصدى كذا في البدائع \* وهذا اخلاف مصر و زمان لان العرف  
في زنه فمهمه ارفي مهمه ابي امنم حاصه وفي زمانه يعني على حسب العاده كذا في الهداية \*  
ولا تدخل في الامس زوين السرا والسمك والعصا ومربا لاجماع وكذا رؤوس الابل لا تدخل  
الاجماع ولا يذلى لا اكل اصفا ولا لمة له فهو على يد الطير ككله الاوز والدجاج وغيره  
ولا يذلى من السمك الا ان يذلى كذا في السراج الزهاج \* حلف ان لا يأكل طيسا ان نوى  
جمعه مع الطير ذوات فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فهو على اللحم المطبوخ استحبنا نانا لو هذا  
اد الطبخ اللحم بالما عليه الياسه لان سمى طيسا وان طبخ اللحم بالماء فاكل المرفقة مع الخبز  
واما اكل اللحم كان حاصه كذا في نواوي قاضي حان \* ولو حلف لا يأكل من طيس فلانه فسخت له  
قدرا لم يحبه غيره لم يحث واذا قال اكرز دك كرم كرده توخو ر م فكذا فسخت قدر اطبخها  
عمره الا يحث لا يذلى كرم كرده تو براد به عرفا نحه تو كذا في المحيط \* ولو حلف لا يأكل السجاء  
بالاصل في هذا ان السجاء عند هم كل حلوانس من جنسه حامض وما كان من جنسه حامض  
فليس حلوا والرجع فيه الى العرف يحث باكل الخنص والعسل والسكر والناطى والرب  
واشبهوا شاهد ذلك وكذا روى المعلى عن محمد رح ان اكل تينار طبا او بابسا لانه ليس  
من جنسه با حاض فمبطل معنى الحلوة فيه ولو اكل عنبا حلوا او بطيحا حلوا او رما ذا حلوا او اجاصا  
حلوا لم يحث لان من جنسه ليس بجاف ولم يحاص معنى الحلوة فيه وكذا الزبيب ليس  
من حلوان من جنسه ما هو حامض وكذا الوحلف لا يأكل حلوة فهو مثل الحلوا ولو حلف  
لا يأكل حبا فاي حب اكل من سمسم او غيره مما ياكله الناس عادة يحث فان عنى شيئا من  
ذلك بعينه او سماء حث فيه ولم يحث في غيره ولا يحث اذا ابلع لؤلؤة كذا في البدائع \*  
في الفتاوى رجل حلف لا يأكل حراما فاشترى بدرهم فصبه طعما فاكله لا يحث وهو آثم  
ولو اكل حبا او لحما غصبه يحث ولو باع الخبز واللحم بربط فاكله لم يحث ولو اكل لحم  
كلب او قردا وحداة قال اسد بن عمرو رح لا يحث وقال نصيرويه ناخذ وقال الحسن كله  
حرام وقال الفقيه ابو الليث ما كان فيه اختلاف العلماء لا يكون حراما مطلقا قال صاحب الكتاب



كتاب الامان ( ١٢٠ ) في الامتناع عن الاكل والشرب وغيره

شعيراثهم اشترى بالشعير طعنه لا ياكل لا يكون حايضا لاداء حلق على ما لا يؤكل ان لا ياكله  
فاشترى بها شاة ما يؤكل واكله حلت وان حلق على ما يؤكل ان لا ياكله واشترى به ما يؤكل  
فاكله لا يكون حايضا في ما يؤكل فاصى حان \* حان ان لا ياكل من ماله من ماله والدة ميراث  
طعامه اطعمه او درهم واشترى به طعامه اطعمه ويحلت وان بدل الطعام طعام آخر واطعمه لا \*  
حلق لا ياكل من ميراث والدة شاة والدة وورثه الا ان ياكل من ماله طعنه او ياكله لا ياكل  
في القياس ويحلت في الاستحسان لان الميراث ياكل في الاكل وان اشترى الميراث  
شاة ثم اشترى بذلك الشيء وطعامه او اكل لا ياكل \* حان لا ياكل من زرع ماله ولا ياكل من  
ما هو عند المزارع او عند المشرى منه ويحلت وان اشترى من ماله آخر ويكره اكل من ذلك المزارع  
لا ياكل كذا في الوحيز للكردي اذا حلق لا ياكل من ماله لان ماله ياكله لان ماله  
شيء من ماله الى ماله غيره واكله الحاي لا ياكل كذا في المحيط اذا حلق لا ياكل مما  
اشترى فلان او مما يشترى واشترى المحارف ماله لمسه او غيره ما كل منه الحالف حلت وان  
باعه المحلوف ماله من غيره واشترى به ماله ثم اكل منه الحالف لم ياكل كذا في المدايع \*  
واذا حلق الرجل لا ياكل لحمه او غيره فلان واشترى به فلان ماله ويكره اكله الا لا ياكل  
كذا في المحيط \* رجل حلق لا ياكل طعام فلان هذا ماله لان المحارف ماله ثم اكله الا  
لم ياكل عند ماله وعند محمد رحمه يحل كذا في شرح الارادات المعتبرة \* وان اكل لا ياكل  
من طعام اصبعه فلان او من حمز يكره فلان ثم صنعه وباعه واكل منه ياكل ولو حلق  
لا ياكل من طعام فلان ولان بائع الطعام ناشترى منه واكل ياكل ولو قال لا ياكل طعامك هذا  
فاهداه له فاكله لم ياكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح واذا حلق لا ياكل من غلة  
اربعه فاكل من ثمن الغلة حلت واذا بوى اكل نفوس ما يخرج منها دين في القضاء وفيما بينه  
وبين الله تعالى كذا في الذخيرة \* رجل حلق ان لا ياكل من طعام فلان ولا ياكله ناشترى الحالف  
منه الطعام او وهبه فلان من غيره واشترى الحالف من ذلك واكل لا ياكل في يمينه كذا  
في فتاوى قاضي خان \* في الاصل لو حلق لا ياكل من طعام اشترى به فلان فاكل من طعام اشترى  
به فلان مع غير حلت الا اذا بوى حله وحده كذا في الخلاصة \* ولو حلق لا ياكل من طعام  
فلان فاكل من طعام مشترك بينه وبين غيره ياكل ولو حلق لا ياكل من غيره فلان

كتاب الامان . ( ١٢٢ ) . في اليمين على الاكل والشرب وغيرهما

ابن جرير محمد بن الفضل رح كذا في ذراوى قاصصه ان \* من حلف لا يأكل من كل شيء اصطمغ به  
فهو ادم كالحل والريث والعسل والبن والزبد والسمن والمرق والملح وما لم يصنغ الخبز مما له  
حرم كدم السنو وهو بحيث يؤكل وحده ليس مادام كاللحم والبيض والتمر والبرسيم وهذا  
التصنيف من ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح فما يؤكل مع الخبز غالباً فهو ادم  
وهو رواية عن ابي يوسف زرع كذا في فتح القدير \* ونقول محمد رح اخذ الفقيه ابو الليث قال في  
الاحية ياروهو المحبة ارملة العرف \* وفي المحيط وهو الاظهر قال الملا نسي في تهذيبه وعلمه العتوى  
كذا في النهر العائق \* والحاصل ان ما يصنغ به كالحل وما ذكرنا ادم بالاجماع وما يؤكل وحده  
فانما كالبطيخ والمغنب والتمر والرسب وامثالها ليس انما بالاجماع على ما هو الصحيح في البطيخ  
والعنب اما البقول فليست بادام لانها اق كذا في فتح القدير \* وهذا الخلاف فيما اذا لم يكن  
له نية فان نوى فعلى ما نوى احما ما كذا في التبيين \* والعاكهة ليست بادام اجما ما كذا في  
السراج الوهاج \* واد ا حلف لا اكل من كسب فلان فورث المحلوف عليه شيئاً واكله الحالف  
لا يحنت ولو اشترى شيئاً او وهب له شيء او اصدق عليه شيء وقيل فاكله الحالف حنت  
في يمينه ولو حلف لا اكل من كسب فلان فاشترى شيئاً الحالف من المحلوف عليه مما اكتسبه  
المحلوف عليه او وهب المحلوف عليه ذلك من الحالف واكله لا يحنت \* ولو حلف لا يأكل من  
كسب فلان ما كتسب المحلوف عليه ما لا ومات ورثه رجل واكله الحالف حنت في يمينه وكذا ملك لو ورثه  
الحالف فاكل بحنت بخلاف ما لو انتقل الى غيره بعير الميراث بشرى او وصية لا يحنت كذا  
في الذخيرة ولو حلف لا يأكل من ميراث فلان شيئاً فمات فلان فاكل من ميراثه حنت  
فان مات وارثه فاورث ذلك الميراث فاكل منه الحالف لا يحنت كذا في البدائع ولو حلف  
لا يأكل من كسب فلان فاصبى له انسان فاكل الحالف بحنت ولو وهب المحلوف عليه طعاماً  
للمحالف وقبضه ثم اكل لم يحنت وكذا لو اوصى له والمهر من كسب المرأة وكذا ارش الجراحات  
كذا في الخلاصة \* رجل معه دراهم فحلف ان لا ياكلها فاشترى بها دنائير او فلساً ثم اشترى بعد ذلك  
الدنائير او الفلوس طعاماً فاكله قال محمد رح يكون حانتاً في يمينه وان حلف لا يأكل هذه الدراهم  
والدنائير فاشترى بها عرضاً ثم باع العرض طعاماً فاكله لا يكون حانتاً وكذا لو اشترى بالدرهم

معات الاب موثقه الحالف واكل لا يحنث الحالف وهو الصريح كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ولوراد بعد موثقه يحنث كذا في الوجيز للكردري \* اذا حلفت المرأة ان لا تاكل من اطعمة ابها  
 وقد كان الابن يحب ابها من اطعمة قبل اليمين فاكلت ذلك لا يلزمها الحنث بل هذا اذا  
 لم يكن لها بركة فادبوت ذلك الطعام الذي دعت قبل اليمين تحث بالكله لا بها بركة الاصابة  
 باعتبار ما قد كان كذا في المحلى \* رحل حلف ان لا ياكل كل مع فلان طعاما فاكل هذا من اباء وهذا  
 من اباء آخر لا يكون حاشا ما لم ياكل من اباء واحد كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا حلف  
 لا ياكل من مال فلان مناهدا وبارسينه ستم سراكه مذبح جري فربما مذبحه لا يحنث في يمينه  
 لانه في المعروف يسمى اكل مال نفسه هكذا ذكر في فتاوى ابى اللب رح كذا في الكافي \*  
 رحل حلف ان لا ياكل من شيء فلان يجعل ياكل فلان في قدر طيبات امرأته واكل الحالى  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح حنث في يمينه الا ان يكون بينهما سب يدل  
 على غيره هذا \* حلف ان لا ياكل من كرم فلان ثمنا هذه السنة والواقع يمينه على اثني عشر شهرا  
 قال مولانا رضى به معنى ان يكون على سنة السنة التى هو فيها كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 رحل قال والمذ لا اكل ما يحى به فلان معنى ما يحى به من طعام او لحم او غير ذلك مما يؤكل  
 فذبح الحالى الى المحلوف عليه لحيه الطيبه وطيبه والقى فيه قطعة من كرش بوتر ثم بار القدر  
 به فاكل الحالى من المرق قال محمد رح لاراه يحنث اذا اتى يمينه من اللحم ما لا يطبخ وحده  
 ويحنث منه مرقه لقلبه وان كان مثل ذلك يطبخ ويكون له مرقه فانه يحنث وقد قال محمد رح  
 فيمن قال لا اكل مما يحى به فلان فحلف فلان بلحم فشره وجعل تحت ارزال الحالى فاكل الحالى  
 من حوده يحنث وكذا لك اوجاء المحلوف عليه بلحم فطبخه فاكل الحالى من مرقه وبيده  
 طعام الحمص يحنث وكذلك لو جاء برطب فسال منه رطب فاكل منه او جاء بزيتون فعصر فاكل من زيت  
 حنث كذا في البدائع \* ان حلف لا ياكل طعاما ما من طعام فلان فاكل من خله او زيتته او  
 صاحبه او اخيه منه شيئا فاكله بطعام حنث وان اخذ من نبيذه او مائه فاكل به خيرا لم يحنث  
 كذا في الجوهر النيرة \* واذا حلف على حنطة لا ياكلها فاكلها مع غيرها من الحيات او حلف على شعير  
 فاكله مع غيره من الحيات ان اكل حنطة حنث فان كانت الغلة للمحلوف عليه يحنث وان كانت  
 الغلبة لغير المحلوف عليه لا يحنث وان كان سواه فالتباس ان يحنث وفي الاستحسان لا يحنث

فاكل من خبز مشرك يمينه وبين غيره بخلاف ما لو حلف لا ياكل من رغب فلان فاكل من رغب يمينه وبين آخر لا يحنث لان بعض الرعي لا يسمى رغباً وبعض الخمر يسمى حراً اذا حلف لا ياكل من مال الله وكان يمينه وبين الاب الحالف حب من خل فاكل يمينه يحنث لانه اكل من مال الله كذا في المحيط \* ولو حلف لا ياكل طعام فلان فاكل من طعام مشرك بين فلان وبين الحالف لا يحنث كذا في الظهيرية \* رجس حلف ان لا ياكل شيئاً من اشياء والده ما اكل في بيت والده كسرة خبز لمعاذ قال الشيخ أبو بكر محمد بن العصل رح لا يحنث في يمينه وبالنقاعى الالهام ابو على النسعى يكون حائشاً في يمينه وقال العقبة أبو بكر الباقى ان كانت الكسرة بحال يتصدق على الفقير بمثلها كان حائشاً والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف لا ياكل طعام فلان فانه يقع على الطعام الموجود والذي سجدت كذا في السراجية \* ولو حلف لا اكل من رمان اشترته فلان فاشترى فلان مع غيره فاكل حنث ولو قال من رمانه اشترته فلان لم يحنث ولو حلف لا ياكل من ثمن غزل فلان فاشترى غزل فلان او وهبه له فهاه واكل ثمنه لا يحنث ولو باعت بفسها فدعت الثمن اليه فاكل منه حنث ولو وهبت الثمن لابنها او لاجسى ثم وهبه لزوجها فاشترى به شيئاً لا يحنث كذا في محيط السرحسى \* ولو حلف لا ياكل من طسخ فلان فطسخ هو آخر فاكل الحالف منه حنث لان كل جزء منه يسمى طسخاً وكذلك من خبز فلان فخره هو آخر ولو قال من قدر طبخها فلان فاكل ما طبخه لم يحنث لان كل جزء من القدر لا يسمى قدراً كذا في الاحتار شرح المختار \* حلف بالعارسة لا ياكل من يزر فلان فتناول من ماء جمد المحلوف عليه لا يحنث لان او هام الناس لا يسبق الى هذا الا يرى انه لو اكل من قشر بطيخه او من كسرة خبز بالفارسية مان يره وحد على باب دارة لم يحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* حلف ان لا ياكل شيئاً مما حمل فلان يعنى آرد ده فلان فاكل من جمد حمله فلان قالوا يكون حائشاً كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا ياكل من مال ختمه شيئاً فدفع اليه عجيناً من عجين ختمه فجعل في عجين آخر فخبزه واكل لا يحنث وكذا لو حلف لا يشرب من شرابه او لا ياكل من ملحه فخذ ماء وملحاً وجعلهما في العجين لا يحنث كذا في الخلاصة \* لا ياكل من خبز ختمه فاكل الخبز حلف لا ياكل من الخبز فاكل منه ان كان الخبز اخر زلها النعمة لا يحنث وان لم يزره فقال الحنفى ان ياكل ما يكتفك فاكل منه يحنث كذا في الوجيز للكردري \* ولو حلف لا ياكل من مال اب

من سمر او ارزاو فاكهة او غيره اكل حتى شبع لم يحسب وام اكل داء وكذا لك  
لو اكل لحما بغير حبر لم يحسب وعدا اكل بلدا ما يتعارفون وبشرط في العدا ان يكون اكثر  
من نصف الشبع حتى لو قال لا اكله ان لم يتعش الا لانه بعدى حرقا لثمة او لثمتين  
فليس هذا بعشاء ولا بشر حتى يأكل اكثر من نصف شبع اكل في السراح الوهاج \* حلف  
في رمضان ان لا يتعشى الا لانه اكل بعد انصاف اللذات لا يحسب كذا في الرجز للكردي \*  
لو حلف ان لا يسحر به يحسب والاكل من نصو الدليل الى العجر كذا في شرح مجمع البحرين \*  
المساء مسا ان احدهما بعد الروال والآخر ما بعد غرب الشمس بانه انوى صحب نيته  
وعلى هذا الوحل بعد الروال لا يفعل كذا حتى يمسي ولا دية له فهو على عبودية الشمس  
لانه لا يمكن حمل الممين على المساء الاول بحمل على المساء الثاني وهو ما بعد الغروب  
كذا في فتح القدير \* ذكر المعلق عن محمد رح قوله لا يدين صحوة فهو من وقت طلوع الشمس  
من الساعة التي تحل فيها الضافة الى نصف النهار كذا في حط السرحسي \* قال محمد رح  
ولو حلف لا يصبح بالانصاف عندي ما من طلوع الشمس ومن ارتفاع الصبح الا كرهوا ان  
الارتفاع الصبح الا كرهوا ان يصبح كذا في الدائع \* لا يعد به اليوم بالانصاف او ان لم يصبح  
بعد الا شريد الى ان ام تعري اليوم نظما الى فاشري به ساوي به هذا بالانصاف  
او اعتقه او عزله بركذا في الوحد المكردي \* والروال ان بعد بصره من بعدى حرقا بعدى  
اليوم بصره والعدي بغير العباس ان يحسب عملا بطريق اللطافة الى المعين ان قال ان بعديت  
بهذين الرغبين وهما ان اعدى اليوم باحد الرغبين والعدي بالرحمى الآخر يحسب في يمينه  
وفي الاستحسان لا يحسب في يمينه وان نوى التعرق في هذا كل كه انوى وقال ان اكلت رغبين  
او ان اكلت هذين الرغبين فعدي حرهما معا او منفردا حث في يمينه قياسا واستحسانا  
كذا في المحيط في باب اليمين ما يتنع على البعض وما يقع على الجماعة \* ولو وعد اليمين على العدا  
واستثنى منه اخبر بما يؤكل تبعا للحبر ولا يؤكل مقصودا كالحل والزيت والمالح يصير مستثنى  
واستثناه وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تبعا عادة كالحبيص والارز يحسب ولا يصير مستثنى  
وان كان يؤكل مقصودا ولا يؤكل تبعا للحبر عادة كالحب واللبان قال ابو يوسف رح يصير  
مستثنى تبعا للحبر لا يحسب وقال محمد رح لا يصير مستثنى ويحسب اذا مر هذا قال محمد رح

كتاب الامانة . ( ١٢٨ ) في المنع على الاكل والشرب وغيرهما

وان اكل جنة حنت على كل حال كذا في الذخيرة \* وان حلف لا ياكل طعاما او داء  
لا يشرب الا نادى ولان داء الله هذا على سريته او لعدم كونه في العسل السابع والعشرين  
في المعرفات \* ان احلف لا ااكل طعاما ولا يشرب وداق من ذلك ولم بدخله حلقه لم يحنت  
وهي مقدمة على فعل داء الله ما هو دونه لم يحنت وان ادى بها هو فقه حنت كذا في المسوط \*  
ان احلف لا يدوق طعاما او يشربا فدخله في فيه حنت فان قال اردت بقولي لا ذوقه لا آكله  
الا شربته من ممانته ومن الله تعالى ولا ندس في العشاء كذا في الدائع \* وان قال  
لا ادون طعاما ولا شربا فذاق احدهما حنت وكذلك لو قال لا اكل كذا ولا كذا وكذا  
لو ادخل حرف او داء في المسوط \* ولو قال والله لا ذوق طعاما او شربا فذاق احدهما لا يحنت  
قال ابو القاسم الصفار يحنت في ممانته وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل بنوي في ذلك  
ان لم ينرشه لا يحنت باحدهما وعليه العموم \* رجل حلف ان لا يدوق الخمر فاكل خمر احسن  
بهم قال الشداد رح لا يحنت في ممانته كما لو حلف ان لا يذوق الزيت فاكل خمزا  
حسن زيت لا يحنت ولو حلف ان لا يذوق في منزل ولان طعاما ولا شربا فذاق فيه شيا  
فدخله منه ولم يصل الى جوفه كان حائما وهو على الذوق وان كان له رجل بغد عندي  
اليوم حلف ان لا يدوق في منزله طعاما ولا شربا فان هذا يكون على الاكل لا على الذوق  
كذا في فتاوى قاضي خان \* حلف ان لا يدوق الماء فيمصص للصلوة لا يحنت كذا في الخلاصة \*  
ان احلف لا يدوق هذه الخمر فصارت حلا فشرب منه لم يحنت فان نوى ما يكون من ذلك  
حنت هكذا في الحويزة النيرة \* ان احلف لا يتعدى فالعداء الاكل من طلوع العجر  
الى الظهر والعشاء من صلوة الظهر الى نصف الليل كذا في الهداية \* حلف ان لا يتعدى  
اليوم فاكل بعد نصف النهار لا يكون حائما كذا في فتاوى قاضي خان \* قال المحمدي هذا  
في ممانته اني مررنا فوقيت العشاء من بعد صلوة العصر ثم العداء والعشاء عبارة عن الاكل الذي  
يتصدق به الشعب في العادة في كل بلد في غالب ما انهم لما كان عندهم خداء انعقدت عليهم اليمين  
والا فلا وهذا قالوا في اهل المصر ان احلفوا على ترك الخمر فشربوها اللين لم يحنتوا ولو حلف  
الدين لا يتعدى فشرب اللين حنت قال ابو الحسن اذا حلف لا يتعدى فاكل غير الخمر





كتاب الايمان . ( ١٣٠ ) في اليقين على الاكل والشرب وغيرهما

اذا قال الرجل ان اكلت اليوم الارض فاعطه حردا كل رغبة ثم اكل بعده ما كره او نمرا او خبصا او  
ارزا يحسن وان قال عنت الاستثناء من الحرد صدق ديانة لا قضاء ثم يحسن ان اكل الفاكهة  
والنمر سواء اكلها بعد الرغيف او معه وكذا الوفا ان تعدت الابرغيف فعدت برغيف ثم  
اكل ما كره او نمرا حنت وكذا ان اكل خبصا قال عشا اكلها انما يحسن ان اكل هذه الاشياء بعد  
الرغيف اذا اكل هذه الاشياء في فورا كل الرغيف اما اذا اكلها وحدها بعد انقطاع فور الرغيف  
لا يحسن لانها لا يسمى متغذية ولا تتعارف اكلها بعد فان بوى الخبز خاصة صدق ديانة لا قضاء  
كذا في شرح الجامع الكبير للحصيني في باب الحنت في اليقين الذي نكون من ذلك الصنف  
ومن غيره \* ان كان قبل ذلك كلام يستدل به على بيمينه ان قبل انك تأكل اليوم رغبين  
عدال بعده حر ان اكل اليوم الارض فاعطه علي الرغيف خاصة حتى لو اكل الرغيف وبأكل بعده  
نمر الا يحسن في بيمينه ويتقدم منه الارضة واو قال ان اكلت اليوم اكثر من رغيف فعدت  
حر هذا على الحز حتى اوائل بعد الرغيف نمرا او ما كره لا يحسن وصار تعدد بيمينه ان اكلت  
اليوم من جنس الرغيف اكثر من رغيف معدى حر ولو قال هكذا كان بيمينه على الخبز خاصة  
فهنا كذا والذي ذكرنا في قوله الارض فاعطه في قرأه غير رغيف وسوى رغيف كذا في المحيط  
في باب الاستثناء \* رجل قال ان لمست او اكلت او شربت فامرأى طالق وقال عدت طعاما  
دون طعام لم يصدق في القضاء ولا في غيره وهو الصحيح وظاهر الرواية ولو قال ان لبست ثوبا او  
اكلت طعاما وقال عنت به طعاما دون طعام او ثوبا دون ثوب ديس فيما بينه وبين الله تعالى  
ولا يصدق في القضاء هكذا في شرح الجامع الصغير لقاصيخان \* ان اكلت لا يشرب من  
دار فلان فاكل منها شيئا قال الصدر الشهيد رح في واقعاته المخننا وعندى انه لا يحسن الا  
ان بنوى جميع المأكولات والمسروقات كذا في المحيط \* قال بالفارسية از خانه فلان بيج چيز  
نخورم يتناول المأكول والمشروب كذا في فتاوى قاضى خان \* ان حلف لا يشرب مع فلان شرابا  
فشرى في مجلس واحد من شراب واخذ حنت وان كان الالباء الذي يشربان فيه مختلفا  
وكذا لو شرب الحالف من شراب وشرب الآخر من شراب غيره وقد ضمهما مجلس  
واحد فان شربا واحدا ومن اتاه واحد يصدق قضاء كذا في البدائع \* رجل حلف ان  
لا يشرب في سنة فلان اكثر من مرة فشرى في داره مرة وفي بيتانه مرة قالوا ان كانت الصيانة

تاكل سمح نه بعد شرب نحووه، فنصرف الى وقت الزود الاحد، اذ انا لم اكون جعدهم في وقت  
 حلف لا شرب من هاتين الشائتين فشرب من احداهما حيث كذا في السراحيمة رجل  
 حلوه بطلاق امرأته ان لا يشرب الخمر مادام يمشي ارا حرج الى قصر الخمر من ثم عاد وشرب  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الحنفية "رحم ان يرمى بترانه مادام يمشي ارا حرج الى قصر الخمر من ثم عاد وشرب  
 السكنى يمشي ارا كان حائلا وان يرمى بترانه مادام يمشي ارا حرج الى قصر الخمر من ثم عاد وشرب  
 لم يكن له بنة فخرج بمعه كذا في يوم واحد يمشي ارا حرج الى قصر الخمر من ثم عاد وشرب  
 صطغفة ويصير عدي حرا وشرب الخمر امدد كذا في امره وعصق دابة ولا يصدق انه لم يرد  
 الطلاق والحق وانما اراد مع اصحابه من نفسه \* حلف ان لا يشرب الخمر اليك اثمهم ان لا  
 امرأته اربعة اشهر فقال الروح اربعة اشهر كذا في امره وعصق دابة ولا يصدق انه لم يرد  
 اربعة اشهر وهذا ما على ان الحلف اذا عطف على بيمانه بعد تكراره ما شدد على نفسه انه  
 بلحق بيمينه عنداني يوسف روح وادعاه على نفسه بعد تكراره ما شدد على نفسه انه  
 ثم احلوه المسألة في هذه الصورة ان في ذكر طهارة المرأة بشدة عامة اربعة اشهر كذا في امره  
 من حيث انه سمع الطلاق بالشرب في الشهر الرابع وهو الاصح كذا في المحط والحد \* قال  
 محمد روح في الجامع الكبير اذا حلف لا يشرب من الفرات اذا شرب منه اربعة اشهر من ايام  
 لا يثبت في يمينه عنداني صغفة روح حتى يكرع في الفرات مرة وعندهما يثبت وعندهما اذا  
 شرب كره اهل يمينه لم يذكروا المسئلة في الكتاب وتدا حلف الماشح عند بعضهم والاولا يثبت  
 وبعضهم قالوا يثبت في يمينه وهذا اذا لم يكن له بنة وان نرى الكرم صحت بيمانه على قواهماني  
 المضاعف وبما بينه وبين الله تعالى وان نرى الاختلاف صحت بيمانه عنداني حنيفة روح بيمينه  
 وبين ربه تعالى لكن لا يصدق الغاضي هذا اذا شرب من الفرات كره او اغترافا فاما اذا شرب  
 من نهر آخر ياخذ الماء من الفرات كره او اغترافا فلا يثبت في بيمينه عندهم حمدا في ظاهر الرواية  
 كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر ياخذ من الفرات  
 كره او اغترافا او من الفرات كره او اغترافا يثبت عندهم كذا في شرح الجامع الكبير  
 للحنفية \* ولو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا يثبت له فشرب منها بانه لم يثبت حتى يقع  
 فاه في الدجلة ولو حلف لا يشرب من ماء الطريق الدجلة لم يثبت شره

كتاب الاموال . ( ١٣٢ ) في المعين على الاكل والشرب وغيرهما

من ماء العنب لا شربها كان او طمحا كذا في المحيط \* وفي الخائنة وعليه القوي كذا  
في الدار حادثة \* ولقد قال في نحر مدمر ست بمرم وحلق غلبه فاخذ بيده ونعل الى مكان  
آحران لم ينوع عند الممين الشرب بحث في الصحيح كذا في الوجيز للكبره ري \*  
اسم الاحمر وفارسيته في الصحيح ان هذا على النبي من ماء العنب لا غير \* وادان قال  
مكره نحر مدمر قد تمال ان يمينه لا نفع على المتكدم من الحبوب والصحيح انه يعتبر منه العرف  
ان كان في العرف يسمى السراب المتكدم من هذه الاشياء مستكرة بحث في يمينه وما الا فلا  
ادان لا شرب نمدزبيب فشرب نمد كسمش بحث في يمينه ان احاق لا يشرب شرابا يسكر منه  
صعب شرابا يسكر منه في شراب لا يسكر منه فشرب منه ذكر في فساوي اهل سمرقند ان  
هذا المخلوط ان كان بحال لو شرب منه الكثير يسكر منه بحث وان اذ عقد يمينه على شرب ما  
لا يشرب ويخرج منه ما يسرب فبمنه على شرب ما يخرج منه بياضه فيما ذكر في المنتقى ان ا  
حلق لا يشرب من هذا التمر فشرب من نبيذ بحث في يمينه وهذا هو الاصل في تربية  
حمس هذه المسائل كذا في المحيط \* رجل حلق بطلاق امرأته ان لا يشرب المسكر صعب في حلقه  
ودخل في جوفه قالوا ان دخل جوفه يعبر بعله لا يكون حائفا ان شرب بعد ذاك كان حائفا ولو صب  
في فيه فامسكه ثم شربه بعد ذلك حنت كذا في فتاوى قاصبيان \* حلق لا يشرب من قدح فلان  
فصعب الماء الحالف من قدح فلان على يده وشرب لم بحث كذا في الدخيرة \* حلق لا يشرب  
من ماء فلان وكان الحالف يجلس في حائوت المحلوف عليه فاشترى الحالف كوزا ووضع  
في حائوت المحلوف عليه لبلا فاستقى اجيرا المحلوف عليه الماء من الفهر في ذلك الكور ووضع  
في حائوت المحلوف عليه لبلا فلما اصبح الحالف دعا بالكور وشرب الماء فان كان الحالف  
اشترى الكوز لهذا احتيا لانه كيلا بحث ارجوان لا بحث لانه حينئذ يصبر الا جبر  
عاملا للحالف فيصير شاربا ماء نفسه كذا في الخلاصة \* رجل حلق ان لا يشرب الخمر  
في هذه القرية فشرب الخمر في كرومها واضياها قالوا ان شرب في عمران القرية او كروم متصلة  
بالقرية حنت والا فلا كذا في الظهيرية \* قال ان شربت او قامرت فعدى كذا بحث باخذهما  
وينتهي المعين وفي قوله والله ان شراب نحر مدمر فاما انكم بحث بفعل احدهما ولو قال

تاكل سرخ

ولو حلف لا يشرب من هذه المئذرا من ماء هذه المئذره فهو على الالاع راف حنثي او استسقى منها  
 وشرب حنث كذا في السراج الوهّاج \* وان بكافى في هذا الصور وكرم من اسئل المئذرا ومن  
 اسفل الحب والصحيح انه لا يحنث \* رجل حلف لا يشرب من وسط الدخلة وشرب من موضع  
 لا يقع عليه اسم السط وذلك مقدار المائث او الربع كان بارا اسئل عن حنث لا يشرب حمرا ولا ثلثا  
 ولا كذا ولا كذا من الاشربة فشرب واحدا منها قال يحنث كذا في المائذ راجية \* ولو حلف لا يشرب  
 من هذا الماء فاجدد ما كاله لا يحنث وان داب فشرب حنث كذا في المائذ \* حلف لا يشرب  
 بعير ان فلان باعطاه فلان بيده واولده ولا يادن انه باللسان وشرب منه يعني ان يحنث لانه ليس  
 دابن وارقال ارجل ان لم اذهب اليك انا لئلا ياتي صبري لان ولم اسفك حمرا باسرا انه كذا يدعبه  
 الى المنزل فلان وام يسهه الحمر حنث وسئل الشيخ الاله ام يحرم الدرس رح عن الاله سيد اعاب  
 هذا الكرم حمرا في هذا المجرى واشربها مع اصحابي ولا اذهب بها الى منزلي وان ذهبت  
 بها الى منزلي وامرأته كذا باتحد الاصاب كلها حمرا وشرب بعضها مع اصحابه هناك وحمل  
 غيره بعير امرة فذهب الى المائذ قال ان كان مراده ان لا يحمل كلها الى بيته فحنث لا يحنث  
 بحمل البعض نفسه ولا يحمل امرة بعير امرة وان كان مراده ان يشرب الكل هناك ولا يترك  
 شئاً للحمل الى بيته يحنث وان لم يكن له بيته فكذلك يحنث \* رجل عوب على شرب الخمر  
 فحلف ان لا يشرب مما يتخرج من هذا الكرم فهو على شرب الخمر اعصابا المعاني كلام الناس  
 كذا في الظهيرية \* رجل حلف ان لا يشرب عصبرا بعصر حبة عنب او مسودا في حلتة لا يكون  
 حائثا او عصرة في كذا ثم حسه كان حائثا ولو قال لا يدخل العصبر في حائثي كان حائثا في الوجهين  
 قال مولانا رضى الله عنه وهذا في عرفهم اما في عرفنا ينبغي ان لا يكون حائثا لان ماء العنب  
 لا يسمى عصبرا في اول ما يعصر \* رجل قال لامرأته وفي يدها قدح من ماء ان شربت هذا الماء  
 او وضعت اوصبه او اعطينته اساقا فانت طالق قالوا نرسل به ثوبا او تظنا حتى ينشف الماء قال  
 مولانا رضى الله عنه اذا قال في يمينه او شيئا منه وان لم يقل او شيئا منه فشربت البعض وصبت البعض  
 لا يكون حائثا كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا عقد يمينه على شرب مشروب بعينه وهو يقدر على شربه  
 بدفعه واحدة لم يحنث بشرب بعضه وان كان لا يقدر على شربه بدفعه واحدة فيمينه على شربه  
 بعضه كذا في الخط \* حلف لا يشرب نوا مشرب لبنا او مالا لم يحنث كذا في السراجية \* قال

فان شرب من ماء وادس ال من المضرن لم يكن فيه ماء مثل ذلك او شرب من ماء مطر مستنقع في داء حنت كذا في السراج الريحان \* ولو حلف لا يشرب من بهر حري ذاك البهر الى دجلة ما حد من دجلة من ذلك الماء فشربه لم يحنت كذا في البحر الرائق \* ولو حلف لا يشرب ماء فورا او من ماء فوات فسر من ماء عدنا من دجلة او من بحرها كان حانتا كذا في فداوى قاضيجان \* واما قال انكم شرب ماء هذا البهر فهو حري وشربوه عتقوا ولو قال انكم شرب ماء هذا الكوز وكان الماء بيسال يمكن شربه لواحد نعمة او دفعين فشربوها جميعا لم يحنت كذا في شرح الجامع الكبير الحصري \* ولو حلف لا يشرب من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز آخر فشرب منه لا يحنت والاجماع والاول من ماء هذا الكوز فصب في كوز آخر فشرب حنت بالاجماع وكذا لو قال من هذا الحب او من ماء هذا الحب فمقل الى حب آخر ولو قال لا يشرب من ماء هذا الحب فشرب منه باء حنت اجماعا كذا في فتح القدير \* ولو حلف لا يشرب من هذا الا داء فشر على الشرب بعينه كذا في الاحسن شرح المختار \* من قال ان لم اشرب الماء الذي في هذا الكوز اليوم فامراة طالق واما في الكوز ماء لم يحس وان كان فيه ماء فاهريق قبل الليل لم يحنت وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحم سراء علم وقت الحلف ان فيه ماء او لم يعلم وقال ابو يوسف رحم حنت في ذلك كله اذا مضى اليوم وعلى هذا الخلاف اذا كان اليمين بالله تعالى كذا في فتح القدير \* ولا فرق في الوقت بين ان يكون اليوم او الشهر او الجمعة كذا في البحر الرائق \* ولو كان اليمين مطلقة معي الوجه الاول لا يحس عندهما رحم وعند ابي يوسف رحم يحنت في الحال وفي الوجه الثاني يحس في قواهم جميعا كذا في الهداية \* اذا قال ان لم اشرب ما في هذا الكوز او ما في هذا الكوز الا من الماء اليوم فامراتي طالق فاهريق احدهما بقى اليمين على الآخر في قولهم واذا بقى اليمين عندهم فان شرب الماء الذي في الكوز الباقي قبل الليل برصدهم وان لم يشرب قبل الليل حنت عندهم ولو كان احد الكوزين لاء ماء فيه فيمينته في قيام قول ابي حنيفة ومحمد رحم على الكوز الذي فيه الماء وقال ابو يوسف رحم بيمينته عليهما يريد به على احدهما فان شرب الماء برقي بيمينته ولو لم يشرب حنت عندهم كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الالباء في الغاية ان حلف ان لا يشرب من هذا الحب فان كان مملوا فهذا يقع على الكرم لا غير عند ابي حنيفة رحم ومنعنا على الكرم والافتراء جميعا وان كان غير مملو على الافتراء بالاجماع







زوجة فلان هذه او صديق فلان هذا انكم بعد روال الروحية والصدقة حث في قولهم حلف  
لايكنم صبيد فلان فهو على الثلاثة فيما ذكره في طاهر الرواية اذا كان من صبيد العشرة حث  
وان كلهم اثنين منهم لا يحث ولا بد من الخمع كذا في فتاوى تاضي حان \* ولو روى الجميع  
صدق وهو الصحيح كذا في العباينة في فصل الماكول والمشروب \* واوحى لا يكنم وحات فلان  
اولا يكنم اصدقاء فلان لا يحث في اسمه ما لم يكنم الكل منه اسمي كذا في المحيط \* واوحى لا يكنم  
اخوة فلان او بنى فلان لا يحث ما لم يكنم الكل كذا في فتاوى تاضي حان \* قال لا يكنم اخوة فلان  
والاخ واحد وان كان بعام يحث اذا كان ذلك الواحد وان كان لا يعلم لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى \*  
رجل حلف لا يكنم صاحب هذا الطيلسان بكلمة بعدد اربع الطيلسان حث في الاحكام فان  
كلهم مشتري الطيلسان لا يحث كذا في شرح الجامع الصغير لتاضي حان \* وروى ان كلمت  
فلانا فعلى من الايمان ما شاء فلان وكلهم ولا ما شاء الرجل ان يلزمه من الامانة بقوله او اقل تراكم  
لم يلزمه ذلك كذا في الاحكام \* ولو حلف لا يحرم حوم من باعها رسته بغيره ويكرهه هدا بغيره  
قوله لا يكنم ولا ياكل الاصل \* روى عن محمد بن روح لو قال ان كلمت فلانا بغير هذا وكلمته  
قال هو محبر في امانه على انهما شاء ولو قال ان كلمت فلانا بكل صدقة او امانة او امانة او امانة  
قال هو عليهما بعتق كل عديما كان وكل امانة بهما ولو قال ان كلمت فلانا بعتق او عدي  
فهو محبر كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يكنم فلانا فحلف على امرأته وشاجرها وتاليف  
له الصهرة ما اك لا يفعل هكذا فقال الروح حورشي آرم ووشمي آرم ثم قال ام ارد به  
جواب الصهرة واما عند امرأتى قال هو صدق والصحيح انه لا يصدق قضاء كذا في الطهيرة \*  
ولو قال ان كلمت ابى فجميع ما املكه صدقة بالحيطة ان يبيع جميع املكه ممن ينشئ به ثوب  
مبلغوف بخرقة ثم يكنم اياه لا ينافيه شيء ثم رد للبيع بخيار الرؤية كذا في الخلاصة \* روى بشر عن  
ابى يوسف قال لآخر ان كلمت فلانا فبعدك حرم فقال الآخر الا بانك فبهذا يحث ان  
كلهم بغير ان كذا في التواريخ \* ولو حلف لا يكنم فلانا فجاء فلان يطوف بالبحر فقال الحالف  
بالبحر يحث ولو عطس فلان فقال الحالف له يرحمك الله يحث كذا في الخلاصة \* ولو مر الحالف  
في السوق فقال يرحمك الله الحالف عليه هناك لا يحث كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال كلما  
كلمت فلانا من هذين الرجلين فواحدة من نسائي طالق كلمته بكلام واحد وقعت الطلقتان

شم المحلوف عليه ايا الحالف فقال الحالف لابل انت حنث كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 تناو ايمين حلف لا يكلم ولا ياكلم غيره وهو بقصد ان يسمعه لم يحنث كذا في حزانة المعين \*  
 حلف لا يكلم ولا يكلم مع الجدار وقال باحاط كذا وكذا لا يحنث وان كان غرضه ايهما مع فلان  
 وبه نفتى كذا في الفتاوى الصغرى \* قال محمد ربح رجل قال امرأته طالق ان تزوجت النساء  
 او اشترت العبد او كملت الرجال او الناس فزوج امرأة او كلم رجلا او اشترى عبدا يحنث  
 واو قال لا اكلم المساكين او الفقراء وكلم واحدا منهم يحنث ولو بوى جميع الرجال او النساء  
 بصدق ولا يحنث اذ لو قال ان تزوجت نساء او اشترت عبدا او كلمت رجلا لا يحنث الا بشراء  
 ثأته اعبد ونحوه ولو بوى جنس العبيد والنساء يصدق وحنث بشراء عبد واحد كذا  
 في شرح الجامع الكبير المحصن \* وله نية ما زاد على الثلث ويكون له نية المشي كذا  
 في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث بالبعض والجملة \* ولو حلف لا يكلم بنى آدم  
 وكلم واحدا منهم حنث وان عني به الكل لا يحنث ابدأ ويكون مصداقاً فيما بينه وبين الله تعالى  
 وفي القضاء ايضاً كذا في البدائع \* قال لا اكلم عبداً فلان هذا فباع فلان عبداً فكلم الحالف لا يحنث  
 في قول ابى حنيفة وابى يوسف ربح كذا في شرح الجامع الصغير لما ضمن \* لو حلف  
 لا يكلم عبد فلان فان بوى عبداً بعينه فهذا وقوله عبد فلان هذا سواء وان لم يكن له بنة فان تكلم  
 مع عبد فلان كان موجود وقت اليمين ووقت الحنث حنث بالاجماع وان كلم مع عبد كان  
 موجوداً وقت اليمين دون الحنث لا يحنث في قولهم جميعاً وان كان موجوداً وقت الحنث دون  
 وقت اليمين حنث في قول ابى حنيفة ومحمد ربح كذا في شرح الطحاوي \* قال ابو بكر حلف  
 ان لا يكلم عبد فلان فكلم عبداً مضارباً فيه ربح او لا لا يحنث اجماعاً كذا في الطحاوي \*  
 رجل حلف ان لا يكلم صدق فلان او زوجة فلان او ابن فلان او نحوه مما يضاف للاحكام الملك  
 فتزوج فلان بعد اليمين او ولد له ولد بعد اليمين فكلمه الحالف لا يحنث كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وذكر في الجامع الصغير من حلف لا يكلم امرأة فلان وليس لفلان امرأة ثم تزوج امرأة  
 فكلم الحالف حنث من بابي حنيفة وابى يوسف ربح خلافاً لمحمد ربح وفي الحجة الفتوى  
 على قولها كذا في التاتارخانية \* وان كلم امرأة بائناً فلان بعد يمينه او كلم رجلاً ما رآه فلان  
 بعد يمينه لا يحنث الحالف في قول ابى حنيفة وابى يوسف ربح وان كان الحالف قال في يمينه



يوقعهما عليهما او على واحدة كذا في الكافي \* رجل قال لامرأته ان بكلمت بكلمة فباعدني حرثم  
 قال لها ان شئت وانت طالق فذلت لانشاء قال بعضهم يعنى عبده كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا  
 لو قال ان بكلمت بالشراعت ثم قال ان الشراك نظام عظيم يقال الحسن يموي في جميع نالك وله مانوي  
 فان قال لم ابوشياً فلا اراد حاشه والفتية اي المثل القول الاول احب الي وبعضهم اختاروا قول الحسن  
 كذا في الدائر خاتبة \* سئل السدبر همرو وعمن قال لاء. انه ان بكلمت بغيرك فباعدني حرثم قال انت  
 رنية ان شاء الله تعالى بحسب كذا في المصنف في المصل الثالث في اليمين بالطلاق \* ولو قال  
 ثلثا لامرأته قبل الطلاق ان كلمك ما كنت طالق حث الحالف الاول بالحلف الثاني  
 وينعقد الحلف الثاني بعده ونحو اليمين بالثلاثة لآخره راية عقد الثالث واوهم بحلف بالثلاثة  
 حتى نزوجها ثم كلمها طلفت اليمين الثانية بعد كذا في الكافي \* قال لامرأته ان كلمت  
 فلا با ولا با فانت طالق بكلمت احدهما دون الآخر ان نوي ان لا يحث ما لم تكلمهما جميعا  
 اولم ينوشياً لم يحث فان كان نوي ان كلمت احدهما كانت ان كان في موضع كان العرف  
 في ارادة الانفراق ومن الجمع كان ذلك نية من الحالف حلف لا يكلم ولا با فان لم يكن  
 له نية او نوي ان لا يحث الا بكلامهما لم يحث بكلام واحد منهما وان نوي ان يحث بكلام  
 احد هما فهو على ما نوي وقال ابو القاسم الصغار ان المشرع أكد لك يحث بكلام احدهما  
 لكن المختار انه لا يحث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لا اكلم هذين الرجلين او قال  
 بالغارسية يا من ومن سمن نگويم لا يحث بكلام احدهما ان نوي ان يحث بكلام احدهما  
 قالوا لا يصح نية قال رض ويصح ان نصم لان المتنبي يذكر مراد به الواحد فاذا نوي ذلك  
 وفيه تعليق على نفسه يصح كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في الخلاصة \* ولو قال كلام  
 هؤلاء القوم او كلام اهل بغداد على حرام وكلم انسانا حثت وهذا مخالف لما قلنا في قوله  
 والله لا اكلم هذين الرجلين او قال بالغارسية يا من ومن سمن نگويم فان نية قلنا لا يحث  
 بالا تعاقب وهو الذي اخبرنا به كذا في الفتاوى الكبرى في الفصل التاسع \*  
 قال كلام هذين وفلان على حرام وكلم احدهما حثت وفلان لا يحث الا ان نوي الكلام مع  
 كل منهما هو الحار للثلاث كذا في المصنف في المصل الثالث في اليمين بالطلاق \* ولو قال لا اكلم فلانا او لا  
 اكلم هذين

مراعاة اوشيء كذا في العبادية \* ولو قال رجل لصاحبه عدد حراس ائتنا بك كلام او تزوج  
فالتميعا بسام كل واحد على صاحبه مع او يروحا معا ام احث كذا في الكافي \* وسئل اليميني  
عن الخالي بهذا الكلام حتى لا احث ائنا بحكم هذا الامن لوقوع الناس من كلامه بصيغة  
البداية لان كل كلام يوجد من الخالي عددا لما يرد به كلام الخاري عام آلا لا مرأه  
ان ائنا بك بحكم بانك طالق وبانك ائنا لك ائنا بك بكلام مجازي حوة  
ثم ان الزوج كلم ائنا ذلك لا احث في يمينه ولا احث في يمينه لان ما ادثت باللام  
وان كانت اليمين من يمينه فبما ان كل واحد منهما صاحبه ولا احث واحد منهما  
وكذلك اذا قال لعمره ان لك ائنا ان الكلام من يمينه والتميعا بسام كل واحد منهما  
على صاحبه وخروج الالبان مع الا احث في يمينه كذا في الحديث \* جازا له فبما ان  
في الناس فقال رجل منكم من دأب هذا ائنا طالق ثم بكلام الخالي طلب امرأته كذا  
في ما يروى فاصبحنا \* رآه الخالي رآه من كلام هذا الحديث واسم الخالي عبد الله والعلام  
فلازمه كلمة كذا في الحلالة رجل الالبان كلامه فبما ان شاء الله قال ابو يوسف  
يكون مستمرا لا احث كذا في ما يروى فاصبحنا \* قال محمد بن رجل والملاكم احدا  
الالبان او ملا فله ان يحثهما او احدهما كذا في شرح الجامع الكبير للحصري  
في باب اليمين التي يكون الاستثناء بها على سبع مما استثنى او على مائة \* وقال لا اكلم احدا  
الا رجلا بصريا او رجلا كوفيا اكلم رجلا كوفيا او رجلا صوريا او كليهما لا احث في يمينه  
وكذلك لو كلم رجلا الكوفة او رجلا المصرية او رجلا الكوفة او رجلا البصرة لا احث  
في يمينه وكذلك لو قال والله لا اكلم احدا من الناس الا احدهذين الرجلين فالمستثنى احدهما  
فان كلم احدهما لا احث وان كلمهما لا احث وكذلك اذا قال لا اكلم احدا من الناس الا واحدا  
من هذين الرجلين ولو قال لا اكلم احدا ائنا الا احدا الرجلين كوفيا او بصريا او قال لا اكلم احدا  
ايدا الا واحدا من هذين الرجلين كوفيا وبصريا اكلم احدهما او كليهما جميعا لا احث في يمينه  
كذا في المحيط في الفصل التاسع عشر في اليمين التي يكون الاستثناء بها \* وقال والله لا اكلم احدا الا رجلا  
واحدا من اهل الكوفة اكلم رجلا من اهل الكوفة لا احث وقال لا اكلم احدا من اهل الكوفة اكلم  
الكل لا احث كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب اليمين التي يكون الاستثناء بها

والكهل من اثنين الى خمسين والشيخ مازاد على خمسين فاما ما دون خمسة عشر ليس بشاب وما دون ثلثين ايسر كهل وما دون خمسين ليس بشيخ وفهم ما من ذلك يعتبر الشوط في الشعر \* وفي القدوري من ابي يوسف رح ان الساب من خمسة عشر الى خمسين الا ان يعاب عليه الشوط قبل ذاك والكهل من ثلثين الى آخر عمره والشيخ مازاد على خمسين فعلى هذه الرواية جعل ابو يوسف رح الكهل والشيخ سواء فيما زاد على الخمسين وفي وصايا النوازل قال ابو يوسف رح من كل ابن ثنتين فهو كهل وعنه من كان ابن ثلث وثلثين فصا عدا فهو كهل فاذا داخ خمسين فهو شيخ وفي نوادر ابن سماعه الكهل من ثلثين الى اربعين والشيخ من زاد على الخمسين وان أم شب وان زاد على الاربعين وشبيه اكثر بهو شيخ فان كان السواد اكثر فليس بشيخ وعن محمد رح العلامة من كان له اهل من خمسة عشر سنة والشاب والعنى من بلغ خمسة عشر سنة وفوق ذاك والكهل ان بلغ اربعين وراد عليه الى ستين الا ان يكون الشب قد غلب عليه فيكون شيخا وان لم يبلغ الخمسين الا انه لا يكون كهلا حتى يبلغ اربعين ولا شيخا حتى يجاوز الاربعين واذا حلف لا يكلم انا من بنى فلان او حلف لا يكلم ارا من بنى فلان او حلف لا يكلم نيب بنى فلان او حلف لا يكلم انا من بنى فلان فنقول اليتيم اسم لمن مات ابوه وهرصعير لم يبلغ بعد فاما بعد البلوغ لا يسمى بتيما هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله حجة في اللغات واما الارملة فهي اسم لامرأة بالغة فقيرة محتاجة فارقة هاز وجهها دخل بها زوجها اولم يدخل فهذا الاسم لا ينطلق الا على المرأة ولا ينطاق الا على البالغة التي فارقة زوجها ولا ينطاق الا على الفقيرة المحتاجة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب وقوله في اللغات حجة والابم اسم لكل امرأة جو معت بنكاح جائزا وفاسدا وفجورا وقد فارق زوجها غنية كانت او فقيرة صغيرة كانت او كبيرة هكذا ذكر محمد رح في الكتاب والتميب اسم لكل امرأة جو معت بحلال او حرام لها زوج او ليس لها زوج صغيرة كانت او بالغة غنية كانت او فقيرة هكذا ذكر محمد رح كذا في الذخيرة في الفصل السابع والعشرين في معرفة صفات الانسان \* ولو قال ان كلمتك الا ان تكلمني او الى ان تكلمني او حتى تكلمني فستلما معانث الخالف في قول محمد رح ولا بحث ليعول ابي يوسف رح وكذا في تارخي فاصحان \* واخرجنا الى مكة فحلف لا يكلم منة حتى يرجع من مكة رجلا من الطريق فكل منة حدث وهو على الرجوع بعد ان كان يكون بينهما









ولو حلف لا يقرأ القرآن فقرأ العاتجة على قصد السوء والدعاء لا يحث كذا في الظهيرية \* وتوال  
ان قرأت كل سورة من القرآن فعلى ان تصدق بدهرم قال محمد رح هذا على جميع القرآن  
كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال على بمن ان شئت فقل شئت لرمه هذا على قوله على  
يمين ان كلمت فلانا كذا في المحيط \* مثل فتم الدين ممن حلقه اقرباء امرأته بطلاقها كروى  
جرم نهى ودير ابرهري نهى كنى حلف على ذلك ثم قال لها نداء وند تانوه كروى  
هل تطلق بهذا امرأته قال لا هكذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته اكر بخانه فلان روم وبابى  
سمنه گويم فانت كذا ولم يذهب الى بهه ولكن كلمه في موضع آخر لا يحث في يمينه  
ولو قال اكر بخانه فلان روم وبابى سمنه گويم فانت كذا في المحيط \* رجل حلف فقال لا امرأه امرأه كروى  
يمينه وطلقت امرأته هكذا حكى فموى شمس الائمة انحلو انى وفتوى ركن الاسلام  
على السعدى رح كذا في المحيط \* رجل حلف فقال لا امرأه امرأه كروى  
كروى فموى نكدا بهت عينا الى اخيه على رد حال دال قل لا خى حتى سعهما يطران قال  
الرجل للاخ قال احوك بعها او امرك احوك بحيث رحل قال لامرأته اكر امره زگوئى كروى  
فلان با توچه كروى است وانت طالق مكامت على وجه لا يسمع لا بطاوى ولو قال اكر گوئى  
باس امره ونه تطلق كذا في الخلاصة \* ولو حلف الرجل بطلاق امرأته كروى من عيب تو با كسى  
نكده ام وقد كان قال مع امرأته قد كان فلان بشرب الخمر وبيعها وبيع اموالها لا طائل تحتها  
الا انه الآن قاب واباب تطلق امرأته كذا في الظهيرية والله اعلم \* ولو حلف لا يكلم شهرا يقع  
على ثلثين يوما بليا لها ولو حلف لا يكلم الشهر يقع على بقية الشهر كذا في السراج الوهاج \*  
ولو حلف لا يكلمه السنة يقع على بقية السنة كذا في البدائع \* حلف لا يكلمه شهرا فهو من حين  
حلف وكذا لو قال ان تركت كلامه شهرا فانه يتناول شهرا من حين حلف كذا في الكافي \*  
ولو قال لا اكلم اشهر يقع على ثلثة اشهر عند ابى حنيفة رح كذا في شرح الطحاوى \* ولو حلف  
لا يكلمه الشهور فهو على عشرة اشهر عند ابى حنيفة رح وكذا الجواب عنده في الجمع والسنين  
كذا في الهداية \* ولو قال لا اكلمك سنين فهو على ثلث سنين في قولهم جميعا كذا في البدائع \*  
من حلف لا يكلمه حيننا او زمانا او الحين او الزمان فهو على سنة اشهر في النفي وكذا في الاثبات  
نحو لا صوم من حيننا او الحين او الزمان او زمانا كل هذا ان لم ينو مقدارا معين من الزمان فان نوى

بلا اداءه بكلام او رسالة حنت في ظاهر الرواية وروي عن محمد ربح في التوادر ان التبليغ بمنزلة الاحرار يحصل بالكلام والرسول وكذلك الذكر يحصل بالكتاب والرسول ولو قال ابي حميد بن شريك كذا فهو حرم بشرة ما عتقوا ولو بشرة واحد بعد واحد عتق الاول خاصة ولو ارسل الله احد هم رسولاً فان اضاف الرسول الى المرسل عتق ولو اخبره الرسول ولم يصف الى السد لم يعق هكنا في المحيط \* ولو قال ان اخبرتني ان هذا الحجر ذهب او هذا الرجل امرأة فاخبره حنت لوجود الشرط ولو قال ان اسلمتني او بشرتني لا بحنت كذا في النار خانية \* ولو حلف لا يكذب الى فلان فامر غيره فكتب فقد روي هشام عن محمد ربح انه قال سألتني هارون الرشيد عن ذنابات ان كان سلطانا فامر بالكتاب ولا يكاد هو يكتب فانه بحنت كذا في المدائع \* حلف لا يقرأ سورة من القرآن فنظر فيها حنت اني الى آخرها لا بحنت بالاتفاف كذا في السماوي الكبرى \* ولو حلف لا يقرأ كتاب فلان فنظر في كتابه وبهم مائة لا بحنت في قول ابي يوسف ربح لعدم القراءة وعابه الفتوى ولو حلف ان لا يقرأ كتاب فلان فقرأ أسطرا من كتاب فلان حنت وفي تصدق السطر لا بحنت كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو حلف لا يقرأ سورة فترك منها حرفا حنت ولو ترك آية طرأ المأم بحنت كذا في البائع \* واذا حلف لا يتمثل بشعر فتمثل بنصف الست لا بحنت وان كان نصف البيت بتمام شعر آخر لا بحنت وعن محمد ربح في رجل فارسي حلف لا يقرأ سورة الحمد العربية فقرأها بالحق لا بحنت ولو كان رجلا فصيحاً حنت وفي المستقي اذا حلف لا يقرأ كتابا او عهدا على كتاب يمين في مداف او غير ذلك وان نوى كتاب الناس في القراطيس دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يقرأ القرآن اليوم فقرأ في الصلوة او في غيرها حنت وكذا لو حلف ان لا يركع ولا يسجد ففعل في الصلوة او في غير الصلوة حنت وان قرأ الحالف بسم الله الرحمن الرحيم ان نوى ما في سورة النمل حنت وان لم ينو ما في سورة النمل او نوى غيرها لا بحنت لان الناس يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم للتبرك للقراءة وقراءتها لا على وجه القراءة جائز كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا حلف على هذا الوجه فالحيلة ان يعلى الفرائض بالجماعة ولا يحنت في يمينه فان فاتته ركعة وقضاها بحنت والمرأ اذا حلفت على ذاك تقتدى بزوجها او غيره من محارمها كذا في المحيط \* وان اراد الوثني غير مضان يميني ان يقتدى بمن يترك لا يحنت كذا في فتاوى قاضي خان \*

ولو قال والله لا اكلمك شهرا قبل قدوم فلان وكلمه بعد اليمين ثم قدم فلان بعد خمسة ايام لا يحنت  
 في يمينه كذا في المحيط \* ولو قال والله لا اكلمك شهرا الا يرما او عبر يوم فانه على ما نوى وان  
 لم يكن له نية فله ان يتحرى اى يوم شاء لانه استثنى يوما منكرا ولو قال الا بقصان يوم فهذا  
 على تسعة وعشرين يوما لان بقصان الشيء لا يكون الا من آخره كذا في شرح الجامع الكبير  
 للحصري في باب الاستثناء من اليمين الذي يقع على الواحد او على الجماعة في آخره ان  
 التدويرى اذا حلت لا يكلم فلا راد ولا باده السنة الا يرد ما فان جمع كلامهما في يوم ام احنت ولو كالم  
 احد هما في يوم والآخرة في يوم حنت وايركلم احدهما ثم كادهما في يوم ام احنت ولو استثنى يوما  
 معروفا بكلم احدهما في الآخر في العدم احنت واو حلف لا اكلم به شهرا الا يومه انان نوى يوما  
 بعينه يحرى على ما نوى وان لم يكن له نية فهو على اى يوم شاء كذا في المحيط \* ولو قال يوم اكلم  
 فلانا اب طالق على الليل والبرار حتى اكلم الا ابرار احنت فان نوى المهادصة يصدق  
 قضاء كذا في الكافي \* وان قال امة اكلم فلانا او امة تقدم فلان فانت طالق بكلمه بهارا او قدم نهارا  
 لا تطلق لان الميلة في التماس اسرار المائل ولا عرف بها بصرف اللفظ عن مقتضاه لعله حتى  
 لم يذكر الميالى حمام على الترتب الطالق لا يهتم به اربوا اسمعما لوقا الوقت المطلق كذا في البدائع \*  
 ولو قال ان كلمت فلانا فانت طالق الا ان يقدم فلان او حتى يقدم فلان او الا ان يادن فلان  
 مكلمك تبطل القدوم او قبل الا دن حنت ولو كلمه بعد التدوم او الا دن لا احنت وكذا لو قال انت  
 طالق ان كلمت فلانا الا ان يقدم فلان وان مات فلان سقط اليمين عند ابي حنيفة ومحمد ورح  
 كذا في الكافي \* ولو حلف لا اكلم رجلا يوما بعينه كان يمينه على ذلك الا يوم لا ليلة معه كذا  
 في شرح الطحاوى \* ان حلف لا يكلمه الا ايام فهو على عشرة ايام عند ابي حنيفة ورح كذا  
 في الهداية \* ولو حلف لا يكلمه اياما ذكر في الجامع انه على ثلاثة ايام ولم يذكر به الخلاف  
 وهو الصحيح ولو حلف لا يكلمه ابا ما عشرة فهو على عشرة ايام في قياس قول ابي حنيفة ورح  
 كذا في البدائع \* ولو قال كل يوم اكلمك بعلى كذا وكلمه في يومين حنت في يومين ولو قال  
 كل يومين حنت مرة كذا في التنازع خافية \* ولو حلف لا يكلم فلانا اياما هذه قال ابو يوسف ورح  
 هو على ثلاثة ايام ولو قال لا اكلمه اياما فهو على العزم كذا في مقارن فاضيلان \* ولو قال  
 لا اكلمك اياما عشرة ايام وهو في يوم السبت هذا على اثنين لانه لا يدور في عشرة ايام اكثر

مقدار اصدق وكذا لك الدهر عند ابي يوسف ومحمد رح يعني المكر بصرف الى ستة اشهر  
 اذا لم يكن له نية في مقدار من الزمان فان كانت حمل بها اتعا فاقول ابو حبيبة رح الدهر  
 لا ادري ما هو وهذا الاحد لاف في المكر هو الصحيح كذا في تنج القدر \* واما المعروف بالالف واللام  
 يراد به الا بد بالجماع كذا في التبيين \* ولو حلف لا تكلم الا بيمين او الازمة فهو على عسورات  
 ستة اشهر عند ابي يوسف رح وذلك من شهر اكداف السراج الوهاج \* ولو قال دهو رايتع على ثلث  
 مرات سنة شهر على قول ابي يوسف ومحمد رح هكذا في شرح الطحاوي \* ولو حلف لا بكلمة العمر  
 يقع ابي جميع عمره عند عدم السنة ولو قال عمرا فعند ابي يوسف رح في رواية على ستة اشهر كالحين  
 وهو الاطهر ولو حلف لا بكلمة حقبا يقع على ثمانين سنة كذا في السراج الوهاج \* في الاصل اول الشهر قبل  
 ان يمضي نصفه وعن ابي يوسف رح انه حال لو قال لا اكلم فلانا آخر يوم من اول الشهر واول يوم من  
 آخر الشهر يتناول الخامس عشر والسادس عشر كذا في الخلاصة \* وعن ابن مقابل عمن حلف لا يكلم  
 امه ثلث سنين والحلف بالطلاق قال ننهي ان يرسل اليها وبطلب منها ان ترصى منه وتجعله  
 في حل كذا في الطحاوي \* في فتاوى السعي لو قال ان كلمت فلانا امي را بر من يكسا له روزه مع الهاء  
 لا يلزمه شيء ان كلمه ولو قال يكسا لبدون الهاء يلزمه كذا في الخلاصة \* في النكاح عن محمد رح  
 فمن قال لا اكلم اليوم سنة او شهرا فعليه ان يدع الكلام في ذاك اليوم كلما دار في الشهر او السنة كذا  
 في الما بار حايبة \* رحل حلف ان لا يكلم فلانا ما هذا ما ليمس من حين حلف الى غرة محرم  
 لا على سنة كاملة من حين حلف كذا في فتاوى قاضي خان \* في مجموع النوارل اذا قال لامرأته  
 ان كلمتك الى سنة فاست طالق ان هي باعدوة الله طلقت كذا في المحيط \* في المنتقى لو قال والله لا اكلمك  
 شهرا بعد شهر فهو بمنزلة قوله شهر من وكذلك اذا قال والله لا اكلمك سنة بعد سنة فهو بمنزلة قوله  
 سنتين ولو قال والله لا اكلمك شهرا بعد هذا الشهر فله ان يكلمه في هذا الشهر كذا في الذخيرة \*  
 في الجماع اذا قال والله لا اكلمك في اليوم الذي يقدم فيه فلان وكلمه في اوله وقدم فلان في آخره  
 ذلك اليوم حنث في يمينه ولو قدم فلان في اول اليوم وكلمه في آخر ذلك اليوم فعامة المشائخ  
 على انه لا يحنث كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لا اكلم فلانا  
 في الشهر الذي قبله يوم فلان فكلمه في اول الشهر وقدم فلان لتقام الشهر حنث في يمينه  
 ولو قال

الشمس من اليوم الثالث كذا في المحيط \* ولما قال في بعض اليوم والله لا تكلم اليوم \* و  
 باقى اليوم ولو حلف ليلان لا يكلمه هذا اليوم فانه يحلف بالكلام في تلك الليلة الى ان  
 تعيب الشمس من العد كذا في متاوى قاضي حان \* واحلف ان لا يكلم الله العبادات لم يستل  
 ما بقى من اليوم في بسمه انما السماع على الليل خاصة كفى المعنى اذ اذال في اول ال لا تكلم اليوم  
 ولانبة له وهذا باطل ولما قال ذلك في آخر الليل فهو على اليوم المستعمل \* واحلف وقال والله  
 لا اكلم فلانا احد يومى اذ قال لا يخرج احد يومى اذ قال ومن اراد ان يسمى بهذا على اقل  
 من عشرة ايام يدخل في رايك الليل والله ارختى لوكلمه او خرج قبل مسمى العشرة ليل او رارا  
 بر في بسمه وان لم يكلمه او لم يخرج حتى مسمى العشرة يحلف في بسمه \* واحلف احد برضى  
 هذين بهذا على يومه ذلك وعلى العد كذا في المحيط \* واحلف لا اكلم الله ايام الا هذا اليوم  
 وما حلاه اليوم هو على يومين بعد \* واحلف هذا اليوم او سوا \* \* \* على رايه بعد \* كذا  
 في العنايه \* في العمود ان احلف لا يكلم فلانا ما دام في \* \* \* اذ اراد يخرج بسمه وان الله ثم عاد  
 وكلم لا يحلف كذا في المحيط في الفصل الرابع \* \* \* الممن اذ احلف انما عاقبه \* وكذا اذ قال ما كل  
 فيها فلان كذا في الايضاح \* واحلف لا اكلمك ما دم في روح فيمن قال ليرجل قائم والله  
 كذا في متاوى قاضي حان \* في التدوير اذ اذال والله لا اكلم الا ما دام عاده هذا  
 الثوب او ما كان عليه وما زال عليه مرة ثم لمسه وكلمه لا يحلف واحلف لا اكلم الا ما  
 وعلمه هذا الثوب مرة ثم لمسه وكلمه حنت كذا في المحيط في الفصل الرابع في المدين  
 ان اجعل لها عاقبة \* ولما قال لامرأته والله لا اكلمك ما دام ابواك حيين نكلمها بعد ما مات  
 احدهما لا يحلف كذا في متاوى قاضي حان \* عن ابي يوسف رح فيمن قال ليرجل قائم والله  
 لا اكلم هذا الرجل بنوى مادام قائما ولم ينكلم بالقسم كانت بينه باطلة ولو حلف لا يكلم هذا الثوب  
 يعني مادام قائما بين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط في الفصل السادس في الرجل يحلف  
 وينوى التحصيص \* اذ احلف ليكلمته الا يدفء على ان لا يمنع من كلامه اذا التقيا ولو حلف لا يكلمه  
 الا بد فان كلمه حنت وان معنى به ان لا يكلمه كلام الابد لم يدين في القضاء كذا في الايضاح \*  
 في فتاوى النبي النبي اذا حلف الرجل لا يكلم فلانا الى \* \* \* ولم الحاج فقدم واحد منهم  
 انتهت اليمن وكذلك لو حلف لا يكلم فلانا الى الفصل الحصد واحد من اهل بلدته انتهت اليمن

من سبب واحد وسبب لك لو قال لا اكلمك يوم السبت يوم مومن كان على سببتين لان السبت لا يكون يومين ولا يدور سبتان في يومين فعلم ان المهم اذنه مرتان وكذلك لو قال لا اكلمك يوم السبت ثلثة ايام كان كلاما يوم السبت لما بينا كذا في شرح الجامع الكسر للخصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع على الساعة \* ولو قال لا اكلمك يوما سنة او سنة يوما فان نوعين يوما بعينه فعلى ذاك اليوم في جميع السنة وان لم ينو شيئا فعلى يوم في كل جمعة حتى لو كلمه جمعة حنث كذا في العتابة \* ولو قال لا اكلمك يوما ما او لا اكلمك يوم السبت يوما فله ان يجعله اي يوم شاء كذا في البدائع \* ولو حلف لا يكلم فلانا الى عشرة ايام كان اليوم العاشر دخلا في اليمين كذا في فم اوى واضيخان \* ولو قال لا اكلمك اليوم او غد اكلمه اليوم او غد احنث ولو قال لا تترك كلامه اليوم او غدا ترك كلامه اليوم وترو بطل اليمين في العد كذا في العتابة \* ولو قال والله لا اكلمك اليوم ولا غدا فاليمين على بقية اليوم وعلى غد ولا بد حل اللذة التي بينهم في اليمين كذا في البدائع \* لا يكلمه اليوم وغدا وبعد غد هذا على كلام واحد لئلا كان او نهرا ولو قال في اليوم وفي غد وفي بعد غد لا بحنث حتى يكلم كل يوم سماه ولو كلمه ليلا لا بحنث في يومه كذا في الوجيز للكردي \* عن محمد راجي يمين قال لا اكلم فلانا يوما بين يومين ولا نية له بهذا بمنزلة قوله والله لا اكلم يوما كذا في المحيط \* ولو قال في الليل لا اكلمك يوما فمن ذلك الوقت الى ان يعيب الشمس كذا في العتابة \* ولو كلمه بعد اليمين قبل طلوع الفجر فالصحيح انه بحنث كذا في المحيط \* ولو قال في النهار لا اكلمك ليلة فمن حلف الى ان يطلع الفجر كذا في العتابة \* واوحى في بعض انها رلا بكلمه يوما فاليمين على بقية اليوم واللييلة المستقبلة الى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من الغد وكذا اذا حلف ليلا لا يكلمه ليلة فاليمين من تلك الساعة الى ان يجي مثلها من الليلة المقبلة فيدخل النهار الذي بينهما في ذلك كذا في البدائع \* ولو قال والله لا اكلمك يوما يوما فهذا او ما لو قال لا اكلمك يومين سوا عيد خل فيها الليلة المستقبلة ولو قال لا اكلمك يوما يوما يمين ينقض اليمين بمضي اليوم الثالث ولو قال لا اكلمك يوما ولا يومين فهذا على يومين ان كلمة في اليوم الثالث لم بحنث \* وفي المتن في الباقي في نصف الليل او يومه والله لا اكلمك ليلتين يترك كلامه الى تلك الساعة من بعد الغد اذا حلف لا يكلم فلانا ليلتين يوما وكان الحلف لا تترك كلامه من تلك الساعة الى ان يعيب



اد اقال والله لا اكلمك الجمع فانه ان يكلمه في غير يوم الجمعة كسائر الال لا اكلمك الاحم بد او لا مان  
او الا ثابين هذا اذا لم يكن له نية وان نوى ايام الجمعة دعوى الا سموع فهو على ما نرى كذا  
في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ذكر في الجمع ان اقال والله لا اكلمك الجمعة  
فله ان يكلمه في غير يوم الجمعة لان يوم الجمعة اسم ليوم مخصوص فصارت كسائر الال لا اكلمك  
يوم الجمعة وكذا لو قال جمع الله ان يكلمه في غير يوم الجمعة ثم ايا قال والله لا اكلمك جمع  
فهو على ثلث جمع كذا في المدافع \* واوحى لا يكلم بالاداء كذا ان نوى شيئاً من الارادات  
من الواحدة الى العشرة من الساعات او من الايام او من السهور او من السنين فهو على  
ما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم واحد ولو قال لا اكلمك الى كذا كذا ان نوى  
شيئاً من الساعات او من السهور فهو على احد عشر ما نوى وان لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم  
وليلة ولو قال لا اكلمك الى كذا او كذا ان نوى شيئاً مما ذكرنا ينصرف الى احد وعشرين يوماً وان  
لم ينو شيئاً ينصرف الى يوم وليلة كذا في ما نوى في الصباح في الفصل التاسع عشر في الايمان التي  
يكون للاستثناء \* اد اخلف لا يكلم بالاداء اذا لم يقل اداه فهو على الايدي اي وثبت كلمة حلت  
وان نوى شيئاً دون شيء ان نوى يوماً او يومين او ثلثاً او نوى بلداً او منراً او شيئاً من ذلك  
في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الدخيرة \* اد اخلف لا يكلم بالاداء او كلمة رعد  
ما مات لا يحسن في بمبه كذا في المحيط في الفصل الثاني والعشرين \* ولو قال لا اكلمك سائر الال  
ان نوى شيئاً فهو على ما نوى وان لم ينو شيئاً فهو على شهر يوم كذا في فواقي قاضي حان \*  
ولو قال لا اكلمك قريبا فهو على اقل من شهر يوم في قول ابي حنيفة رح وام يحك عن غيره  
بخلافه وان نوى اكثر من شهر ذكر في ايمان الاصل من ابي حنيفة رح انه يدين في القضاء  
ولو قال الى بعيد فهو على اكثر من شهر في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح في النوادر المنسوبة  
الى المعلى ان اقال سريعا فهو على شهر غير يوم ادالم يكن له نية وان كانت له نية فهو على ما نواه  
ولو قال عاجلا فهو على اقل من شهر ولو قال عاجلا فهو على شهر فصاعداً ولو قال بضعة عشر يوماً  
فهو على ثلثة مشروفي جامع الجوامع وان نوى اكثر الى تسعة عشر صدق كذا في التاثر خاتمة \*  
ان قال لا اكلمك مولاك واهل بيتك ولا نية \* حنث اهل الكلام وكذا ان قال  
لا اكلمك مولاك واهل بيتك من قبل ابي حنيفة كذا في الجوامع \* في المنتهى ولو قال لا اكلمك

وإذا حلف لا يكلم، إلا ما تارف بنفسه، وإن نوى حفيظة وقوع النكاح لا يكلمه ما لم يقع النكاح حقيقة على الأرض وبشرط الوقوع في البلد الذي الحالف فيه لا في بلد آخر حتى لو كان الحالف في بلد لا يقع النكاح هناك كانت اليمين باقية أبداً وحفيظة وقوع النكاح ان يحتاج إلى كنسه ولا يعتبر ما طار في الهواء وما لا يستبين على الأرض إلا على رأس حائط أو حشيش وإن نوى وقت وقوع النكاح لا يكلمه ما لم يدخل وتة وهراول الشهر الذي يقال له بالفارسية آذر وإن لم يكن له نية لم يذكر هذا الوجه في هذه المسئلة وإنما ذكره في مسئلة أخرى وقال بمنته على وقت الوقوع وإذا حلف لا يكلم، إلا ما إلى الموسم قال محمد بن يحيى إذا أصبح يوم النحر وقال أبو يوسف رح يكلمه إذا رأت الشمس يوم عرفة كذا في المحيط في الفصل الرابع في الإيمان إذا جعل لها غاية \* ذكر في إيمان الواقعات لا يكلم فلا إلى الصيف أو إلى الشتاء يكلموا في معرفة الصيف والشتاء والمختار أن كان الحالف في بلد لهم حساب يعرفون الصيف والشتاء بحساب من ينصرف إليه والافول الشتاء ما يحتاج الناس إلى لبس الكسوة والغزو آخر ذلك ما يستغنى الناس فيه عنهما والماصل بين الشتاء والصيف إذا استعمل ثياب الشتاء واستخفت ثياب الصيف فإذا الربيع من آخر الشتاء إلى أول الصيف والخريف من آخر الصيف إلى أول الشتاء لأن معرفة هذا ليسر للناس ولو ذكر نوروز بالفارسية فهو على نمرور المسلمين كذا في الفتاوى الكبرى \* ثم إن قدر نفع على السابع والعشرين من رمضان إن عامياً وإن عارفاً لا ختلافهم بعد الإمام يتقدم ويتأخرون عندهما لا وثمة الخلاف فيمن حلف لا يكلمه حتى يمضي لمدة القدر وقد مضى يوم من رمضان لا يكلمه حتى يمضي كل الرمضان الثاني وعندهما يكلمه إذا مضى يوم من الرمضان الثاني وإن حلف قبل رمضان بكلمة بعد انقضاء رمضان والفتوى على قول الإمام كذا في الوجه المذكور \* أن كلمت فلاناً فكل مملوك أو ملكه يوم الجمعة أو يوم الخميس حر فهو على ما يملكه في اليومين جميعاً كذا في المحيط في الفصل الخامس في الإيمان التي يقع فيها التخيير والتي لا يقع فيها التخيير \* ولو قال لا يكلمه جمعة ولا نية له فهو على أيام الجمعة ولو قال على جمعيتين فهو على أيام الجمعيتين ولو قال قلت جميع عطلة إن يستكمل عشرين يوماً من يوم حلف وإن نوى الجمع خمسة لا بد من في الفصل الثاني من كتاب الإيمان

فيحنت واليوم الاول من الدور الثالث لليمين الثانية وام يحنت فيه واليوم الاول من الدور الثاني لليمين الرابعة وام يحنت فيه فيحنت فيلزمه سعة اخرى فصبر اثنس وعشرين ولا يحنت في الثالثة والخامسة لانه اليوم الثاني من الدور الثاني لليمين الثالثة وقد حنت فيه وتتمه الدور الاول لليمين الخامسة وقد حنت فيه ولا يحنت ناسيا فالحاصل ان يجد الدور وعده لا اثره في الكلام في المرة الاولى حتى لو كلمه بعد هذه الايمان في اى يوم كلمه في حمرة يلزمه خمسة عشر درهما واما اثره في الكلام في المرة الثانية حتى لو كلمه في اليوم الاول والثاني يلزمه بالكلام الاول خمسة عشر درهما والثاني درهم لا غير لانه لم يتجدد الادور اليمين الاولى ولو كلمه في اليوم الاول والثالث ولم يكلمه في اليوم الثاني او كلمه في اليوم الثاني والثالث يلزمه بالاول خمسة عشر درهم يلزمه بالثاني الاثني عشر درهم لانه لم يتجدد الادور اليمين الاولى والثانية هذا اذا لم يحاط به اما اذا خاطبه بان قال كلما كلمتك يوما بالله على ان اتصدق بدرهم كلما كلمتك يوما بالله على ان اتصدق بدرهمين الى خمسة يلزمه عشرون درهما لان الجراء في اليمين الاولى ان تصدق بدرهم وشرطه الكلام معتدوا اليمين الثانية كلم معتد يلزمه جزاء وهو درهم وبقيت اليمين منعقدة بحالها لانها عقدت بكامة كامارا بعقدت اليمين الثانية فادى حاطبه باليمين الثانية وجد شرط الحلال اليمين فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبسبب اليمينان منعقدتين وبعقدت الثالثة فاما حاطبه باليمين الرابعة وحده شرط الحلال الايمان فاحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وثلاثون درهمان وبعقدت الرابعة فلما حاطبه باليمين الخامسة انحلت الايمان كلها فيلزمه بالاولى درهم وبالثانية درهمان وبالثالثة ثلاثة وبالرابعة اربعة وبخامسة عشرون ولا يحنت في اليمين الخامسة لعدم الشرط وهو الكلام حتى لو كلمه بعد اليمين الخامسة يحنت في الايمان كلها فيلزمه خمسة وثلاثون درهما ولو قال كل يوم اكلمك فيه فله على ان اتصدق بدرهم هكذا الى خمسة ايام وسكنت فعليه عشرة دراهم فلو كلمه في اليوم الثاني يلزمه ستة اخرى ولو كلمه في اليوم الثالث لزمه ثلاثة دراهم ولو كلمه في اليوم الرابع يلزمه اربعة دراهم ولو كلمه في اليوم الخامس وجب عليه سبعة دراهم ولو كلمه في اليوم الاول بعد الايمان يلزمه خمسة دراهم باليمين الخامسة لا غير كما في شرح الجامع الكبير للحصري في باب من الايمان التي يوجبها الرجل على نفسه الصدقة والله تعالى اعلم بالصواب

لا اكلبك ثمرنا من سنة لا كلمه سنة اشهر و يوما كذا في الخلاصة \* رحل قال لا خير بافلان  
 و الله لا اكلبك عشرة ايام و الله لا اكلبك تسعة ايام و الله لا اكلبك اثنا عشر ايام فعد حنث  
 مري بن وعليه اليمين الثالثة ان كلمه في الثمانية الايام حنث ايضا وان قال والله لا اكلبك  
 اثنا عشر ايام والله لا اكلبك تسعة ايام والله لا اكلبك عشرة ايام فعد حنث مري بن وعليه اليمين  
 الثالثة ان كلمه في العشرة الايام حنث ايضا كذا في المبسوط \* قال محمد بن حنبل قال كلما  
 كلمت فلانا يوما فلله على ان تصدق بدرهم كلما كلمت فلانا يوما من فلله على ان تصدق  
 بدرهمين كلما كلمت فلانا باثني ايام فلله على ان تصدق بثلاث دراهم كلما كلمت فلانا اربعة ايام  
 فلله على ان تصدق باربعة دراهم كلما كلمت فلانا خمسة ايام فلله على ان تصدق بخمسة دراهم  
 ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس يلزمه التصديق بثلاثين درهما ولو كلمه في اليوم الاول او غيره  
 من الايام مرنس يلزمه ثلثون درهما و اوقال في كل يوم اكلم فيه فلانا فلله على ان تصدق  
 بدرهم كل يومين اكلم فيهما فلانا فلله على ان تصدق بدرهمين حتى قال ذلك الى خمسة  
 ايام ثم كلمه في اليوم الرابع والخامس فعليه اثنان وعشرون درهما لانه عقد خمسة ايمان وجعل جراه  
 اليمين الاولى المصدق بدرهم وجراه اليمين الثانية التصديق بدرهمين وضرب لكل يمين  
 مدة وسمت الغتاه كل مدة دورا فمدة اليمين الاولى يوم ويدور وبتحدد في كل يوم ودور اليمين  
 الثانية يومان فبتحدد في كل يومين ودور اليمين الثالثة ثلاثة ايام ودور اليمين الرابعة اربعة  
 ايام ودور اليمين الخامسة خمسة ايام ولا يحنث في كل دورا لامرة واحدة لانه عقد كلمة كل وانها لا توجب  
 التكرار اذا التكرار قضية عموم الفعل لا قضية عموم الوقت فكل يوم واحد بعد اليمين فهو جميع  
 مدة اليمين الاولى وبعض مدة سائر الايمان فاذا كلمه في اليوم الرابع فاليوم الرابع الدور الرابع من  
 اليمين الاولى وهو بعينه نعمة الدور الثاني من اليمين الثانية وهو بعينه اليوم الاول من الدور الثاني  
 لليمين الثالثة وهو بعينه نعمة الدور الاول من اليمين الرابعة وهو بعينه اليوم الرابع من الدور الاول  
 لليمين الخامسة ولم يحنث في هذه الادوار صلا والشروط الواحد يصالح شروط الايمان فحنث في الايمان  
 كلها فليزمه باليمين الاولى درهم وبالثانية درهما وبالثالثة ثلثة وبالرابعة اربعة وبالخامسة خمسة  
 وحملت خمسة عشر اذا كلمه في اليوم الخامس حنث في اليمين الاولى والثانية والرابعة ولا يحنث  
 في الثالثة والخامسة لان اليوم الخامس الدور الخامس لليمين الاولى ولم يحنث في هذا الدور

كتاب الايمان ( ١٥٧ ) في اليمين في التطلاق والامانة

ان لا تكلم به لم يدين في القضاء خاصة كذا في الهداية \* ولو قال عبده حر ان دخلت هذه الدار  
فقال الآخر على مثل ذلك ان دخلت هذه الدار فدخل الثاني لم يفتق عبده ولو قال الاول لله  
على عتق بسمه ان دخلت فقال الثاني فعلى مثل ذلك ان دخلت ابرم الاول والابن كذا  
في الايضاح \* ولو قال عبده حر ان كان في الميت الارجل ادا في الست رجل وصبي او رجل وامرأة  
حنث ولو كان رجل ودائه او مناع لم يحنث ولو قال ان كان في السب الاشاة ادا فيه دائه غير السب  
حنث ولو قال ان كان في الست الاثوب حنث باسان ودائه رآته كذا في الكافي في المتعزات \*  
من قال كل من يولد لي حر يفتق اعمهات اولاده وعديروه وعبيده ويدخل الاماء والذكور  
ولو نوى ان يورثه لا يصدق دائه لا قضاء ولو يورث السور دون غيره لم لا يصدق قضاء ولا دائه  
ولو يورث النساء ردهن لا يصدق دائه ولا قضاء ولو قال لم امر المديون في روايته يدين  
دائه لا قضاء وفي رواية لا يصدق قضاء ولا دائه كذا في صحيح القدير \* وبدخل بعبده من  
والرديئة والذبيحة صوب رأسه الكافر ولا يدخل بيد المكاتبة الا ان يعينه وان عني المكاتبة  
حنث واوكد الا يدخل فيه العبد الذي اعتق وعصه ويدخل عبده المادون سواء كان عاقل ودون  
المرمك دائه وعصه المادون ادائه يكن عليه دين فهل يدخلون قال ابو حنيفة وانما يفسد  
ان سراهم عدا ولا يدخل منه مملوك منه ومن اجنبي كذا قال ابو يوسف رحمه الله  
عص المملوك لا يسمى مملوكا حرة وان سراه عصى اسماها وهل يدخل فيه الحمل ان كان  
دائه يملكه يدخل ربه في عتقه وان كان في ملكه الحمل دون الامة وان كان موصي له بالحمل  
لم يعق كذا في المدايح في كتاب العتاق \* رجل حلف ان لا يكاتب عبده فكاتبه غيره  
يعبر امره فاجار العتاق حلت في يمينه كما يحنث بالموكيل \* رجل حلف ان لا يعق عبدا  
فادى العبد مكانته فعنف فان كانت الكفالة بعد اليمين حنث المحلف وان كانت قبل اليمين  
لا يحنث كذا في التلويح فاضى خان في فصل اليمين على الترويع \* من قال ان نسريت جارية  
في حرة فتسرى جارية كانت في ملكه منقبت وان اشترى جارية فقهرها لم يفتق كذا  
في الهداية \* ولو قال ان نسريت امة فانت طالق او عدي حرة تسرى من في ملكه او من  
اشترى من طالق فانما يطلق ويمنى العبد لو قال لامة ان تحررتك فعدى حرة فتسرى  
تسرى بها من عدي الذي كان في ملكه وقت الحلف ولا يفتق من اشترى عبدا كذا

الباب السابع في اليمين في الطلاق والعناق \* لو قال اول عبد اشترته فهو حر والاول الواحد المنفرد الذي ليس فيه غيره فاداه اشترى بعد ايمانه عبداً عتق ولو اشترى عبداً ونصف عبداً عتق العبد الكامل واشترى عبيدين لم يعتق واحد منهما وما يشتري بعد هما لا يعتق ادناه ولو قال آخر عبد اشترته فهو حر فالآخر اسم المنفرد تأخر عن غيره في الزمان وانما يثبت هذا الاسم بموت الحالف فاداه اشترى عبداً ثم مات الحالف عتق الآخر واختلفوا في وقت العتق قال ابو حنيفة رح بثلث العتق مستند الى حتم الشراء حتى انه يعتبر من جميع من المال اذا كان الشراء في الصحة ولو قال اوسط عبد اشترته فهو حر والاوسط اسم للمنفرد المتخلل بين العددين المتساويين وهذا انما يعرف انما بموت الحالف فنقول اذا مات الحالف فان كان الذبح اشتراهم شفعا لم يكن فيهم الاوسط وان كانوا خمسا اوسبعا او ما اشبه ذلك كان الاوسط العبد المتخلل بين الشفعين وكل من حصل منهم في النصف الاول خرج من ان يكون اوسط كذا في الابضاح \* ولو قال اول عبد املكه او قال اول عبد اشترته وحده فهو حر مملك عبيدين ثم عبداً عتق الثالث ولو قال اول عبد املكه واحداً لا يعتق الثالث الا اذا عني وحده كذا في الكافي \* ولو قال اول عبد اشترته بالدينار فهو حر فاشترى عبداً بالدينار ثم اشترى عبداً بالدينار فانه يعتق وكذلك لو قال اول عبد اشترته اسود فهو حر فاشترى عبداً اسود فانه يعتق كذا في البحر الرائق \* ولو قال كل عبد بشري بولادة فلانة فهو حر فبشيرة ثلثة متفرقين عتق الاول بخلاف ما اذا اشروه من احب يعتق الجميع قال الحاكم الشهيد وان قال عني واحد الم يدين في القضاء وامامينه وبين الله عز وجل فيسعه ان يختار منهم واحداً ويمضي عتقه وبمسك النقية كذا في غايه البيان \* ولو قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعدة حر ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم دخل الدار لا يحنث في اليمين الثانية وطلقت وعتق ولو حلف لا يطلق او لا يعتق ثم قال ان دخلت الدار فامرأته طالق وعدة حر ودخل حنت في اليمينين ولو قال لامرأته طلقى نفسك او قال لعبدتي عتقت نفسك او وكل رجلاً بذلك ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق ثم فعل العبد والمرأة والوكيل حنت ولو قال انت طالق ان شئت اوانت حر ان شئت ثم حلف ان لا يطلق او لا يعتق فماتت المرأة والعبد لا يحنث كذا في الكافي في المتفرقات \* من حلف لا يتزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكل بذلك حنت ولو قال حنت ان لا اكل



ما لم يستيقن بموته كذا في الخلاصة \* قال محمد رح في الجامع المصنوع راداً قال ان لم اجد هذا العدد  
 فكذا فاعتق العبد او دبره حنت في مئنه واو كانب هذه المعاملة التجارية رباتي المسئلة بحالها والصحيح  
 انه يحنت كذا في التابار خاينه \* قال لامته ان لم ادعك فانت حرة واسمك هاء تب في قول  
 اني جميعه رح كذا في الخلاصة \* حلى لا تسع هذا العدد ولا يهتد قال بصير بهت بصنه وبيع  
 نصفه فلا يحنت مثل الشيخ الامام الرازي رح ممن حلى ليه عن حار بنه ولا يوت شحني واددت  
 منه فعال لا يحنت المولى اسحسا يا وسئل ابو بصير الديوسي عن قال ليه ان لم ادعك اني  
 شهر فانت حرة ثم طهر بها حمل منه قال يحل ان يطاء بعد الشهر راداً جات بالبرهان من سنة  
 اشهر وعلى قول اني يوسف رح حنت ولا يحل ان يطاء بعد الشهر و اذا حانت به لا كثره من  
 ستة اشهر لا يحل له ان يطاء بعد الشهر اجماعاً كذا في الحاروي \* رجل قال والله لا يبيع من امره ولا ي  
 او قال والله لا يبيع هذا الرجل الحر قال ابو حنيفة رح هو على البيع الاسد ان يابها وبعها اسدا  
 برفي مئنه كذا في فتاوى قاضي حان \* لو ان رجلاً قال ان يبع هذا المملوك من زيد فهو حر  
 فقال زيد قد اجزت ذلك او رضيت ام اشترى لم يعتق واو قال ان اشترى زيد مني هذا العبد  
 فهو حر قال زيد نعم ثم اشترى عتق عايد العبد كذا في الانصاح \* روى هشام عن اني برفي رح  
 في رجل قال والله لا يبيعك هذا النوب عشرة حتى تزيد بي فباعه بتسعة لا يحنت في القياس  
 وفي الاستحسان يحنت والقياس اخذ كذا في المدائني \* واو حلى لا يبعه بعشرة الا باكثر او  
 بزيادة فباعه باحد عشر لا يحنت ولو باعه بعشرة يحنت وكذا لو باعه بتسعة ولو باعه بتسعة ودينار  
 في القياس يحنت وفي الاستحسان لا يحنت ولو قال المشتري عبده حر ان اشترته بعشرة حتى  
 ينقصه ان اشترته بعشرة يحنت وان اشترته باحد عشر يحنت ايضاً وان اشترته بتسعة لم يحنت  
 وان اشترته بتسعة ودينار لم يحنت فيل هذا جواب القياس اما على جواب الاستحسان يحنت  
 ولو قال عبده حر ان اشترته بعشرة الا بالقل او بالنقص فاشترته بعشرة او باكثر يحنت  
 وان اشترته بتسعة ودينار او بتسعة وثوب فالقياس ان لا يحنت وفي الاستحسان يحنت  
 ولو قال البائع لا يبيعك بعشرة حتى تزيد بي فباعه بتسعة ودينار قيمته خمسة لا يحنت كذا  
 في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنت في البيع في التمام في الزيادة والنقصان  
 رجل حلت ان لا يبيع داره فاعطى امرأته فباعها حنت قال الصدر المشيخ هذا اذا تزوجها



في البحر الرائق \* وانا قال لامنه اذا باعك فلان فانت حرة فباعها من فلان ثم اشترى بها امه ام يعتق  
 لان الشرط بيع فلان اباها وبيع فلان من التحالف سبب لزوال ملكه فاما وقوع الملك للحالي  
 بشرائه لا يبيع فلان وان قال ان وهبك فلان لي فانت حرة فوهبها وهو قابض لها عتقت وكذا لك  
 قوله اذا باعك فلان مني فانت حرة كذا في المبسوط \* رجل قال لعبيره ان بعثت اليك فام تأتني  
وعبدى حر فبعثت اليه فأتته ثم بعثت اليه ثانيا فلم يأتته حث ولا سطل اليمين بالسرحتي  
حنث مرة فحينئذ سطل اليمين وكذا لو قال ان بعثت الي فلم آتني فلم آتني  
فلم آتني او قال ان زرني فلم آتني فمهر على الابد \* رجل قال لامرأته ان لم تطلقني نفسك  
فبعدي حر قال ابو يوسف رح هو على المجلس وهو اذن لها في الطلاق ان اطلقت نفسها في المجلس  
طاعت وكذا لو قال لعبيره ان لم يبع عبدي هذا فبعدي الآخر هذا حر فهو اذن له في البيع وهو على الابد  
ولو قال ان دخلت الكوفة ولم انزوج عبدي حر فهو على ان ينزوج قبل الدخول وان قال  
فام انروح فهو على ان ينزوج حين يدخل ولو قال ثم لم انزوج فهو على الابد بعد الدخول \* رجل  
قبل له نزوج فلانة فقال ان بروجت ابد فبعدي حر فتزوج غير فلانة حث \* رجل قال ان نركب  
ان امس السماء فبعدي حر لا يحنث رجل قال عبدي حر ان لم امس السماء حث من ساعته كذا  
في فناوي قاضيخان في فصل فيما يكون اليمين على الفور او على الابد والله اعلم بالصواب \*

الباب الثامن في اليمين في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك \* لو حلف لا يشري او لا يبيع او لا يؤجر

فوكل من فعل ذلك لم يحنث الا ان بنوي ان لا يأمر غيره فحينئذ شدد الامر على نفسه بنمته او يكون

الحالف من لا يباشر هذه العمود بنفسه فحينئذ يحنث بالتفويض فان كان يباشر تارة ويفوض

الاخرى يعتبر الغالب كذا في الكافي \* ولو حلف لا يبيع ولا يشتري يحنث بالغاسد قبل القبض وبالأذى

فيه الخيار للبائع او للمشتري وبالبيع بطريق الفضولي وبالهبة بشرط العوض عند التقابض ولا يحنث

بالبيع الباطل وبيع الذبر وام الولد والمكاتب وكذا بالاقالة بعد البيع اما لو تبايعا بلفظ الاقالة

ابتداء يحنث ولا يحنث بالرد بالعيب بالتراضي ولا يحنث بدون قبول المشتري كذا في العتابة \*

من حلف لا يبيع فباع الفضولي ماله فاجاز لا يحنث الا ان يكون ممن لا يتولى البيع بنفسه

كذا في المناوي الضري \* ولو حلف لا يشتري فاشتري شيئا من الفضولي او الخبر يحنث كذا

في شرح المحسن الجامع الكبير \* مثل ابو بكر حلف ان يبيع عبدا فسر في ماله قال لا يحنث

ونوى في الفصل الثاني ان يجمع داء المحلوف عليه فهو على ما يرى فيما بينه وبين الله تعالى  
 الا ان في الفصل الاول يصدق القاصي وفي الفصل الثاني لا يصدق كذا في الذميمة  
 في الفصل التاسع عشر \* في المنتقى ان سماعه عن محمد بن حنف لا يسمع ان ثوباً باع الحالف  
 ثوباً للمحلوف عليه ما جاز المحلوف عليه ان يسمع بحنث ولو باعه الحالف لنفسه لا المحلوف عليه  
 لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث فيما بينه وبين الرجل لصاحبه  
 او لغيره \* ولو حلف لا يبيع لك شيئاً من متاعك فباع وسادة فهو صوف المحلوف عليه لم يحنث  
 كذا في العتابة \* اذا ساءم الرجل رجلاً بعدد اراد المائع الثاوسأله المشتري بمسماً به  
 فقال البائع هو حر ان حططت منك عن الالف شيئاً ثم قال بعد ذلك بعتك بمسماً به بمثل  
 المشتري البائع او لم يقل حنث المائع وعنى العبد ولو كان المائع قال عند المساومة  
 ان حططت من ثمنه شيئاً فهو حر وباتى المسئلة بحاله لا يعتق العبد ولو حط عن ثمنه شيئاً بعد ذلك  
 انحلت اليمين ولكن لا يعتق العبد لانه رآه من ملكه حتى لو كان المائع طلاق امرأته او عتق  
 عبداً آخر بطلق المرأة ويعتق العبد وكذا لو وهب له بعض الثمن في هذه الصور قبل الثمن او بعد  
 حنث في يمينه ولو حط عنه جميع الثمن او وهب منه جميع الثمن لا يحنث ولو اراد من \* من الثمن  
 ان كان قبل قبض الثمن حنث في يمينه وان كان بعد قبض الثمن لا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* قال  
 محمد بن حنف رجل ساءم رجلاً ثوباً فابى المائع ان ينقصه من اثني عشر فقال المشتري عبده حر ان اشتريته  
 باثني عشر واشترته بثلاثة عشر او باثني عشر وديار او باثني عشر وثوب حنث في يمينه ولو اشترته  
 باحد عشر وديار او باحد عشر وثوب لم يحنث ولو قال المائع عبده حر ان باعه بعشرة فباعه  
 باحد عشر او بعشرة وديار او بتسعة وديار لا يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري  
 في باب الحنث في اليمين في المساومة في الزيادة والنقصان \* باع شيئاً بدرهم ثم حلف انه  
 لا يأخذ منه فاخذ بها حنث كذا في الرجز للكردي في الشراء \* ولو حلف لا يبيع  
 هذا من احد فباعه من اثنين حنث كذا في العتابة \* حلف لا يشتري ثوباً ولا ثياباً فاشترى  
 كساء خز او طيلساناً او غزيراً او ثياباً يحنث ولو اشترى \* او بساطاً او ثياباً او ثياباً او ثياباً  
 وكذا لو اشترى خربة لا تساوي نصف ثوب ولو بلغ النصف او اكثر منه يحنث ولو اشترى  
 قدر ما خربة الصلح يحنث كذا في الرجز للكردي \* حلف لا يشتري ثوباً ولا ثياباً فاشترى ثوباً

والادراهم ثم اعطاه الدار عوصا عن ملك الادراهم اما ان ابزوجها على الدار لم يحث كذا  
في الخلاصة \* حتى لا يمع هذا العرس فاحذر جل ذلك العرس واعطاه بدله ورضى صاحب  
العرس بذلك لا يحث وعنه المسمى كذا في جواهر الا حلاطى \* اشريى بالمعاطى ثم خلف انه  
ما اشتره اجاب الامام علم الهدى لما تريدى ان لا يحث واخبره ظهير الدين وكذا لو باع  
بالمدى لم يحث ان لم يمع لا يحث وكذا روى عن الامام الباقر وقال الامام الفضلى لا يحل  
ان يام الله كان بالمعاطى ان يشهد على البيع بل يشهد على النعاطى كذا في الوجيز للكردي \*  
الاصل ان من حدد يمينه على فعل في محل وذكر الام ينظر ان ذكر الام مقرونا بمحل الفعل  
يمينه على فعل ما حل عليه في ملك المحلوف عليه حتى اذا فعل الحالف ذلك الفعل  
في ملك الحالف عابه حنث سواء فعل بامره او بغير امره وسواء كان الفعل مما جرى فيه الوكالة  
اولا بجرى وان ذكر الام مقرونا بالفعل ان كان فعلا بجرى فبه لوكالة وله حقوق يرجع الوكيل  
فيه بعهده ما الحقه من الحقوق على الموكل كالبيع ونحوه فيمينه على الوكالة والا مرحتى  
اذا فعل ذلك العمل في محله بامر المحلوف عليه يحث سواء كان محل الفعل ملك المحلوف  
عليه او ملك غيره وان كان فعلا لا بجرى منه الوكالة اصلا كالاكل والشرب او بجرى فيه الوكالة  
الا انه ليس به حقوق يرجع الوكيل بها على الموكل كالصرب ونحوه فيمينه على فعل ما حل عليه  
في ملك المحلوف عليه حتى لو فعل ذلك الفعل في ملك المحلوف عليه يحث في يمينه فعل بامره  
او بغير امره واو فعل ذلك الفعل في ملك غير المحلوف عليه لا يحث وان فعل ذلك العمل بامر  
المحلوف عليه مال محمد رح اذا قال الرجل لغيره ان بعث لك ثوبا فعبدى حرولا بية له مدفوع  
المحلوف عليه ثوبا الى رجل وامره ان يدفعه الى الحالف لبيعه فجاء المتوسط بالثوب الى الحالف  
وقال بع هذا الثوب لفلان بعنى المحلوف عليه او قال بع هذا الثوب ولم يقل لفلان الا ان الحالف  
يعلم انه رسول المحلوف عليه فباع يحث في يمينه ولو قال المتوسط هذا الثوب لى او قال بعه  
ولم يعلم الحالف انه رسول المحلوف عليه فباع لا يحث واما اذا قال ان بعث ثوبك وباقى  
المسئلة حال الحث على كل حال سواء قال المتوسط لفلان او قال بعه او قال بعه ولم يرد عليه  
اذا كان الثوب محلول للمحلف عليه فان روى في الفصل الاول ان سجع يمين ملك المحلوف عليه

يقع كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري لحما فاشترى رأساً لا يحث كذا في الخلاصة \*  
ولو حلف لا يشتري رأساً فهذا على رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة رح وعندهما على رأس الغنم  
وهذا اختلاف عصر وزمان وإذا حلف لا يشتري شحماً فاشترى شحم البطن يحث ولو اشتري  
شحم الظهر وهو الشحم الذي في البطن الحميم لم يدكره محمد رح هذه المسئلة في الاصل  
ونذكر خمس الاثمة السرحسى انه لا يحث كذا في الحديث *رجل قال والله لا يشتري بهذه الدراهم*  
*الا لحم فاشترى ببعضها لحماً وببعضها دراهم لا يكون حائلاً حتى يشتري بكلها غير لحم* او قال  
والله لا يشتري بهذه الدراهم غير لحم فاشترى ببعضها دراهم في القياس لا يكون حائلاً  
وفي الاستحسان يكون حائلاً ولو حلف لا يشتري صنواً او شعراً او على غير المعهول ولا يحث  
بشراء المسيح والجواري كذا في فتاوى واصبي حان \* ان حلف لا يشتري دهنًا فهو على دهن  
جرت مادة اللباس ان يدهنوا به وان كان مما لبس في العادة ان يدهنوا به مثل الزيت والبربر  
ودهن الحروع ودهن الاكارع يحث واذا اشترى زيتاً مطبوخاً ولا بد له حين حلف يحث كذا  
في البدائع \* ولو حلف ان لا يشتري بنفسه او بغيره ما ذكر في الكتاب انه على الدهن دون الورق  
تالوا في حرمه لا يحث بشراء دهن المسيح كذا في فتاوى تافهين \* واو حلف لا يشتري اعلان  
فاشترى لابنه الصغير او لبعده المأذون بامر ام يحث كذا في العاينة \* حلف لا يشتري له  
هذا الشيء فاشترى له ثم اندفع ذلك الشيء الى البائع برخي يمينه كذا في الوجيز للكردي \*  
اذا قال الرجل ان اشترت فلا ينفق حراً فاشترى لغيره هل ينحل يمينه بذكر محمد رح هذه المسئلة  
في شيء من الكتب \* وحكى عن الغيبة ابي بكر البلخي انه قال لقائل ان يقول لا تنحل يمينه  
وهو الاشبه كذا في الذخيرة \* ولو حلف لا يشتري عبداً فلان تأخر داره من فلان بعبده لا يحث  
كذا في الظهيرية \* واو حلف لا يشتري هذا العبد ولا يامر احداً يشتري له هذا العبد فان الحالف  
يشتري عبداً آخر فبأن ذن له في التجارة فيشتري المأذون العبد المحال عليه ثم يحجر عليه  
فبصير العبد له ولا يحث لعدم شرط الحث كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يشتري امرأة  
فاشترى جارية صغيرة لا يحث كذا في الظهيرية \* رجل نظر الى عشرة جوار وقال ان اشتريت  
جارية من هذه الجوارى فهي حرة فاشترى جارية لغيره منهن ثم اشترى لنفسه لا تنحل  
ولو اشترى جارية من صفة واحدة او من صفة واحدة لم تنحل واذا اشترى جارية واحدة

لا يمين كذا في جواهر الاذلاطي \* ولو حلف لا يشتري كذا فهو في عرفنا ثوب الكتمان  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل حلف ان لا يشتري من فلان شيئا فاسلم الحالف اليه  
 في ثوب حث كذا في الظهيرية \* رجل حلف ان لا يشتري لامته ثوبا جديدا فاجد  
 في المرفق ما لا يكون غسلا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري طعاما  
 اشترى من مطبخ حث في قول علما نزارح كذا في الحاوي \* ولو حلف لا يشتري من  
 ادراهم حرا لا يحث ما لم يدفع هذه الدراهم الى الخباز او لانم يقول ادفع بهذه الدراهم  
 خرا او قال قبل الدفع الى الخباز لا يحث \* وفي الجامع يحث اذا اضاف العقد  
 الى الدراهم قبل الدفع او بعده كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف ان لا يشتري شعيرا  
 فاشترى حنطة فيها حبات شعير لا يحث كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يشتري آجرا  
 ارخصا او قصبا واشترى دارا لم يحث ولو حلف لا يشتري ثمر نخل فاشترى ارضا فيها نخل  
 وفي النخل ثمرة وشرط المشتري الثمرة يحث وكذا لو حلف لا يشتري بطلا فاشترى ارضا فيها بطل  
 واشترط المشتري البطل يحث لدخول البطل في البيع مفسود الاتبع ولو حلف لا يشتري لحما  
 فاشترى شاة حية لا يحث وكذا لو حلف لا يشتري زيتا فاشترى زيتونا وعلى هذا قالوا فيمن حلف  
 لا يشتري قصبا ولا خوصا فاشترى بوريا او زنبلا من خوص لم يحث وكذا لو حلف لا يشتري جديا  
 فاشترى شاة حاملا بجدي او حلف لا يشتري مملوكا صغيرا واشترى امه حمله لا كذا في البدائع \*  
 ولو حلف لا يشتري شجرة فاشترى ارضا فيها شجرة لا يحث كذا في الظهيرية \* ولو حلف لا يشتري  
 حائطا فاشترى دارا مبنية كان حائطا مستحسنا \* رجل حلف ان لا يشتري نخلا فاشترى حائطا فيه  
 نخل حث ولو حلف لا يشتري صوف فاشترى شاة على ظهرها صوف لا يكون حائطا وكذا لو اشترى بها  
 بصوف مجزوز في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الصوف لا يحث بشراء اهاب  
 عليه صوف ومن محمدرح يحث بالاهاب كذا في الغناية \* ولو حلف لا يشتري لبنا فاشترى شاة  
 في ضرعها لبن لا يكون حائطا وكذا لو اشترى بها لبن من جنسه في ظاهر الرواية هذا ومنع الشاة بالحجم  
 \* وفي قول ابي حنيفة وابي يوسف وجوز على كل حال ولا يكون حائطا في يمين ان لا يشتري  
 لبنا ولو حلف لا يشتري اليه فاشترى شاة مدبوحة كان حائطا كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصل  
 ان الحالف عليه ان يدخل في الشرع بما عذر الحالف به لا ينع به الحث وان دخل في حصر



في سنف او منطقة فقد اشترى مع الصف ان كان الثمن ذهباً ونضة وان كان الثمن حنطة او غير ذلك لا يكون حائناً \* رجل حلف ان لا يشتري حديد يدخل فيه المعمول وخبر المعمول والسلاح في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح حل فيه ما يسمى بائعه حداد او لا يدخل فيه السلاح كالسيف والسكس والحصاة والدرع ولا يدخل فيه الابو والمسال قالوا في حرف دار الا حنث في المسامر والاتقال \* والصغير والشبه بمنزلة الحديد \* اذا حلف لا يشتري صغيراً يدخل فيه المعمول وعصراً والغلوس في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح لا يدخل فيه الغلوس ولو حلف ان لا يشتري حديداً اشترى دابة بعدد اقل مما يملكه ذكر في الزاوية لا يجوز وان اشترى به اكثر مما فيه جاز البيع ويكون حائناً في يمينه \* رجل حلف ان لا يشتري فصاً اشترى حائناً وان كان ثمنه اقل من ثمن الحلقة \* رجل حلف ان لا يشتري باقية اشترى حائناً فصاً ياقوتة كان حائناً ولو حلف ان لا يشتري زحاجاً اشترى حائناً فصاً من زحاج ان كان الفص لا يرد على ثمن الحلقة لا يكون حائناً وان كان يزيد عليه كان حائناً كذا في ماوى قاضي حان \* ولو حلف لا يشتري بياض الساج ما اشترى داراً باب من الساج حنث كذا في الخلاصة \* فصل ولو حلف ان لا يزوج هذه المرأة فترودها بكاحاً فاسداً ما يبرئ منها وفي عدة غيره او نحو ذلك فانه لا يحنث كذا في السراج الوهاج \* قال صعدة حران كان نكاحاً وقد عمل ذلك على وجه الحواز او الفساد حنث وهذا استحسان فان نوى بكاحاً صحت كذا في الماضي صدق دانته ونكاحاً وان كان فيه تخفيف وان نوى العاصد في المستقبل صدق قصاء وان نوى المتارلان فيه يعليطاً ويحنث بالتحاير ايضاً هكذا في شرح التامع الكسر للحصيري \* وانكح الزوج الحالف فضولي فان كان عقد الفضولي قبل اليمين ما جاز الحالف بعد اليمين بالقول او الفعل لا يحنث وان كان عقد الفضولي بعد اليمين لم يحنث ما لم يحنث فاداً اجاز بالقول حنث هو المكناح وان اجاز بالفعل كسوق مهر او ما اشبه ذلك روى ابن سماعة عن محمد روح انه لا يحنث وعليه اكثر المشائخ روح وعليه الفتوى ولو روجه الفضولي بكاحاً فاسداً بعد اليمين فاجاز الحالف بالقول او الفعل لا يحنث ولا يحنث اليمين حتى لو تزوج بعد ذلك بكاحاً جازاً يحنث في يمينه وكذا الزوج الحالف رجلاً بالكاح فزوج الوكيل امرأة بكاحاً فامد الا يحنث الزوج لو حلف ان لا يزوج امرأة الا كره على الكاح فزوج حنث في يمينه كذا في فتاوى قاضي حان \*

كتاب الايمان . ( ١٦٢ ) في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

كذا في الطهيرة في فصل التعليقات من كتاب العتاق \* في المنتقى حلف لا يشتري جارية فاشترى عجوزا او رصيعة حث ولو حلف لا يشتري غلاما من السند فهو على ذلك الجنس ولو قال من حراسان فاشترى حراسا نيا بعير خراسان لا يحث حتى يشتريه من حراسان كذا في الخلاصة \* اشترى ثلث دواب بمائة وخمسة دراهم ثم حلف انه اشترى واحدا بخمسة وثلاثين بحث \* ثم انون شاة بينهما حلف احدهما انه لا يملك اربعين بحث ويلزمه الزكاة \* ولو اشترى عبدا حلف انه لا يملك اربعين لا يحث ولا يلزمه الزكاة كذا في الوجيز للكردي \* في المنتقى اذا اراد الرجل ان يشتري عبدا من رجل بالالف دراهم فدفعت الف درهم الى صاحب العبد ثم حلف فقال ان اشتريت هذا العبد بهذه الف درهم واسار الى الف مدفوعة فهذه الف في المساكين صدقة فقال صاحب العبد ان بعث هذا العبد بهذه الف فهي في المساكين صدقة واسار الى ملك الف ايضا ثم ان صاحب العبد باع العبد بثلث الف فعلى البائع ان يتصدق بها دون المشتري كذا في الباتارخانية \* ولو قال ان ملكت عبدا فهو حر فاشترى نصف عبدا ثم اشترى النصف الباقي لم يعتق هذا المصطفى علمه ولو قال ان اشتريت عبدا والمسئلة بحالها عتق المصطفى وهذا في غير المعين واماعى المعين لو قال ان ملكت هذا العبد فهو كالشراء عتق عليه هذا المصطفى وكذا في الدراهم لو قال ان ملكت مائتي درهم فله على ان انصدق بها فملك مائة درهم ثم ملك مائة اخرى لم يجب التصديق وفي المعين يجب وفي مسئلة الشراء لو قال عتيت به الجملة لم يصدق قضاة وصدق ديانة كذا في الخلاصة \* قال لرجلين ان اشترتتما او ملكتما عبدا فعبد من عبدي حر فملكا عبدا بينهما واشترى احدهما وباع من الآخر بحث \* ان كنت ملكت الاخمسين درهما ولا يملك الا عشرة دراهم لم يحث وان ملك خمسين درهما وعشرة دنانير او سائمة او شيئا للتجارة حث وان ملك مع الخمسين عرسا للتجارة او رفيقا او دارا لم يحث لان مراده في العرف انه لا يملك من المال الاخمسين ومطلق اسم المال ينصرف الى مال الزكاة كذا في الوجيز للكردي \* رجل حلف ان لا يشتري الذهب او الفضة يدخل فيه التبر والصوغ والدراهم والدنانير فيقول اني يوسف رح وقال محمد رح لا يدخل فيه الدراهم والدنانير ولو اشترى خاتم فضة حث وكذا لو اشترى سيفا محلي بفضة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواه اذا كان الذهب والفضة



في بؤادره شام عن محمد رح فيمن حلف بطلاق امرأته ثانيا ان لا تزوج بسأله صغرة فزوجها رجل  
 والاب حاصر ما كت وقبل الزوج ثم اجاز الالب لا يحسث وكذا لو حلف على امته وفي النجريد  
 عن محمد رح فيمن تزوج امرأة بغير ادنها ثم حلف لا يتزوجها فرضيت لم يحسث المرأة اذ اهلعت  
 ان لا تزوج نفسها فزوجها رجل بامرها او بامرها فاحازت او كانت بكر فزوجها الولي  
 فسكنت فهي حائنة وهذه الرواية ساله للرواية المتقدمة كذا في الخلاصة \* ولو حلفت البكر  
 ان لا تاذن احد احنى يزوجه فزوجها رجل وبلغها الحسر فسكنت فلا رواية في هذا الفصل عن  
 محمد رح وانما الرواية في الرجل لو حلف لا ياذن لبعده في التجارة فراه يسمع ويشترى فسكنت  
 فمخا نث ومن ابي موسى رح انه لا يحسث في المستأمن كذا في المحيط \* وفي مجموع الموازل  
 لو حلفت لا تاذن في تزويجها وهي بكر فزوجها ابوها فسكنت بمالك ولا يحسث كذا في الخلاصة \*  
 ولو قال لا خن من الرصاعة او لامرأة لا يحل له نكاحها اذ قد علم بذلك ان تزوجتك  
 فعبدى حر فزوجها حنث كذا في الجامع الكسر \* ولو حلف لا يتزوج فحن فزوجها ابوه  
 لا يحسث \* وفي النجريد عن محمد رح لو حلف لا يتزوج فصار معتموها فزوجها ابوه يحسث  
 كذا في الخلاصة \* حلف لا يتزوج النساء فزوج امرأته يحسث كذا في محيط السرخسى \*  
 ولو حلف ان لا يتزوج امرأة كان لها زوج وطلق امرأته نطيقة بائنة ثم تزوجه  
 قال محمد رح لا يحسث في يمينه لان يمينه تنصرف الى غيرها كذا في الظهيرية \* حلف  
 لا يتزوج الا على اربعة دراهم فزوجها عليها فاكمل القاصى عشرة لا يحسث وكذا الوزان  
 بعد العقد في مهرها كذا في الوجيز للكردي \* ولو حلف لا يتزوج بالزيادة على دينار  
 فزوج بالفضة اكثر من حيث القيمة بان يتزوج بمائة نفرة لا يحسث كذا في الخلاصة \*  
 حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت اخرى فزوجها لم يحسث ولو حلف لا يتزوج بنتا  
 من بنات فلان او بنتا فلان فلا يحسث في قول ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسى في  
 باب الحلف على ما يضيغه الى ملك فلان \* في الفناوى رجل قال والله لا اتزوج من اهل  
 هذه الدار او من بنات فلان ولمس في الدار اهل ثم سكتها قوم ثم تزوج منها فولدت لفلان  
 بنت تزوجها لم يحسث كذا في قول محمد رح والجارا لا يحسث وهو قول \* ولو حلف  
 لا يتزوج من اهل الكوفة فزوج امرأة لم يكن ولد له يوم حلف يحسث عند الكل

ولو حلف لا يتزوج من نراد ولان يتزوج بنت بنته حنث ولو قال من اقل امته من الامهات  
الا ان اتزوج بنت امه كذا في الخلاصة \* ولو حلف لا يزوج من ماء اقل الكوفة والمصرة \* وروح  
امرأة كاتب ولدت بالمصرة وبشأت بالكوفة وبوطئت في الحنث في قول ابي حنيفة رحمه الله لا يمكن  
يعول هذا على المولود وهو المختار لان المعتز في ذلك الولاد كذا في صحيح السرخسي \* ولو حلف  
ان لا يتزوج امرأة بالكوفة فتزوج امرأة بالكوفة بمصر صامدا بملكها العتق وهي بالفترة باجارت  
بكاها حنث في امية وان كان تمام النكاح بالاحارة ولا جارة وجدت في امية كذا في المختار  
ولو حلف لا يتزوج امرأة على وجه الارض ويبيع امرأته ويبيعها بن بيمه \* ولو بين الله عز وجل  
لا في القضاء وان يبيع كوفية او بصرية لادن اصلا وكذا الذي يبيع امرأته عوراء او صامدا عوراء او يبيع  
عربية او حشمية دن من مملوئته وبيع الله عز وجل كذا في الامم \* وروى عنه ابي حنيفة في الامم \* ولو حلف لا يزوج  
فزوج المولى كرها منه لا يحنث واذا كرهه المولى صام \* وروح \* ولو حلف لا يزوج امرأته  
وهو الصحيح كذا في جواهر الاحكام \* ولو حلف ان لا يزوج صام \* فزوجته غيره  
فاجاز المولى بالقول حنث كذا في تبايى قاضي حن \* رجل حلف لا يتزوج من سائر الاشياء  
شاهدين فهو سوان اشهد ثلثة فهو لامة كذا في صحيح السرخسي \* ولو حلف لا يزوج امرأته  
الدار وقد آجرها قبل الحلف ونزكها ونزكها صام \* اخرها كل شهر لا يحنث وارسلها اجرت  
لم يسكنها بعد يحنث اذا اعطاه الاجر ولو كانت مودة لاملت بركها صام لا يحنث سئل نعم ان  
روح ممن حلف لا ينجر مع ولان فجاء ولان بعبد اليد واسا حرة ليعلمه حرة كذا قيل لا يحنث  
كذا في الخلاصة \* رجل حلف ان لا يصام فلا نام من حق بدعية فوكل الحالف رجلا فصالح الوكيل  
يحنث عند محمد روح لانه لا عهد في الصيام وعن ابي يوسف روح فيه رواية ان وفي الصيام عن  
دم العمد يحنث الحالف بالوكيل ولو حلف لا يصام فلا فوكل شخص صومته وكره لا يحنث  
كذا في فتاوى قاضي خان \* مثل شمس الاسلام الاوزجندى ممن وهب من آخر شي في حالة  
الحكم وحلف ان لا يرجع في هذه الهبة ولا يأخذ منه ثم ان الموهوب له وهب ذلك الشيء من  
آخر فاخذ الوهاب الحالف منه قال لا يحنث في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يهب لفلان  
هبة او رقب ولم يقبل او قبل ولم يقبض حنث عند باوك كذا في رهب هبة غير متعمدة  
حنث عند باوك كذا في رهب او حلف ان يهبها اليه مع يمينه او امر غيره حتى رقب

—



كتاب الامان ( ١٦٨ ) في اليه من البيع والشراء والتزويج وغير ذلك

حنت الحلف بالصدق في حنث الهبة عند داول وحلف لا يهب فاعار لا يحنث واوحلف  
ان لا يصدق من اراد من الصدق او اقترض ولم يتسلم بل ان حنث في امينه ولو خاف لا يصدق  
واسم من وام درسه حنث في امينه ولو خاف ان لا يهب عدة لفلان فهو فيه غير امره  
اذا اراد الحاله حنث في امينه كذا يحنث اذا وكل غيره بالهبة ولو حلف لا يهب لفلان فهو فيه  
حنث في حنث في نفيه رجل حلف ان لا يكاتب عدة فكانه غيره بغير امره فاحار الحالف  
حنث في حنث كذا يحنث التوكيل كذا في فداوي فاضحيان \* آلهناوي اذا حلف لا يستعير  
منه ان يشترط ان لا يسد لا يحنث كذا في محيط السرخسي في فصل حلف لا يهب عدة \*  
ولو حلف لا يعمل مع فلان في تصارة فعمل مع شريكه لان حنث ولو عمل مع عدة المأذون  
لا يحنث ولو حلف لا يشارك فلانا في هذه البلدة ثم خرجا منها وعقدا عقد شركة ثم دخلا  
وعملوا بها ان كان الحالف موثق في امينه ان لا يعد عقد الشركة في المدة لا يحنث وان توثق  
ان لا يعمل شركة فلان حنث وان دفع احدهما الى صاحبه ما لا مضاربة فهذا والاول  
سواء ولو حلف ان لا يشارك فلانا فشارك به مال امه الصغرى لا يحنث واوحلف لا يشارك فلانا  
ثم ان الحالف دفع الى رجل مالا بضاعة وامره ان يعمل فيه برأيه فشارك المدفوع اليه المال الرجل  
الذي خاف رب المال ان لا يشاركه يحنث الحالف \* رجل قال لاخيه ان شاركك فحلل الله على  
حرام ثم بدأ لهما ان يشاركا قالوا ان كان الحالف ابن كسر ينسعى ان يد مع الحالف ماله الى ابنه  
مضاربة ويجعل لابنه شيئا يسير من الربح ويأذن لابنه ان يعمل فيه برأيه ثم ان الاس يشارك  
همه فان فعل الابن ذلك كان الابن ماسرطه الاب والعاص على ذلك الى النصف يكون  
للأب ولا يحنث ولو كان مكن الابن اجنبى فالجواب كذلك كذا في الظهيرية \* ولو حلف  
لا يأخذ من فلان ثوبا هرويا فاخذ منه جرابا هرويا فيه ثوب هروبي قد دسه فيه وهو لا يعلم  
حنث قضاء وكذا لو حلف لا يأخذ منه درهما فاعطاه فلوسا في كيس ودس فيها درهما  
فقبضها الحالف ولا يعلم حنث كذا في الخلاصة في الفصل التاسع عشر \* ولو قبض الحالف  
لمنه قميصا دقيق فيه درهم ولم يعلم به لا يحنث وكذا لو اخذ ثوبا فيه درهم مصرورة ولم يعلم  
به الحالف لا يحنث ولو حلف لا يأخذ من فلان درهما هبة لا يحنث في جميع ذلك علم بالدرهم  
او لم يعلم

كتاب الايمان ( ١٧٠ ) في السمين في الحج والصلوة والاصحاح

في النزاع لو حلف ان لا يسجد او حلف ان لا يركع ففعل ذلك في الصلوة او في غيرها الصلوة فانه يحسب وفي فتاوى آه حلف لا يصلي اليوم الجماعة \* فتدري برا حدا وام واحدا يحسب وان كان المؤمن صديقا كذا في التنازع حلية \* رجل حلف ان لا يؤم احدا \* انتهى الصلوة المعسة ونوى ان لا يؤم احدا فحاء قوم واقتدوا به حث قضاء لا يانه ادا ركع وسجد وكذا لو صلى هذا الحالى بالماس يوم الجمعة ونوى ان يصلي الجمعة به عسة جارت الجمعة فمهم استعما بها وحسب قضاء لا يانه و يشهد في غيرها الجمعة قبل ان يد حل في الصلوة ان يصلي لنفسه المسئلة بحاله لم يحسب ديانته وقضاء ولو افتني الصلوة ثم احدث بعدم رجلا حث كذا في الخلاصة \* ولو ام الناس في صلوة الحنيفة وسجدة الملائكة لا يحسب لان الله ينصرف الى الصلوة المطلقة وهي المكسوبة والمائة و صلوة الحنيفة ليست بصلوة مطلقة ولا يؤم الا اذا ارسل بعينه فصلى ونوى ان يؤم الناس فصلى ذاك الرجل مع الناس خلفه حث الى ان وان لم يام به كذا في فتاوى رضى \* لا يصلى حلى لان تمام الحنة وصلى يحسب وان نوى حقة الحلى لا يصدق تصاه والاملا اصابى \* مك فصلا حلى امام يحسب الا اذا نوى ان يصلى \* منه بحيث لا يحسب \* \* \* كذا في الوجيز للكردي \* حلى ليصلين هذا اليوم الصلوة الخمس بالجماعة \* جامع امر انه ولا يعنسل في نفسه فصلى الكبر والطهر والعصر بحقه \* ثم جامع امر انه ثم اغتسل بعد غروب الشمس فصلى المغرب والعشاء بجماعة لا يحسب لان عساه وقع ليلا لانها راكدا في التنازع الكروي \* في جمهور النوارل حلف لا يصلى باقل هذا المسجد ما دام فلان حيا يصلى فيه \* مرض فلان اثنا يام ولم يصل به او كان صحيحا وام يصل فيه ثلثة ايام فاما يحسب الحلى اذا صلى بهم كذا في الخلاصة \* حلى لا يصلى في هذا المسجد فربد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحسب ولو حلف لا يصلى في مسجد بنى فلان فربد فيه فصلى في موضع الزيادة لا يحسب كذا في الذخيرة \* ما احث صلوة من وقتها وقد كان يام حتى خرج وقت الصلوة ثم قضاها فالصحيح انه ان كان يام قبل دخول الوقت وانتهى بعد خروجه لا يحسب وان كان يام بعد دخول الوقت يحسب كذا في الوجيز للكردي \* حلى لا ينام حتى يصلى كذا اذ ركعة فنام جالس لم يحسب كذا في السراجية \* ولو قال لعمري ان صليت فانت حر فقال صليت والكر الولى لا يمتنع كذا في محيط المرخمي \* اذا حلف

في محيط المرحى \* ولو قال اعمده ان لم احج في هذه السنة فانت حرام قال حجبت وشهد شاهدان على انه صبحي العام والكوفة لم يعمل الشهاده ولا يعتق كذا في التبيين \* ولو قال على المشي الى مدينة المي عليه الصلوة والسلام او الى المسجد الاقصى لا يارمه شيء ولو قال على المشي الى بيت الله بنوي مسجد بيت المقدس او مسجدا آخر لا يارمه شيء ولو قال على احرام ان بعثت كذا بحنت بلرمه حجة او عمرة في قولهم ولو قال انا احرم او انا محرم ارأيتي ارامشي الى بيت الله ان بعثت كذا فهو على ثلثة وحده ان نوى الانحاب اولم ينوشباً بلزمه ما ذكره ان نوى العدة لا يلزمه شيء كذا في فتاوى قاصيخان \* اذا حلف لا يصلي فصلي صلوة فاصد بان صلى بغير طهارة مثلاً لا يحنت في يمينه استحساناً ولو نوى الفاسدة صدق ديانته وتضاء ولو كان عقد يمينه على الماضي بان قال ان كنت صليت فهذا على الجائزوا لغا سد جميعاً وان نوى الحائر في الماضي خاصة صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في الدخوة \* ولو حلف لا يصلي فقام وقرأ أو ركع لم يحنت وان سجد مع ذلك ثم قطع حنت كذا في الهداية \* ثم ان محمد ارح لم يذكر انه متى يحنت واختاف المشائخ رح فيه قال بعضهم يحنت برقع الرأس منها كذا في التبيين \* ولو حلف لا يصلي صلوة لا يحنت حتى يصلي ركعتين كذا في البدائع \* ولو حلف لا يصلي صلوة يصلي ركعتين ولم يعد قدر التشهد ان عقد يمينه على النفل لا يحنت في يمينه وان عقد يمينه على الغرض وهي من ذوات المثنى كذا وان عقد يمينه على الغرض وهي من ذوات الاربع يحنت في يمينه وهو الاظهر والاشبه ولو حلف لا يصلي فقام وركع وسجد ولم يقرأ بقدر قبل لا يحنت وقد قيل يحنت ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنت حتى يتشهد بعد الاربع وكذلك ان حلف لا يصلي العجر لم يحنت حتى يتشهد بعد الركعتين وكذلك ان حلف لا يصلي المغرب لم يحنت حتى يتشهد بعد الثلث كذا في المحيط \* ولو قال اعمده حرام ان ادرك الظهر مع الامام فادركه في التشهد ودخل معه حنت ولو حلف لا يصلي الجمعة مع الامام فادرك معه ركعة وصلها معه ثم سلم الامام واتم هو الثانية لا يحنت ولو افتتح الصلوة مع الامام ثم نام او احدث وذهب بتوضاً وحاء وقد سلم الامام فاتبعت في الصلوة حنت وان لم يوجد اداء الصلوة مقارناً لان كلمة مع ههنا لا يراد بها حقيقة القرآن بل كونه تابعاً للمقتدي ولو نوى حقيقة المقارنة صدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء كذا في البدائع \* لا يصدق قضاء فيما ان نوى التاخير لا على سبيل المقارنة كذا في المحيط \*



كتاب الايمان . ( ١٧٢ ) في اليمين في الحج والصلوة والصوم

يخلف عليه \* ولو قال بعد ما اكل أو بعد ما زالت الشمس والله لا صوم من هذا اليوم يكون باراً  
بالامساك بقية اليوم وكذا لو اضاف اليمين بالصوم الى الليل وقال والله لا صوم من هذه الليلة  
يكون باراً بمجرد الامساك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في وقت  
قبل الفعل المحلوف عليه \* وإذا حلف الرجل ليصوم من حيناً فان نوى شيئاً فهو على ما نوى  
وان لم يكن له بنية فهو على ستة اشهر وصارت قد برأ المسئلة ليصوم من ستة اشهر وكذا ان  
ذكر الحين مع اللام وكذلك اذا قال صمت حيناً او ان صمت الحين ولا بنية له فهو على  
سنة اشهر ولا يحنث الا بصوم سنة اشهر كما لو قال ان صمت ستة اشهر ولا يتعين الوقت الذي  
يلمى اليمين ولو قال ان صمت زماناً او الزمان وذكر في الجامع الكبير انه ان نوى شهرين فصعدا  
الى سنة اشهر فهو على ما نوى والصحيح ما ذكر في الجامع الكبير قد اجمع اهل اللغة ان الزمان  
من شهرين الى ستة اشهر وان لم يكن له بنية فهو على ستة اشهر وان قال صمراً فهو مثل الحين  
والزمان ذكره القدوري كذا في المحيط في الفصل العشرين في الاوقات \* ولو قال لله على  
صوم العمر ولا بنية له يقع على الابد كذا في غاية البيان \* واو قال ان صمت الابد وان صمت الدهر  
مكذا فحنثه يكون بصوم جميع عمره بان لا يعط يوماً فان اطري يوماً بر في يمينه فان لم يفطر  
حتى مات حنث في آخر جزء من اجزاء حيوته فلو كان اجزاء العنق يعتبر من الثلث  
ولو قال ان صمت ابداً بدون اللام فالحنث بصوم سائمة كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير  
في باب اليمين على الابد والسائمة \* ولو قال ان صمت دهر افعدي حران نوى شيئاً فهو  
على ما نوى وان لم ينو شيئاً قال ابو حنيفة رح لا ادري ما الدهر وعندهما اذا صام سنة اشهر في عمره  
مجموعاً او متفرقاً حنث في يمينه وان لم يصم ستة اشهر حتى مات لم يحنث ولو قال ان صمت  
ازمة او دهوراً او احماً فهو على ثلثة منها وهي ثمانية عشر شهراً الا ان في الصوم يشترط الاستيعاب  
كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع  
على السائمة \* واذا قال ان صمت الشهر لا يحنث ما لم يصم جميع الشهر كذا في المحيط \* ولو قال  
ان لم اصم شهراً فعدى عرفاً ليمين على صوم شهر متفرق او متتابع ولا يتعين الشهر الذي يلمى  
فان مات قبل ان يصوم شهراً حنث ولو قال ان تركت الصوم شهراً ينصرف الى الشهر الذي

ان لا يوضأ من الرعاف فرغف ثم بال ثم توضأ او بال ثم رعى وتوضأ الى ان يذهب منها حمى او يحنث  
 في يمينه كذا في المحيط \* المتفق ولو حلف والله لا اغتسل من امرأته من جنابة وصاب هذه  
 ثم امرأة اخرى او على العكس حث لان البمس وقعت على الجماع ولو نرى حقيقة الاغتسال  
 فكذلك الجواب لان الاغتسال وقع عليها كذا في الفتاوى الكبرى \* المرأة اذا حلفت ان لا تغتسل  
 من جنابة او من حيض وصاب بها زوجها وحاضت فاغتسلت فهو اغتسال منهما ونحنث في يمينها  
 كذا في الطهري في الفصل الثالث في مسائل الوضوء والغسل \* ولو حلف لا يغسل فلانا او حلف  
 لا يغسل رأس فلان فعسله بعد الموت يحنث كذا في المحيط \* ولو حلف لا يغتسل من الحرام فهذا على  
 الجماع حتى لو جامعها ولم يغتسل او تمم يحنث ولو عانقها فانزل فغسل لا يحنث كذا في الخلاصة \*  
 حلف لا يقرب امرأة فاستلحى على قعاه فحاءت وقصت حاجتها منه نكح في حدود النوازل  
 انه يحنث حتى لو كانا جنبين يجب عليهما الحد وعليه العتوى فان كان نائما لا يحنث كذا  
 في محيط السرخسى في باب الحلف على الوطئ \* حلف لا يجامع فلانة او لا يقبلها فهذا على الحيوة  
 دون الممات كذا في السراجية \* ولو قال ان جامعتك او باضعنك فهو على الجماع في الفرج  
 واو قال ان اتنك فكذا بنوى فان نوى الجماع او الزبارة فهو على ما نوى فان نوى به الزبارة  
 فوطئها حدث بخلاف ما اذا نوى الجماع فزارها ما نه لم يحنث وان لم يكن له نية حكى  
 عن الحاكيم بن نصير بن مهرويه انه قال ان اناها للزيارة ولم يجامعها لا يحنث وان جامعها  
 مع ذلك يحنث اذا قال ان اصبحت فكذا لا يقع على الجماع الا بالنية وان لم يكن له نية فهو  
 على يأس ما حكى عن الحاكيم كذا في شرح بلقيس الجامع الكبير \* ولو حلف لا يصوم اليوم  
 او يوما او صوما فاصبح صائما ثم افطره لم يحنث ولو حلف لا يصوم ثم فعل ما وصفنا يحنث كذا  
 في الجامع الكبير \* قال محمد بن رجل قال لله على ان اصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان  
 فقدم فلان في يوم قذاكل فيه الحالف او قدم بعد الزوال فلا شيء عليه ولو قال والله  
 لا يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان قبل الزوال والاكل فان صام فيه لا يلزمه الكفارة  
 ان لم يصم يلزمه الكفارة وان قدم بعد الزوال او قبله بعد الاكل يلزمه الكفارة ايضا للحال  
 كذا في شرح الجامع الكبير للحصري في باب الحنث في الوعد الذي يكون فيه العمل الذي  
 يحنث عليه

كتاب الايمان ( ١٧٥ ) في اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك

لم يحث ولو يؤتى الكبنونة بالكوفة في ذلك الوقت فهو على ما نوى كذا في شرح الجامع الكبير  
للحصري في باب الحنث في المساكنة والصيام والغطروالاضحى والكاح والطلاق \* انتهى  
بالعلمان فحلف لاياتى حراما لا يحث بالقلمة والمس بشهوة ويحث بالجماع فيمادون الفرج  
وان لا يطأها الفتوى على انه يحث لا يزنى فلا يحث كذا في الوحي المكدري \* في انه ان القدوري  
اذ احلف لا يطأ امرأة وطأ حراما فوطئ امرأته الحائض او وطئ او هو ما همر منها لم يحث الا  
ان ينوى ذلك ولو حلف المرأة بهذه العادة كبراسه كبرام تكدر ستم وعنت انها لم تحرم الزنا  
انما الله مزوجل هو الذي حرم الزنا وقد كانت فعلت ذلك ام تحث وان كان الحالف رجلا  
وحلف بالله مزوجل فكذلك الجواب وان كان حالي بالطلاق والعناق صدق ربانه لا نصاء  
ولو حلف لا يرتكب حراما فهذا على الزنا فان كان الحالف خصما او محبوا به على انه لم يحرم  
وما اشبهها كذا في الظهيرة في الفصل الثامن في الوفاء والافعال المحرمة \* الباب العاشر  
في اليمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك \* من قال لا مرأه ان لمست من غزلك فهو هدى  
فعزلت من فطن مملوك له وقت الحلف فلبسه فهو هدى اتفانادالم يكن في ملكه فطن او كان  
فلم تعزل منه بل عزلت من فطن اشتراه بعد الحلف \* انتهى مسئلة الكتاب وعندى حصة تدرج  
هو هدى كذا في فتح القدير \* ومعنى الهدى التصديق به بمكة كذا في الهداية \* واد احلف لا يلبس  
من غزل فلانة ولانة له فلبس ثوبا نعيم من عزل فلانة يحث في يمينه ان كان نوى عين العزل  
لا يحث بلبس الثوب ولو لبس عين الغزل لا يحث الا ان يعينه كذا في المحط \* ولو حلف  
ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا من غزلها ومن غزل غيرها لا يكون حاشا وان كان غزل  
غيرها جزء من مائة جزء ومواء كان غزلها مختلطا او كان غزل كل واحدة منهما في طرف وهذا  
كما لو حلف ان لا يلبس ثوب فلان فلبس ثوبا بين فلان وبين غيره لا يكون حاشا ولو حلف ان  
لا يلبس من نسج فلان فلبس ثوبا بنسج فلان مع غيره كان حاشا ولو قال ثوبا من نسج فلان فلبس ثوبا  
بنسج فلان مع غيره ان كان ثوبا بنسج واحد بنسج اثنان لا يكون حاشا ولو كان ثوبا بنسج اثنان  
فلبس ثوبا بنسج اثنان لا يكون حاشا ولو حلف ان لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزل فلانة وغيرها  
كان حاشا وان كان غزل فلانة مختلطا او كان غزلها مختلطا لا يكون حاشا ولو حلف لا يلبس ثوبا من نسج  
فلان بنسج فلانة ان كان غزل فلان بنسج واحد بنسج اثنان لا يكون حاشا كذا في الايضاح \*

يليه فان صام يوماً وماؤه قبل مضي الشهر لم يحنث مالم يترك الصوم في جميع ذلك الشهر  
 كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في اليمين ما يقع على الابد وما يقع  
 على السامه \* ولو قال ان تركت صوم شهر او قال ان صمت شهراً انصرف الى جميع العمر  
 كذا في البحر الرائق \* رجل قال لعبد يصم مني يوماً وانت حر او قال صل مني ركعتين  
 وانت حر عنق العبد صام اوله يصم صلى اوله يصل ولو قال حج مني حجة وانت حر لا يعتق  
 حتى يحج والفرق بينهما ان التبايات تجري في الحج وهي لا تجري في الصوم والصلوة كذا  
 في الظهيرية \* ولو حلف لا يصوم شهر رمضان بالكوفة فحلفه يقع على صوم شهر رمضان كاملاً  
 بالكوفة حتى لو صام يوماً فيها وخرج منها او كان بالكوفة مريضاً لم يصم لم يحنث ولو حلفه  
 لا يفطر بالكوفة فحلفه يقع على كونه بالكوفة يوم عيد الفطر فيحنث به وان لم يأكل شيئاً  
 من المطعومات ولم يشرب كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في باب الحنث في الصيام \*  
 ولم يذكر في الكتاب اذا نوى من الليل ان يصوم يوم الفطر ولم يأكل هل يحنث واختلف  
 المشائخ رح فيه والصحيح انه يحنث لانه لما كان المراد من الافطار الدخول في يوم الفطر  
 وقد وجد فيجب ان يحنث كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري في باب الحنث في المساكنة  
 والصيام والفطر ورؤية الهلال والاضحى والنكاح والطلاق \* ولو حلف لا يفطر عند فلان  
 فحلفه يقع على حقيقة الاطار عند حتى لو شرب الحالف في بيته ثم اكل العشاء عند فلان  
 لم يحنث ولو حلف لا يرى هلال رمضان بالكوفة فحلفه يقع على كونه في الكوفة وقت رؤية الهلال  
 حتى يحنث به وان لم ير الهلال بالبصر الا ان يطلق اللفظ في مسئلتى الاطار ورؤية الهلال بان  
 حلف لا يفطر او لا يرى هلال رمضان من غير الاضافة فان حلفه يقع على حقيقة الافطار وحقيقة الرؤية  
 بالبصر او الا ان ينوى الحقيقة في المسئلتين بان ينوى بقوله لا يفطر بالكوفة حقيقة الخروج  
 من الصوم بشئ من المفطرات وبقوله لا يرى الهلال بالكوفة رؤيته بالبصر فيصدق فيهما الا  
 ان الفرق انه لو نوى الحقيقة في رؤية الهلال يصدق قضاء وديانة بخلاف الفطر فانه ان نوى الحقيقة  
 يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق القاضي كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير في  
 باب الحنث في الصيام \* ولو كان بالكوفة حين اهل الهلال لكن لا يعلم به هل يحنث قال بعضهم  
 يحنث وقال بعضهم لا يحنث وقال بعضهم كان حنثي العام بالكوفة وكان بها يوم الاضحى ولم يقع

وان لبس ذلك الثوب قبل ان يقطع منه ما نسج من رجل غيره لا يحنت كذا في المحيط \* وواحدا  
لا يلبس ثوبا من غرله البس كساه من غرله احنت وان كان من "صوف كذا" في محيط السرخسي \*  
وان احلف لا يلبس ثوبا يمينه على كل ملبوس ستر العورة ويحور الصلوة فيه حتى لو لبس سحا  
او ساطا او طنعة لا يحنت ولوليس كساء حرا وطيا سا لا يحنت لانه مما يلبس ركدا لو لبس حرا  
بحنت ولو لبس قانسوة لا يحنت هكذا في المحيط \* وكذا الجلد والحصير والخف والحدود هكذا  
في التارخانية \* واسمي ثوبا يمينه وامس منه طائفة اكثر من نصفه حنت كذا في المحيط \*  
حلف لا يلبس سراويل فلبس ثياب رجل طويل وهو دابة سراويل وهو على يد طبع سراويل الا انه  
لا يحنت وكذلك لو حلف لا يلبس ثيابا يلبس سراويل رجل تصير ويجعل ثياب لبسه حنت كذا  
في محيط السرخسي \* في الخلاصة ما لا يصلح لسر العورة لا يسمى ثوبا كذا في التارخانية \*  
اذا حلف لا يلبس قميصا فلبس قميصا لبس له كمان وام يكن له ثمة حين حلف لا يحنت كذا  
في المحيط \* في المتن ان احلف لا يلبس فلبس مكرها لا يحنت فان تدر على نزعته دام نزعته  
فهو لبس كذا في التارخانية \* ولو حلف لا يلبس قميصا فعلى ما لبس القميص عادى واعتبر الاكثر  
بعد ان خرج رأسه من الحبيب كذا في العنابية \* اذا حلف لا يلبس سراويل او صد او رداء  
فانزرا بالهراويل او القميص او الرداء لم يحنت وكذا اذا اعتم بشيء من داك وحلف ان لا يلبس  
هذا القميص او هذا الرداء او هذا السراويل فعلى اى حال لبس ذلك حنت وان اتر بالرداء  
او ارتدى بالقميص او اغتسل على القميص على رأسه وكذا وحلف لا يلبس هذه العمامة فالثاها  
على عاتقه \* حلف لا يلبس قميصين فلبس قميصا ثم نزعته ثم لبس آخر لا يحنت حتى يلبسهما معا  
ولو قال والله لا لبس هذين القميصين فلبس احدهما ثم نزعته ولبس الآخر حنت لان اليمين  
ههنا وقعت على يمين فاعتبر فيه الاسم دون المسر المعاد كذا في المدائع \* حلف لا يكسو فلانا  
فاعاره كسوة او كفنه بعد موته لم يحنت الا اذا اراد به الاستردون التملك \* حلف لا يلبس هذا  
الثوب حتى ياذن له فلان فمات فلان سقط اليمين ولو قال الا ان ياذن له فلان فاذن له مرة  
انتهت اليمين كذا في السراجية \* رجل حلف ان لا يلبس من قول امراته فلبس قباء ظهرته  
من امرها ولبس منه من قول غيرها كان جائزا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان حلف لا يكسو ثوبا  
فاعطاه وراعه فاسترخى به الثوب لم يحنت ولو ارسل اليه ثوب كسوه حنت فان نزعته ان يعطيه



حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان يلبس ثوبا من غزل وقطن كان في ملكه وقت اليمين يحنث وكذلك ان لم يكن في ملكه صد ابي حنيفة رجع كذا في محيط العرضي \* ولو حلف ان لا يلبس من غزل فلانة فلس ثوبا خيط بعزل فلانة لا يكون حائشا وكذا لو لبس ثوبا يديه سلعة من غزلها ولو لبس تكة من غزلها حنث في قول ابي يوسف رجع ولا يحنث في قول محمد رجع وعليه الفتوى ولو كانت العروة او الزرة من غزلها لا يكون حائشا في يمين اللبس ولو كانت اللبنة من غزلها لا يكون حائشا وكذا الزريق مندالمعض والرقعة التي يقال لها بالفارسية صبران اذا كان من غزلها اوردى عن محمد رجع انه يكون حائشا واذا كان حائشا في الرقعة كان حائشا في اللبنة والزريق ايضا وكذا الرقعة التي تكون على الجيب ولو اخذ الحالف خروقة من غزلها قدر شرين ووضع على عورته لا يكون حائشا ولو لبس من غزلها قلنسوة او شكة يقال لها بالفارسية كامر كان حائشا وكذا الحورب كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلانة فقطع بعضه فلسه فان بلغ ما قطع ازارا او رداء حنث والا فلا وان قطعه سراويل فلبسه حنث وكذا المرأة اذا حلفت لا تلبس ثوبا فلبست خمارا او مقنعة لم تحنث اذا كان لم يبلغ مقدار الازار وان كان يبلغ ذلك حنثت وان لم يستربه العورة وكذلك ان لبس الحالف عمامة لم يحنث الا ان يلف فيكون قد ازار او رداء او يقطع من مثلها قميص او سراويل فمحى يحنث كذا في الايضاح \* وان لم يفل ثوبا فتعم بعزلها كان حائشا ولو حلف ان لا يلبس ثوبا من غزلها فلما بلغ الثوب السرة ولم يدخل يديه في كميه ورجلاه بعد تحت اللفاف كان حائشا ولو حلف ان لا يلبس الحر او يل او الخفين فدخل احدي رجليه في الحر او يل او لبس احدي خفيه لا يكون حائشا ولو حلف ان لا يلبس هذا الثوب فالقى عليه وهو نائم ثم رجع وهو نائم قال البلخي رجع لا يكون حائشا قال الفقيه ابو الليث هو القياس وبه يأخذ وان القى عليه وهو نائم فلما انتبه القاه من نفسه لا يكون حائشا وان تركه حتى امتصر عليه كان حائشا ولو القى عليه وهو منتبه حنث فلم بذلك ولم يعلم كذا قال ابو نصر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لا البس ثوبا من غزل فلانة فتعجب بوب من غزلها وغزل غيرها الا ان غزل غيرها في آخر الثوب او في اوله فقطع غزلها من ذلك ولبس القطعة التي من غزل الحلف عليها فان كانت تبلغ ازار او رداء حنث وان كانت لا تبلغ ذلك لا حنث وان قطعه سراويل او لبسه حنث وان لبس

كتاب الايمان " ( ١٧٩ ) في البمين في لبس الثياب والحلى وغير ذلك

ولاسفينة الابصنة حادثة ولو حاف ان لا يلبس هذه الحجة وهي مشوشة فنزع حشوها  
وجعل لها حشوا آخر وانس كان حاشا وكذا لو كانت الحجة مبطنة فنزع بطانها  
وجعل لها بطانة اخرى ولبس كان حاشا لان اسم الحجة لا يزول عنها نزع الحشو والبطانة  
رجل حلف ان لا ينام على هذا الفراش فاحرج منه الحشوو بام عليه قالوا لا يكون حاشا  
لان الفراش الذي بناه عليه لا يكون بدون الحشوو ولو اخرج ما بينه من الصوف او القطن  
وبنا على ذلك الصوف والحاج لا يحث في يمينه لان مجرد الحشو لا يسمى فراشا كذا  
في فتاوى قاضي خان \* امرأه حلفت ان لا يلبس هذه المنفعة ياخذ منها علم المعزاة ثم نقص وزن  
عليها فمضت بحث كذا في خزانة المفتين \* قال في التاجع واد حلفت المرأة لا يلبس هذه المنفعة  
محيط جانيها وجعلت درعا وجعلت لها احسا وكذا في لبس الحث في يمينها او قطعت الحية طه  
وبرع عنها الكمان والحبيب حتى عادت ملحقة واستنها حث في يمينها لانه ما الاسم لا يسمي  
جديد قائم بالعين وهذا بخلاف الزطام المحمود حطت قدمها ثم قصت الخاطلة والبركمت  
وحطت رصعها من حص حتى عادت ملحقة واستنها لا يحث في يمينها \* في القدوري حلف على  
شقة حريمهم الا يلبسها بقص وغراب وجعلت شقة اخرى فلبسها لم يحث ان احلف لا يلبس  
على هذا البساط فحط جانيه وجعل حرجا فجلس عليه لا يحث في يمينه ان فتحت الحماله  
حتى عاد بساطا فجلس عليه حث في يمينه وازكان قطع المساط رحل خرجت ثم قدمها وحاطا انقطع  
وحاطا بساطا ثانيا ثم جلس لم يحث وان عاد الاسم قال مشا تخمار ح هذا اذا كان الخرجان  
يحث لو تنق كل واحد منهما لا يسمى بساطا على الايراد ما اذا كان كل واحد منهما يسمى  
بساطا فاد افتقهما وحاطا حدهما بالآخر وجلس عليه يحث في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف  
لا يجلس على الارض لا يحث الا ان يجلس عليها وليس بينه وبينها غير ثيابه فان كان بينه  
وبين الارض حصيرا او بوريا او بساطا او كرسي لم يحث ولو حلف لا يجلس على هذا الفراش  
او هذا الحصير او هذا البساط فجعل عليه مثله ثم جلس لم يحث كذا في البدائع \* حلف لا ينام  
على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا آخر فنام عليه لا يحث كذا في البحر الرائق \* واجمعوا  
على انه يحلف لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه فراشا ومجلسا يحث ولو حلف لا يجلس  
على هذا السرير او على هذا الدكن او على هذا البطح فجلس فوقه مصلح او فراشا او بساطا



كتاب الابهان ( ١٧٨ ) في البهيم في لبس الثياب والحلى وغير ذلك

من يده الى يده لم يحنت كذا في المبسوط \* عن ابي يوسف ر ح حلى لا يلبس السواد  
فهذا على الثياب ولو لبس قلنسوة او حنين او بعلين اسودين او مروة سوداء لا يحنت كذا  
في محيط السرخسى \* ولو قال لا البس شياً من السواد فانه يحنت في القلنسوة والخفين الاسودين  
والعر والاسود وغيرها كذا في خزانة المفتاح \* ولو حلف لا يلبس حريراً فليس مضمناً لعدم اللحمة  
دون السدى ولو حلف لا يلبس قطناً فليس ثوباً قطناً حنثاً ولو لبس قباء ليس بقطن وحشوة قطن  
لم يحنت الا ان اتري كذا في الابصار \* واد ا حلف لا يلبس ابريسماً فليس ثوباً للحمة خز وسداه  
ا برسم لا يحنت في يمينه \* ولو حلف لا يلبس ثوباً كتاناً فليس ثوباً من قطن وكان لا يحنت في يمينه  
سواء كان الكتان سدى او لحمة واد ا حلف لا يلبس ثوباً ا برسم فليس ثوباً من ا برسم وقطن  
يحنت في يمينه ادا كان لحمة ا برسم كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يلبس خزاناً فليس ثوباً  
حالصاً من خز او كان سداه من القطن ا ا برسم ولحمة من الخز كان حائناً ولو حلف لا يلبس ثوباً  
خز من غزلها فليس ثوباً سداه ا برسم ولحمة من غزلها كان حائناً ولو حلف لا يلبس طيلسان صوف  
فليس طيلساناً لحمة صوف وسداه ا برسم او قطن لا يحنت في يمينه ولا يشبه الطيلسان غيره  
كذا في فناوى القاضي خان \* المنسقى هشام عن محمد ر ح لو حلف ليقطعن هذا الثوب قميصين  
فقطعه منه قميصاً واحداً او خاطه ثم فقه ثم خاطه مرة اخرى قال يحنت \* ولو حلف ليقطعن منه  
قميصين لم يحنت ولو قال لا قطع من قميصين فقطعه منه قميصاً او خاطه ثم فقه ثم قطعه قميصاً آخر  
غير ذلك التقطيع قال لا يحنت كذا في محيط السرخسى \* ولو حلف على قميص ليقطعن منه قباء  
وسراويل فقطعه منه قباء فليس به او لم يلبسه ثم قطع من القباء سراويل فانه قد حنت في يمينه حين  
قطع القميص وفي الزبادات عبده حران ام يجعل من هذا الثوب قباء وسراويل ولا ية له فجعله  
كله قباء وخاطه ثم نقض القباء وخاطه سراويل لا يحنت الا ان يكون عنى ان يجعل من بعضه  
هذا ومن بعضه هذا وهو على الحالة الاولى كذا في البدائع \* ولو حلف ان لا يلبس هذا القميص  
ونقصه ثم استأنف خياطته ولبسه ذكر القيد ر ح انه يحنت في يمينه وهكذا ذكر في النوادر \*  
وكذا القباء والحبة لان اسم القميص والقباء والحبة لا يزول بنقص الخياطه يقال قميص  
مفروق وكذا لو حلف ان لا يركب هذه السفينة بنقط وصارت حشواً ثم اعيدت سفينة  
مركبها ذكر في النوادر انه كذا في الجامع انه لا يحنت لا يركب القميص ولا يركب القباء

قالوا هذا اذا صر به ضربا لم به اما اذا صر به بحيث لا ينال لم به لا يبر ولو صر به سوطا واحدا له شعبتان  
 خمسين مرة كل مرة يفع الشعبتان على بدنه برقي يمينه وان جمع الاسواط جمعا وضربه به  
 ضربة او ضربتين تعرض الاسواط لا يبر وان صر به برأس الاسواط ينظر ان كان قد سوى رؤوس الاسواط  
 قبل الضرب حتى اذا صر به ضربة اصابه رأس كل سوط برقي يمينه واما اذا اندس بعض الاسواط  
 في العض فلم يقع البرق وما اصابه وما اندس من الاسواط لا يقع به البرق وعليه عامة المشايخ رح  
 وعليه العتوي هكذا في الذخيرة \* رجل حلف بالله ان يضرب ابنته الصغيرة عشرين سوط  
 فانه يضربها بعشرين شمراحا وهو السعف وهو ما صغر من اعصان النخل كذا في الظهيرية \*  
 رجل قال والله لو اخذت ولانا لاصر به مائة سوط واحدة وصر به سوطا واحدا او سوطين قال هذا  
 على الاول ولا يحنت في يمينه في الحال كذا في الذخيرة \* رجل حلف ان لا يضرب امرأته  
 فقرصها او عضها او خنقها او مد شعرها او جمعها حنت في يمينه قالوا هذا اذا لم يكن في الملاعبة  
 وان كان في الملاعبة لا يحنت وهو الصحيح وكذا لراصاب رأسه رأسها في الملاعبة فادماها لا يحنت  
 وقيل هذا اذا كانت اليمين بالعربية وان كانت بالعلا رمية لا يحنت في جميع ذلك والصحيح  
 انه يكون حائذا اذا كان على وجه العضب وان تنف شعرها بكما رافقه والصحيح انه يكون حائذا  
 اذا كان في العضب وان دفعها ولم يوجعها لا يحنت كذا في تناوين قاصص خان \* واوحلف العربي  
 بالعلا رمية بذلك ينبغي ان يسأل العربي ان اراد به ما يريد بالضرب العربي ووضع زردن موصو  
 لعط الضرب فهو كما لو حلف بالعربية وان اراد به ما يريد به لنا رمية فهو كما لو حلف بالفارسية  
 وان لم يعلم حينئذ يعتبر اللغة التي حلف بها وكذا لك لو حلف فارسي بالعربية كذا في الذخيرة  
 واذا قال ان ضربتك فانت طالق فصر بامته فاصابها ذكر في مجموع النوازل انه يحنت هكذا  
 كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رح وقيل بانه لا يحنت كذا ذكر البقالي ر  
 في فتاونه وهو لا يظروا الا شبه \* واذا حلف لا يضربها فتفص ثوبه فاصاب وجهها فاجعها  
 ذكر في تناوين ابني الليث رح انه لا يحنت كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته ان لم اضربك  
 حتى اتركك لاهية ولا مينة قال ابو يوسف رح هذا على ان يضربها ضربا موجعا شديدا فاذا  
 فعل ذلك برقي يمينه \* رجل حلف لضرب عبده بالسياط حتى يموت او حتى يقتل في  
 على الماتع في الضرب كذا في تناوين قاصص خان \* واوحلف لضربه حتى يقتل

ثم جلس فيه حنث باو حلف السرى سريرا او نبي فوق الدكان دكانا او فوق السطح سطحاً آخر  
 لم يحث كذا في البدائع \* من حلف لا يلبس حلياً فليس حاتم ذهب يحث ولو لبس عقد لؤلؤ  
 صرصر صرغ يحث عند ابي يوسف وحمد ربح وعند ابي حنيفة ربح لا يحث ومنى كان  
 فيه ترصيع يحث ايها قاو على الخلاف اد الس مقدز بر جدا وزمرد غير مرصع وقولهما اقرب  
 الى عرف داريا فمضى بقولهما لان الحلى نه على الانفراد معتاد ولو لبس خلخال او ملوجا  
 او سوارا يحث سواء كان من ذهب او فضة كذا في الكافي \* ولو حلفت المرأة ان لا تلبس  
 حلياً دابست خاتم فضة لا تحث وهذا هو ظاهر الرواية وقالوا هذا اذا كان مصوغاً على هيئة  
 خامم الرجال اما اذا كان مصوغاً على هيئة خاتم النساء مما له فص تحث وهو الاصح كذا  
 في المحيط \* وتاج الملك ليس بحلى وباج النساء حلى والقلب والقلادة حلى كذا في السمرقاني \*  
 حلفت المرأة لا تلبس المكعب فليست اللالك فقد قيل ان سمي اللالك في العرف والعادة  
 مكعباً يلزمها الحث والا فلا كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يلبس حلياً فليس سيفاً محلياً او منطقة  
 مفضضة لا يكون حلياً وهو على حلى النساء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو حلف لا يلبس  
 درعاً ولا نية له فليس درع حديد او درع امرأة حث فان نوى احدهما لا يحث بالآخر كذا  
 في محيط العرخى \* ان حلف لا يلبس سلاحاً فتقلد سيفاً او تنكب قوساً او ترما لم يحث قالوا  
 اذا كانت اليمين بالعارضية بان قال سلاحاً نى بوشم يحث في هذه الاشياء ولو لبس درعاً من حديد  
 يحث كذا في المحيط \* الاصل في اللباس ان اسم الثوب لا يتناول مادون الا زار والسلاح الدرع  
 والسيف والتوس دون السكين وحديد غير مصموم كذا في العتامة والله اعلم بالصواب \*

الباب الحادي عشر في اليمين في الضرب والقتل وغيره \* لو حلف ان لا يضرب رجلاً فضره  
 بعد ما مات لا يحث كذا في شرح الطحاوي \* رجل حلف ان لا يضرب عبده فامره فضره  
 المأ مورحنت وان نوى الحالف ان لا يلبس ذلك بنفسه دس في القضاء ولا يحث ولو حلف  
 على جرح لا يضربه فامره فضره المأ مور لا يحث الا ان يكون الحالف قاضياً او سلطاناً كذا  
 في الظهيرية ولو حلف لا يضرب ولده فامره فضره حتى يضربه لم يحث الاب كذا في المحيط \*  
 واذا حلف الرجل لا يضرب عبده مائة موطاة لانه لم يضربه مائة موطاة فانه يبرئ منه  
 قالوا هذا

بمنى وبين ان اموت فلم يضربه حتى مات لا يعنق العبد \* رجل اراد ان يضرب ولده بخلف  
ان لا يمنعه احد من ضربه فمنعه الله ان بعد ما صر به حشة او خشبتين وهرب يدان يضربه  
اكثر من ذلك قالوا حنت في يمينه لان مراده ان لا يمنعه احد حتى يضربه الى ان يطيب  
قلبه فاذا منعه من ذلك حنت في يمينه كذا في فتاوى قاضي خان \* والاصل ان حتى للعانة  
فتحمل عليها ما امكن بان يكون ما قلها قابلا لا متدانا ويكون مدخولها مقصودا  
ومؤثرا في انهاء المحلوف عليه فان نذر نحمل على لام اليمين ان امكن بان يكون العقد  
على فعلين احدهما من جهته والاخر من جهة الضربة ليصالح احدهما جراه الاخر بان تعذر  
تحمل على العطف ومن حكم العانة ان يشترط وجودها للبر فان اقلع عن العمل قبل العانة  
يحنت \* ومن حكم لام السبب ان يشترط وجود ما يصالح منه الوجود المسبب ومن حكم العطى  
ان يشترط وجودهما للبر كذا في المحيط \* ولو قال رجل لأخرا ان ام احرا فلما صرحت حتى  
يضربك فعدى حر ما خبره ولم يصربه بركد الوفا ان لم آتاك حتى تعدنى او ان  
لم اضربك حتى يصرنى فاذا ولم يعد او ضربه فلم يصربه بروا ان قال ان لم الازمة حتى  
يقصينى حتى او ان لم اصربه حتى يدخل الليل او حتى يصبح او حتى يشمع زيدا او حتى  
ينها نى او حتى بشكى يدي بشرط السر الملاءمة والضرب الى وقت وحيد العاية اذا لم يوجد  
بان ترك الملازمة قبل العضاء او ترك الصرب قبل وجود هذه الاشياء حنت لان حتى ههنا للعانة  
لان الملازمة مما يمتد وكذا الصرب بطريق التكرار واو نوى الحزاء صدق ديانة لا قضاء لانه  
نوى المحاز ولو كان الفعلان من واحد بان قال ان لم آتاك اليوم حتى انعدى عندك او حتى  
اضربك او قال ان لم ناسنى اليوم حتى تنعدى عندى فعدى حر بشرط السر وجودهما حتى  
اذا اتاة فلم يتعدى من بعد بلا تراخ فقد بروا ان لم يتعدا صلا حنت لتعذر الحمل على  
العاية كذا في الكافي \* ولو قال لامرأته كلما صربتك فانت طالق فضر بها بكفه فوقع الاصابع  
متفرقة لا تطلق الا واحدة وان ضربها بيديه جميعا طلقت ثنتين كذا في محيط العرخسى \* رجل  
قال لعبد ان لقيت فلانا فامرأته طالق فمضى العبد من قديمه او على ظهر بيت  
لا يصل اليه لا حنت كذا في الفتاوى الكبرى \* ان رايت فلانا لا يضربه فامرأته طالق  
والعبد والضرب في أى وقت شاء الا ان اعنى به النور كذا في المحيط في مسائل الزوجة \* ولو قال

او يبول او حتى يكي او حتى يستغيب فما لم يوجد حفيقة هذه الاشياء لا يبر كذا في محيط  
 المرخسى \* ولو قال لا ضربه بالسيف حتى يموت لا يبر حتى يموت كذا في الخلاصة \*  
 واد قال والله لا ضربتك بالسيف ولا بية له فضره بعرض السيف بر في يمينه وان كانت نيته  
 على الحدة فهو على الضرب بالحدة وان صر به في غمده ولا بية له لم يبر في يمينه وان قطع السيف  
 غمده وخرج الحدة وجرح المخاوف عليه بر في يمينه واد ا حلف لا يضرب فلانا بالغأ من فضره  
 بمقيض الغأ من فارسيته د ست بزل لا يحنت كذا في الذخيرة \* واد قال لا اضر بك بالسوط او بالسيف  
 فضره بسوط او بسيف وقال نويت سيفاً وسوطاً غير هذا يدان في القصاص لانه نوى ما يحتمله كلامه  
 ولا امر بینه وبين ربه كذا في محيط المرخسى \* في المتنقي من محمد رح اذا قال لغلامه ان  
 لم اضر بك مائة سوط فانت حروف مات العلام قبل ان يضربه ذلك مات حراً وعنه اذا قال والله  
 لا اضربن فلانا خمسين اليوم وهو دعى سوطاً بعينه فضره بعيره ومضى الوقت قال باى شىء  
 ضره فقد خرج عن اليمين ونيته با طلة كذا في المحيط \* ولو حلف على الضرب بالسوط فضر  
 وقد افه في ثوب لا يبر لا يضربه بنصل هذه الشفرة او بزج هذا الرمح فنزع النصل والزج وجعل  
 آخر وضربه به لا يحنت \* لا امس شعرة فحلق ثم نبت آخر فمسسه حنت ولا امس سنه فمست آخر حنت  
 كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال ان ضربتك الابد ا وابد ا او الدهر ففعل ذلك ساعة يحنت \*  
 ولو قال ان لم اضر بك شهر فعبدي حر فهذا على ترك هذا العمل بوصف لا امتداد من حين  
 حلف الى ان يمضى الشهر فان فعل ساعة من الشهر لم يحنت وان تركه شهر من حين حلف  
 حنت هكذا في شرح الجامع الكبير للحصبري \* ولو قال لامرأته ان لم اضر بك اليوم فانت طالق  
 واد ان يضربها فقالت ان مس عضوك عضوي فعبدي حر فضرها الرجل بخشب من غير  
 ان يضع يده عليها لم يحنت \* ولو قالت ان ضربتني فعبدي حر فاحيلة في ذلك ان تبيع المرأة  
 عبدها ممن تثق به ثم يضربها الزوج ضرباً خفيفاً في اليوم فيبر الزوج وينحل يمين المرأة لا  
 الى جزاء كذا في الظهيرية \* وان قال وان لم اضر بولئك اليوم على الارض حتى ينشق  
 نصفي والى في ضربه فالاصح انه لا يحنت كذا في الشنايع \* رجل قال لغيره ان مات  
 قام اضر بك كل مملوك على حرثات ولم يضربه لم يعقروا ولو قال ان لم اضر بك مات  
 كل الضرب حنت في آخر جزء من اجزاء حنونة وقال لعبد ان لم اضر بك حتى الموت اربنا



من يوم الجمعة لانه ضربه في يوم الاستثناء لان يوم الاستثناء يوم يستمع ضربه فيها فان  
لم تغرب الشمس حتى عا د فصرى الاول لم يحث وان صرته بعد ذلك في يوم واحد وفي يومين  
او صر الى صرته يوم الجمعة حث ساعة ضربه لانه صرته في غير يوم الاستثناء حث  
صرى الاول يوم الخميس والثاني يوم السبت ووجد صرته في صر يوم الاستثناء او في صر يومه  
في يوم واحد لان المستثنى يوم واحد يضربه فيه وقد صرته في يوم واحد حتى المستثنى  
فمضى ما وراءه غير المستثنى ولو لم يصر بعد ذلك الا الذي صرته يوم الجمعة لا يحث لانه  
تكرر نصف الشرط ولو لم يصر بعد ذلك الا الذي صرته يوم الجمعة وحده لا يحث ولو قال  
ان ضربتكما لاني يوم اصرتكما فيه او لاني يوم اضرتكما بعد ان لا يوم اضرتكما فيه وكل يوم يستمع  
صرته في ذلك اليوم مستثنى ولا يحث فان صرته في يومين متفرقين يحث حتى صرته  
الشمس من اليوم الثاني فان عاد وصرى الاول في اليوم الثاني لم يحث لانه صر يوم الاستثناء  
وان صر الذي صرته اخبر ان يحث حين تهرى الشمس كذا في الجامع الكبير للخصمى ه  
واو قال ان لم اقبل فلا راف امرأته طالق وبلا ن هيت وهو الم به ينعقد يمينه ان تصور المرأه تحث  
للحال للعجز عارة كمسئلة صعود السماء وان لم يكن عالاً بموته لا يحث عند انى حد عدو  
محمد درج كه في محلة الكوز الا انه لا فرق في تلك المسئلة من ان يعلم ان الكوز لاماء عند ولا يعلم  
في الصحيح كذا في الكافي \* حلف يستلن فلا راف اقامات اليوم لم يحث ه كذا في البیمن \*  
ولو قال ان قتل فلانا او مسسته فنعهد غيرة فاصا به حث كذا في محيط السرخسى \* ولو قال  
لغيره ان قتلک يوم الجمعة فعبدى حر صرته بعد البیمن يوم الخميس ومات يوم الجمعة  
يحث في يمينه ولو صرته يوم الجمعة ومات يوم السبت لا يحث واو كان ضربه قبل البیمن  
بان كان ضربه يوم الاربعاء ثم حلف يوم الخميس وقال ان قتلک يوم الجمعة فعبدى حر  
فمات المضروب يوم الجمعة لا يحث في يمينه كذا في المحيط \* رجل حلف ان لا يقتل فلانا  
بالكوفة فضر به بالسواد ومات بالكوفة حث ويعتبر فيه مكان الموت وزمانه لا مكان الجرح  
وزمانه كذا في فتاوى قاضى خان \* اذا قال لغيره ان شتمک فى المسجد فعبدى حر فتمت  
والحال في المسجد والمقتول خارج المسجد حث ولو كان على العكس لا يحث كذا  
في شرح الجامع الصغير في باب الحث في النية \* اذا قال لغيره ان قتلک

ان رأيتك فلم اضربك فراه والخالف مريض لا يقدر على الضرب حنث كذا في الظهيرية \*  
ولو شاجرته امرأته لاجل الجارية فقال ان وضعت يدي على رأسها مضرب يده على رأسها  
في العضب لم يحنث كذا في العنابة \* اذا حلف ليضربن غلامه في كل حق و باطل ولا بية  
له فمعنى هذا ان يضرب كلما شكى اليه بحق او باطل ولا يحمل الضرب في هذا على حال  
وحد الشكاية ولو نوى الحال فهو على ما نوى ولو شكى فضربه ثم شكى اليه في ذلك الشيء  
مرة اخرى فلبس عليه ان يضربه للشكاية الثانية كذا في المحيط \* رجل حلف ليضربن فلانا الى  
مرة فهذا على ان يضربه مرارا كثيرة ولو حلف ليقتلن فلانا الف مرة فهو على شدة القتل كذا  
في فتاوى قاضي خان \* حلف ليضربن فلانا او ليكلمن فلانا وفلان ميت فان كان لا يعلم بموته  
فلان حنث عند أبي حنيفة ومحمد رحم وان كان يعلم بموته منع ديميته وحنث من ساعته بالاجماع  
كذا في المحيط \* رجل قال لغيره ان ضرب بنى ولم اصربك فهذا على ان يضرب الحالف  
قبل المحلف عليه فان نوى بعده فهو على الفور كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال الرجل  
لغيره اى عبيدى ضربته بافلان فهو حر فضر بهم جميعا لا يعتق الواحد منهم ولو قال اى عبيدى  
ضربك يا فلان فهو حر فضر به جميعا اعتقوا ثم في المسئلة الاولى اذا كان يعتق واحد من العبيد  
ينظر ان كان الضرب بصفة التعاقب يعتق الاول وان كان بدفعة واحدة يعتق واحد منهم كان  
اختيار التعيين للمولى \* اذا قال كل عبيدى ضربته فهو حر فضر بالكل منق الكل ولو ضرب البعض  
عتق البعض كذا في المحيط في الفصل السابع والعشرين في المنعقات \* ولو قال من صرته من عبيدى  
فهو حر فضر بهم جميعا اعتقوا جميعا عندهما والا واحد عنده اى حنيفه رحم كذا في شرح تلخيص الجامع  
الكبير في فصل اليمين تقع على الواحد \* لو قال ان ضرب هذا العبد احد امرأته طالق فاليمين على  
الخالف وغيره ولو قال ان ضرب رأسى هذا احد فاليمين على غير الخالف \* رجل اراد ضرب انسان  
فقال رجل ان ضربته فعبدى حر فترك ضربه ثم ضربته بعد ذلك لم يحنث وانما يقع هذا على الفور كذا  
في المراجعة \* قال محمد رحم اذا قال الرجل لعبدية ان ضربتكما الا يوما واحدا او الا في يوم  
واحد او الا يوما واحدا اضربكما في الايام او الا في يوم فله ان يضربهما في اى يوم شاء  
مجدما او متفرقا فان ضرب احداهما يوم الخميس والاخر يوم الجمعة لم يحنث حتى تعرب العبد  
من يوم الجمعة



[illegible]

في المسجد وان شحمتك في المسجد وان ضرتك في المسجد فعدى حرفة او شحة او ضربت او السائل  
والصارب والشاح في المسجد والمفتول والمضروب والمسحوج خارج المسجد لا يحسب في يمينه  
ولو كان على العكس يحسب في يمينه واذ قال لعيره ان صفت من هذه الشحة فكدا وهات منها  
ومن ضربها يحسب في يمينه كذا في المحيط \* ولو حلف لا يرمى حجرا او رمى الى عيره فغفر عنه  
واصد له لم يحسب ولو رمى اليه وام يمينه حنث الا اذا نوى الاصابة كذا في العامة \* واذ قال  
لعيره ان رميت اليك في المسجد فعدى حرفة يعتبر المكان في حق الحالف واذ قال ان رميتك  
في المسجد فعدى حرفة يعتبر المكان في حق المحلوف عليه كذا في الذخيرة \* واذ قال ان  
لم احبس فلا بعد اعربا ناجئا فامرا به طالق فحبسه عرابا ناجئا في العد فجاء آخر واطعمه  
حنث كذا في الفتاوى الكبرى \* وهكذا في الخلاصة \* واذ حلف لا يعذب فلا فحبسه لم يحسب  
الا ان ينوي ذلك هكذا ذكر في الفتاوى \* وهذا لان الحبس تعذيب قاصر فلا يدخل تحت  
اليمين وفي الفتاوى ايضا اذا ما امرأته الى الفراش فابت فقال انك تغذي بنى فقال ان  
هذينك فابت طالق ثم جاءت الى الفراش فجاء معها ان جاء معها على كره منها فقد عد بها  
فنتلق وان كانت طائفة لا تطلق كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته ان لم اصربك او قال  
ان لم اسوك فابت طالق ثلثا فعاب عنها اشهر الم يبعق عليها وروج عليها فقال لها اهلها قد  
اساءك زوجك واصربك فقال ما اساء بي ما اصربني فالقول قول المرأة ولا حنث عليه  
ولو قال ان ضررتك او قال ان اسأت اليك فانت طالق ففعل ذلك قاصدا اصرارها حنث كذا  
في محيط السرخسي في فصل رجل حلف لا يقذف \* اگر مرا سرزنش کنی فكذا يحسب باللامة  
مشافهة اگر مرا بر سر زنی بنصرف الى الامة اذا احتملت القرينة والافعل على الضرب على الرأس \*  
لا يؤذى امرأته فاصابت النجاسة ثوبه فقال اغسله فابت فقال زهره در ان بشوی قيل  
لا يحسب وقال القاضي حنث وبه يفتي كذا في الوجيز للكردي \* وفي القدوري عن ابي يوسف راج  
ان قال لامرأته انت طالق او والله لا اخرج من الخادم اليوم فضرته في بومة فقد بتر في يمينه ولم ينع  
الطلاق فان مضى اليوم قبل الضرب حنث فتخير بين ان يوقع الطلاق او يلزم نفسه اليمين ولو قال  
في ذلك اليوم احترت ان ارفع الطلاق او لم يطلت اليمين ولو قال في ذلك احترت ان ارفع اليمين  
او بطل الطلاق فان الطلاق لا يبطل ولو مات الخادم قبل الضرب فهو محرم بين الطلاق

خانت امرأته باحارته ورضاه لا يحنث قال سماع اگر شش از من کس را از زمان زوجه درم  
 زياده کنم فامرأته طالق زن خود را از بان زيادت کرد والصحيح انهما طلقا كذا في المحيظ المذكور في  
 والله اعلم بالصواب \* الباب الثاني عشر في اليمين في نكاحي الدرهم \* ادعائي لاأخذ  
 من ولاي حقه اوقال ليقبضن فاحد بعمه او احد وكيله بعد برقي يمينه وان عني ان يشارك  
 بعمه صدق ودائه وتضام وكذلك لو احذها من وكيل المطاوع فتدبر في يمينه وكذا  
 لو احذها من رجل كفل بالمال بامر المدين او من رجل احاله المدين عليه فقد برقي يمينه كذا  
 في الدخيرة \* ولو نقص من رجل بغير امر المطاوع او كاتب الكفالة او الحوالة بغير امر حدث  
 في يمينه قالوا اذا اشترى بدينه عند ابيها فامدا وقبضه فان كان في يمينه واء بالحق فهو  
 قابض لدينه ولا يحنث وان لم يكن فيه وفاء حثت واوقضت الحالف ما لا يشل دمه ويركدا  
 لو استهلك له دينه او مروضه في البدائع \* ولو حلف الطالب ايتضمن ولم يوفى فبراد  
 من المال او وهبه حثت في يمينه ولو وقت في ذاك وقتا فبراد قبل الوقت سقطت اليمين  
 وام يحنث اذا جاء ذلك الوقت في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ولو قبض الدين ووجد ربه او  
 نهرجة فهو قبض ويبرقي يمينه سواء وقع الحلف على القبض او على الدفع فاما اذا كان سموته  
 فليس هذا بقبض لحقه ولو اخذ ثوبا مكان حقه ثم وحد به عبدا فرده او اسحق كان قد برقي  
 بيمينه كذا في الايضاح \* فاذا حلف الرجل لا يقبض ما له على فريمه فاحال الطالب رجلا  
 ليس له على الطالب شيء على فريمه وقبض ذلك الرجل حثت في يمينه لانه وكيل الطالب  
 في القبض وان كانت الحوالة قبل اليمين فقبض المحال عليه بعد اليمين لا يحنث وعلى هذا  
 اذا وكل رجلا يقبض الدين من المدين ثم حلف ان لا يقبض ما له عليه فقبض الوكيل بعد  
 اليمين لا يحنث في يمينه وقد قيل ينبغى ان يحنث في يمينه كذا في المحيظ \* قال في الاصل  
 اذا حلف لا يفارق فريمه حتى يستوفي ما عليه فله ان الغريم فرمته لا يحنث ولو كان  
 حلف ان لا يفارق فريمه وباقي المعلقة بحالها يحنث واذا حلف لا يفارق فريمه حتى  
 يستوفي ما عليه فله ان يفرقه حتى لا يفوته ويحفظه فليس يفارق له وان  
 حاله يمتنع او مودة من احد المدينين فليس يفارق له وكذلك اذا حلف  
 احدهما خارج المدة والآخر داخل المدة والآخر حثت براد فليس يفارق

اعطيت ابيه شيئا من مالک وحنثت في يمينك ان كذب بها الزوج كان القول قوله وان صدقها الزوج فان كانت اعطته قبل ان يجيء الا ان ويسكن معها طلقت كذا في فناوي فاضى خان \* رجل ادعى على آخر انه سرق ثوبه فاحد المدعى عليه ثوب المدعى وقال امرأته طالق كمن جاهر بغيره واشتهر ام فقد قبل لا تطلق امرأته ان لم يكن سرق ثوبه وقد قبل بطلق قصاء اعتبار الصورة والاول اظهر \* رجل سرق من رجل ثوبا ثم ان السارق دفع دراهم الى المسروق منه فحده المسروق منه وحلف قال العقبة ابو العاسم الصغار ان كان الثوب قد ذهب من يد السارق فلا شك ان المسروق منه لا يحنث وان كان قائما فلا قول بانه حاث قالوا اذا كان الثوب قائما فلا شك انه حاث وان كان قد ذهب من يد السارق ففيما ذكر من الجواب نوع اشكال \* رجل حلف وقال سرق فلان ثيابي او قال خرق فلان ثيابي وفلان ما سرق الا ثوبا واحدا وما حرق الا ثوبا واحدا قال لا يحنث في يمينه وقيل يحنث والاول اظهر كذا في المحيط \* سكران صحاف قال لاصحابه كان في جيبى خمسة اربعون درهما فاحد تموها منى فانكروا وحلف وقال اگر امروز در جيب من چهل و پنج درهم نبوده است چهل غطريفى و پنج مدلى فامرأته كذا وقد كان في جيبه في ذلك اليوم اربعون مدلية وخمسة غطارفة فاصاب في الاجمال واطأ في التفصيل قالوا ان وصل التفسير حنث وان فصل التفسير لا يحنث وان كان في جيبه غطارفة وعدليات لو تمت قيمة العدليات الى الغطارفة يصير اربعين غطريفيا فجمع وقال اگر در جيب من چهل غطريفى نبوده است چهل و پنج غطريفى و چهل مدلى فصدق في المبلغ واطأ في التفصيل قالوا ان معنى عین الغطارفة كان حاثا اصاب التفسير واطأ وصل او وصل كذا في فناوي فاضى خان \* ولو حلف ان لا يعصب فلانا شيئا ثم دخل الحالف على المحلوف عليه ليلاسرق متاعه ولم يعلم المحلوف عليه اوجاءه الحالف في الصبح ووسرق رداءه من تحت رأسه ولم يعلم المحلوف عليه او طر صورة دراهم في كفه او دخل عليه ليلافكاه وصر به واخرج منها ذهب به فانه لا يكون غاصبا بل يكون سارقا يقع فيه كذا في خزائن المتن \* واذا حلف لا يخرق منه وكابره حنث ولو حلف لا يغصب منه ولا يسرق منه فقطع الطريق عليه حنث والغصب دون السرقة كذا في المحيط \* قال لاخر من در مال توفيت كره درهم وقد كان

واوباع المديون بما عليه عنداً او امانة ياداً او مديراً او مكاتباً او ام وادله او كان المدين  
وام الولد اعمر المدين ثم وارقة الطالب بعد ما انقضت الحال وانقضت الطالب الالف  
من العزيم فعليها منه او احوال الطالب اذ له عليه مال بماله على مديونية واحد احوال الطالب  
على رجل وابراً الطالب المطلوب الاول لا يحنث المحالف في هذا كذا في فتاوى حان \*  
ان احنث لا يحنث من حقه شيئاً ولا يحنث له شيء ان يعطيه ما عطفه عليه ان يشاء  
بالاعطاء حتى لو لم يشتعل له كذا فرغ من اليمين حنث في يمينه طالب منه او لم يطلب  
وان نوى الحنث بعد الطالب او غيره من المدة كان كما نوى وان حنثه واعطاه كل شيء  
كان له لديه واقرب ذلك الطالب ثم اعطاه بعد اتم وتال قد نوى لي صدك كذا وكذا من قبل كذا  
وكذا فتذكر المطلوب وقد كان جارية ربياه ام يحنث ان اعطاه ما عطفه عليه في الظهير ثم  
لو حلف ان لا يحنث اذا حل الاحل له لا يؤجر اذا حل فان نوى غيره فكم لو نوى كذا في الغيبة \*  
حلف لمعطينه في اول الشهر ادى في الالف الاول نوى والا حنث وايجاز لمعطينه رأس الشهر  
او اذا حل الالف له ليلة الهلال وبومه كله واعطى له صاعاً في اول الشهر وآخره يقضي  
في اليوم الخامس عشر والعشرون من الشهر حنث صاعاً الظهير فاعتمر وتمت الشهر كذا  
حلف لمعطينه حقه اذا صلى الظهر له وقت الظهر كذا حلف لمعطينه رأس الشهر واعطاه قبله  
او ابراه او مات الطالب سقطت اليمين عند ابي حنيفة ومحمد ربح فان مات المطلوب لا يحنث  
بالاحكام وكذلك اذا قال اعطيت فلان مائة وعشرين مائة حلف ولا يعلم لا يحنث وان كان يعلم يحنث  
وعند ابي يوسف ربح يحنث علم او لم يعلم كذا في محيط المرجعي \* ولو حلف لمعطينه دين فلان  
اذا صلى الاولى فله وقت الظهر الى آخره كذا في فتاوى قاضي حان \* ولو قال  
عند طلوع الشمس او حين نطاع الشمس فله من حين تطلع الى ان تبيض ولو قال وقت الضحوة  
فمن حين تبيض الى ان ترول كذا في المحيط \* حلف فريضة ان لا يذهب من ابله حتى  
يقضي دينه او ماله فذهب قبل قضاء الدين كله يحنث كما لو حلف ان لا يقضي دينه او ماله  
فقضاء الاقل لا يحنث كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال والله لا اقض مالي عليك اليوم  
فتزوج الحالف امة المطلوب على ذلك لئلا في اليوم دخل به المي حنث وكذا لو نوى الطالب  
شجرة من غير ان يملكها على ذلك يحنث كذا في محيط المرجعي \*



وإذا سار من عند المسجد والآ حردا حل وهو معارق وكذلك إذا كان بينهما باب معاق والمعاك بعد الحالف والعالي خارج الباب فامد على هذا الباب هذه الحملة من المسقى وفي التحيل إذا دام الطالب أو فعل من المطالب أو شعله الانسان بالكلام فهرب، المتطالب لا يحنت في يمينه ولو لم يتم ولم يغفل عنه فذهب ولم يذهب معه الطالب ولم يمنعه مع الامان لا يحنت في يمينه وفيه بضامو منعه من الملازم حتى يعز المطلوب لا يحنت في يمينه وإذا حل لا يعارق فريده حتى يستوفي عنه فاحد به رهنا أو كفيلا حنت الا اذا هلك الرهن قبل الا شراق وقيمته مثل الدين أو أكثر فحيد لا يحنت كذا في الذخيرة \* رحل جاء الى باب مديونة وحلف ان لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه من هذا فجاء المديون ونحاه عن ذلك الموضع ثم ذهب بنعسه قبل ان يأخذ حقه فقد قيل يحنت وقد قيل ان نحاه بحيث وقع في مكان آخر من غير ان يكون منه اختطاء بالاقدام ثم ذهب بنفسه لا يحنت كذا في الظهور في المقطعات \* ولو حلف المديون ليعطين فلانا حقه فامر غيره بالاداء او احواله وقض بولي يمينه وان قضى عنه منسرع لا يبروان عني ان يكون ذاك بنعسه صدق د يانه وقضاء ولو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه على احد هذه الوجوه حنت وان عني ان لا يعطيه بنعسه لم يدين في القضاء كذا في الذخيرة \* رسل قال لا خروا لله لا اعطيك مالكم حتى يقضى على قاض فوكل وكلا حاصمه الى القاضي فقصي على وكيل الحالف فهو قضاء على الحالف ولا يحنت بعد ذلك \* رجل قال لعربيته والله لا امارق حتى استوفى منك حقي ثم انه اشترى من مديونة عددا بذلك الدين قبل ان يعارقه ولم يعقب الدين حتى فارقه قال محمد رح على قول من لا يجعله حائنا اذا ذهب الدين منه قبل المفارقة وقبل المديون ثم فارقه لا يحنت وهو قول ابي حنيفة رح وعلى قول من يجعله حائنا في الهبة وهو قول ابي يوسف رح يكون حائنا هذا اذا فارقه قبل ان يعقب المبيع وان لم يفارقه حتى مات العبد عند البائع ثم فارقه حنت ولو باعه المديون عند الغيبة بذلك الدين ثم فارقه الحالف بعد ما قبض العبد ثم ان مولى العبد استحقه ولم يجز المبيع لا يحنت الحالف ولو باعه المديون عددا على انه باع خياره وقضه الحالف ثم فارقه حنت ولو كان الدين على امرائه فحلف لا يعارقه حتى يسرق حنتها ثم رجعها الحالف على ما كان له من الدين على امرائه حنتها من الدين